

المصطلح الوجيز
في
علم الحديث

تأليف

الشيخ / محمد بن صالح بن سليمان الفوزيم

دار الصميعي
الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ

المِصْطَلَحُ الْوَجِيزُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

تَأَلَّفَ

الشيخ / محمد بن صالح بن سليمان الحزيم

دار الصبيح
للنشر والتوزيع





تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ . وبعد :

فإن السنة المحمدية هي الأصل الثاني من أصول هذا الدين بعد كتاب الله سبحانه وتعالى وهي المفسر لكثير من أحكام القرآن .

فالرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، أنار الله بسنته الطريق وأيقظ بها القلوب ، تاركاً الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك .

فلاشتغال بسنته وبعلمومها من أشرف العلوم ، وقد سلك هذا الطريق عدد كبير من علماء المسلمين منهم من حفظ الحديث ونشره ، ومنهم من رحل في طلبه ، ومنهم من دونه وحفظه ، ومنهم من زاد عن حياض السنة بإشهار سلاح العلم كاشفاً دسائس الزنادقة والملاحدين .

فلما رأيت هؤلاء الجهابذة قد أوقفوا أعمارهم في خدمة السنة وعلمومها فنالوا ثواب العالم المجتهد - إن شاء الله - وحسن ذكرهم بعد مماتهم لما خلفوه من ثروة علمية لا تقدر بثمن .

وأيضاً لما رأيتُ الكثير يجهل أحكام علم الحديث ، وما يتعلق به من مصطلحات ، ولكثرة التساؤل عن بعض مسائل هذا الفن ، أعملت جهدي في هذا علّني أستطيع أن أُقَرِّب بعض المعلومات للأذهان بأسلوب سهل مبسّط ، يُعرف من خلاله قواعد وأصول أهل الحديث فتنشأ لدى القارئ مَلَكَةٌ بها يعرف الحديث الصحيح من السقيم .

وبالإضافة إلى هذا ما يعرض للقارئ بين الفينة والأخرى في كثير من الكتب من مصطلحات تعارف عليها أهل الحديث ؛ لذا جمعت لقارئ هذا الكتاب من علم الحديث ما به غُنية عن بذل الجهد في المطولات ، فجاء هذا الكتاب شاملاً لكثير مما يحتاج إليه طالب العلم في هذا الفن من تعريفات ، ومصطلحات ، وآداب ، وأحكام ، و ذكرتُ كثيراً من أنواع الحديث ، جاعلاً كل نوع منفرداً عن الآخر ومقسماً له إلى فقرات متسلسلة ، معرّفاً له أولاً ، ثم ذاكراً لمثاله ، ثم حكمه ، وهكذا ..

وقد أذكرُ بعض أبيات الشعر في ذلك النوع مستمداً من المنظومات الحديثية ، ولم أتعرض للخلاف في هذا الكتاب إلا نادراً ؛ لأن المقصود هو الإدراك الأوّلي وتقريب المعلومات للأذهان .

وقد قَسَمْتُ هذا الكتاب إلى بايين ، كلّ باب تحته مباحث وهي على النحو

التالي :

الباب الأول : تحته سبعة مباحث :

المبحث الأول : في السنة ومكانتها من التشريع .

المبحث الثاني : بيان أهمية كتابة الحديث ، وتدوين السنة ، وبيان أصح ما صنف فيها .

المبحث الثالث : تعريف الصحابي ، والتابعي ، والمخضرم ، وبيان فضلهم وعددهم .

المبحث الرابع : أتباع التابعين .

المبحث الخامس : آداب رواية الحديث .

المبحث السادس : تحمل الحديث وأداؤه .

المبحث السابع : الرحلة في طلب الحديث ، وتحصيل الأسانيد العالية .

الباب الثاني : يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في بيان مصطلحات أهل الحديث .

المبحث الثاني : في أقسام الحديث . وتحته قسمان هما :

الأول : الخبر المتواتر .

الثاني : خبر الآحاد .

هذا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وفهارس الموضوعات والمراجع .

لكن لما كانت بعض الفوائد تدعو الحاجة إليها ، ويتعذر جعلها تحت

مبحث من المباحث جعلتها في آخر الكتاب ، لتكون أسهل تناولاً للقارئ
حيث يصعب إدراكها في مظانها دون عناء وجهد .

وسميتُ هذا الكتاب « المصطلح الوجيز في علم الحديث » .

راجياً أن أكون قد وُفقتُ في اختيار مسأله ، وجمع مباحثه ؛ لأن كل
عمل لا بد له من نقص ، فإن يكن هذا العمل صواباً فمن الله ، وإن يكن
غير ذلك فمن نفسي ، وأستغفر الله .

أخيراً أسأل الله السداد والتوفيق ، وحسن القصد ، إنه سميع مجيب .

كتبه

محمد بن صالح بن سليمان الخزيم

القصيم - البكيرية

ص.ب : ٦٧٥

الباب الأول

تمهيد في بيان أهمية علم أصول الحديث وشرفه

ويشتمل هذا الباب على المباحث التالية :

المبحث الأول : في السنة ومكانتها من التشريع .

المبحث الثاني : بيان أهمية كتابة الحديث وتدوين السنة وبيان أصح ما صنف فيها .

المبحث الثالث : تعريف الصحابي والتابعي والمخضرم وبيان فضلهم وعددهم .

المبحث الرابع : أتباع التابعين .

المبحث الخامس : آداب رواية الحديث .

المبحث السادس : تحمل الحديث وأداؤه .

المبحث السابع : الرحلة في طلب الحديث وتحصيل الأسانيد العالية .



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

تمهيد

في بيان أهمية علم أصول الحديث وشرفه

تعريف أصول الحديث :

أصول الحديث : هو قواعد وضوابط وضعها العلماء للاستدلال بها على صحة الحديث أو عدمها ، وطرق تحمل الحديث وأدائه .

قال ابن جماعة : علمُ الحديث : علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن^(١) .

الحاجة إلى علم أصول الحديث :

هذا العلم نقلي محض إذ تعاطيه إنما هو بالنقل والإخبار والخبر يحتمل الصدق والكذب فلا بد من نظر في حالة الرواة والمخبرين .

ولما كثرت الأهواء والبدع ، وشاعت أخبار الكذبة على رسول الله ﷺ مسّت الحاجة إلى قانون يُعرف به صحيح الأخبار من سقيمها، ومسندها من مرسلها ، ومتصلها من منقطعها .

وذلك القانون هو : علم أصول الحديث والإسناد .

وموضوعه : حديث الرسول ﷺ^(٢) .

(١) تدريب الراوي ١ / ٤١ .

(٢) جواهر الأصول (٤) .

شرف علم الحديث وإسناده :

العلم من أفضل القربات وأعظم العطيات ، وأعلى الدرجات ، وأهم العلوم فائدة ، وأشرفها عائدة علم حديث رسول الله ﷺ إذ هو ثاني أدلة علوم الإسلام ، ومادة الأصول والأحكام ، بعد كتاب الله .

روى الحاكم عن مُطر الورّاق في قوله تعالى : (أو أثارة من علم) أنه إسناده الحديث . أي الأثارة هو علم الإسناد .

وسئل الإمام أحمد عن الطائفة المنصورة فقال : إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث ، فلا أدري من هم ؟

وعن سفيان الثوري قال : « أكثروا من الأحاديث فإنها السلاح » .

وفي رواية : الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه السلاح فبأي شيء يقاتل ؟

وقال الشافعي : مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد مثل حاطب ليل .

وقال ابن المبارك : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وقال سفيان بن عُيينة : ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نُصرة .

لقول النبي ﷺ : « نَصَّرَ الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره ،

فَرَّبَ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه ... » ^{(١)(٢)} . قال الترمذي : هذا حديث

(١) رواه الترمذي ، كتاب العلم رقم (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت . وصححه الألباني (صحيح الجامع رقم

٦٧٦٣) . النُصرة : النعمة والبهاء يكون على الوجه .

(٢) جواهر الأصول (٥ وما بعدها) .

حسن .

الإسناد من خصائص هذه الأمة :

خُصَّتْ الأمة الإسلامية بالأسانيد والمحافظة عليها ، حفاظاً لموروثها من نبيها ﷺ ، وليست هذه الميزة عند أحد من الأمم السابقة^(١) .



المبحث الأول السنة ومكانتها من التشريع

تعريف السنة :

لغة : الطريقة المسلوكة ، وأصلها من قولهم سننت الشيء بالمسن إذا أمرته عليه حتى يؤثر فيه . ومنه قوله ﷺ : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا ... » ^(١) الحديث .

وتُسمى بها أيضاً العادة ، والسيرة حسنة كانت أو قبيحة ^(٢) .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفةً حتى الحركات والسكنات ^(٣) .

فسنة النبي ﷺ هي طريقته التي سنّها وشرعها للمسلمين ليسيروا عليها في دينهم ^(٤) .

١ - مثال السنة القولية : وهي أكثر السنة قال ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ^(٥) .

(١) رواه النسائي ، كتاب الزكاة ، باب التحريض على الصدقة ، ورواه مسلم ، كتاب العلم رقم (١٠١٧) عن جرير بن عبد الله . واللفظ للنسائي .

(٢) الكوكب المنير (١٥٩/٢) إرشاد الفحول (ص ٦٧) .

(٣) انظر : الغاية شرح الهداية (٧٢/١) ، (الكوكب المنير ١٦٦/٢) فقد ذكر من أقسام السنة عند الشافعية الهم ، ومنه : « همته » بمعاقبة المتخلفين عن الجماعة » رواه البخاري ومسلم .

(٤) انظر الواضح (٨٢) .

(٥) رواه النسائي ، كتاب الصيام ، باب إكمال شعبان ثلاثين عن أبي هريرة وصححه الألباني (صحيح الجامع ٣٨٠٩) .

٢- مثال السنة الفعلية : صفة صلاته ﷺ في الحديث : « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(١) . وصفه حجه ﷺ في الحديث : « لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه »^(٢) . وغير ذلك مما فعله على وجه التعبد .

٣. مثال السنة التقريرية : وهي أن يرى النبي ﷺ فعلاً ، أو يسمع قولاً من إنسان فيقره ، من ذلك إقراره لمن تيمم من الصحابة للصلاة حيث لم يجدوا الماء ثم وجدوه بعد الصلاة ، وإقراره لأكل الضبّ ولمن أكلوا حمار الوحش^(٣) .

وغير ذلك من الأمور التي تقع من الصحابة في حضرته أو غيبته فيقرّها؛ لأن إقرارها بيان شرعيتها^(٤) .

٤- مثال الصفة سواء كانت صفة خلقية أو خلقية :

أ- مثال الصفة الخلقية : أنه ﷺ ليس بالطويل ولا بالقصير^(٥) .

(١) رواه البخاري ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر (٦٣١) عن مالك بن الحويرث .

(٢) رواه مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب رمي جرة العقبة يوم التحرّركاً (١٢٩٧) عن جابر بن عبد الله .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب في المتيمم يجد الماء بعدما يصلي (٣٣٨) ورواه النسائي كتاب الغسل ، باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة عن أبي سعيد الخدري .

حديث إقراره للصحابة لما أكلوا من حمار الوحش حال إحرامهم . رواه البخاري في كتاب الذبائح رقم (٥٤٩٢) ، ورواه مسلم كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٣) عن أبي قتادة .

حديث الضبّ رواه البخاري كتاب الأطعمة باب الشواء رقم (٥٤٠٠) عن خالد بن الوليد .

(٤) انظر أصول الفقه لأبي زهرة (ص ٩٧) .

(٥) حديث طول الرسول ﷺ رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الجعد (٥٩٠٠) ، ورواه مسلم في كتاب الفضائل باب صفة النبي ﷺ (٢٣٣٧) عن البراء .

ومثل ابتسامته ﷺ^(١) ومشيته .

ب- مثال الصفة الخُلُقِيَّة : يتناول جميع شمائله ﷺ^(٢) كالشجاعة، والكرم، والجود، ورحمته للنساء^(٣) .

○ حُجَّةُ السَّنةِ والتحذير من مخالفتها :

السنة النبوية وحْيٌ من الله إلى نبيه ﷺ ، وهي أصلٌ من أصول الدين ، وركنٌ في بنائه القويم ، يجب اتباعها وتحرم مخالفتها ؛ على ذلك أجمع المسلمون وتضافرت الآيات على وجه لا يدع مجالاً للشك^(٤) ، فإذا أخبر ﷺ عن شيء أنه من الدين فخبره حُجَّةٌ علينا ، وحكمه لازم لنا بمقتضى إيماننا برسالته ، وكذلك إن فعل شيئاً بياناً للدين ففعله حجة علينا أن نفعل مثلهما فعل^(٥) .

○ أدلة حجيتها من الكتاب :

١- قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رِسْالًا قَدْ فَخَّرْنَاكُمْ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ﴾^(٦) .

٢- قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٧) .

(١) انظر صحيح مسلم كتاب الفضائل باب تبسمه ﷺ وحسن عشرته ، والشمائل المحمدية باب ضحكه ﷺ .

(٢) صحيح مسلم كتاب الفضائل ، الشمائل المحمدية للترمذي .

(٣) المختصر الوجيز في علوم الحديث (ص ١٧) .

(٤) انظر الحديث والمحدثون (٢٠) .

(٥) الواضح (٩١) .

(٦) سورة الحشر آية (٧) .

(٧) سورة النساء آية (٨٠) .

٣- قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (١) .

٤- قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢) .

○ أدلة حجية السنة من الحديث :

١- قال ﷺ : « تركتُ فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه » . رواه مالك والحاكم (٣) .

٢- قوله ﷺ : « ألا إني أوتيتُ الكتاب ومثله معه » . رواه داود (٤) .

٣- قوله ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز » . رواه أبو داود (٥) .

هذه الأحاديث تدل على أن الرسول ﷺ قد أوتي الكتاب والسنة، وتوجب التمسك بهما ، والأخذ بهما في السنة ، كما يؤخذ بها في الكتاب ويعمل به (٦) .

(١) سورة آل عمران آية (٣١) .

(٢) سورة النور آية (٦٣) .

(٣) رواه مالك في الموطأ ، كتاب القدر (٩٣ / ٣) تنوير الحوالك ، ورواه الحاكم (صحيح الجامع ٢٩٣٧) عن أبي هريرة ، وقال الألباني : صحيح .

(٤) رواه أبو داود ، كتاب السنة باب لزوم السنة (٤٦٠٤) عن المقدم ﷺ وصححه الألباني (صحيح الجامع ٢٦٤٣) .

(٥) رواه أبو داود ، كتاب السنة باب لزوم السنة (٤٦٠٧) عن العرياض بن سارية ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٤٩) .

(٦) انظر المختصر الوجيز في علوم الحديث (ص ٣١) .

○ أقوال العلماء في حجية السنة :

١- قال ابن حزم رحمه الله : « ما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قاله ففرض اتباعه ، وأنه تفسير لمراد الله تعالى في القرآن وبيان لمجمله »^(١).

٢- قال الغزالي رحمه الله : « وقول رسول الله ﷺ حُجَّةٌ ؛ لدلالة المعجزة على صدقه ، ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه ، ولأنه لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحيُّ يُوحى »^(٢).

٣- قال الشوكاني رحمه الله بعد كلام سابق : « والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة ، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظَّ له في دين الإسلام »^(٣).

٤- قال ابن النجَّار رحمه الله : « وأقسام السنة كلها حجة تصلح أن يحتج بها على ثبوت الأحكام الشرعية »^(٤).

٥- قال ابن جُزي رحمه الله : « فأما قوله ﷺ فيحتج به كما يحتج بالقرآن ... أما فعله فينقسم إلى قسمين : قربات وعادات »^(٥).

لهذا اعتنى المسلمون بالسنة النبوية ونقلها الخلف عن السلف ، جيلاً عن جيل ، ورجعوا إليها في جميع أمور دينهم ، وعملوا بما فيها ، وتمسكوا

(١) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٩٣/١).

(٢) المستصفى (١٢٩/١).

(٣) إرشاد الفحول (٦٩).

(٤) شرح الكوكب المنير (١٦٧/٢).

(٥) انظر بقية كلامه في كتاب تقريب الوصول (٢٧٦).

بها ، وحافظوا عليها، ليحسنوا التأسّي برسول الله ﷺ» ^(١) .

* من أقوال العلماء فيمن ردّ السنة واقتصر على القرآن :

عن أيوب السخيتاني قال : إذا حدّثَ الرجلُ بسنةٍ فقال : دعنا من هذا ، أو أجبنا من القرآن ، فاعلم أنه ضالّ .

وعن الأوزاعي عن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن ^(٢) .

قيل لمطرّف بن عبد الله الشّخير : لا تحدّثونا إلا بالقرآن . فقال : والله ما نبغي بالقرآن بدلاً ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن ^(٣) .

* خبر الواحد الثقة حُجّة يلزم العمل به :

خبر الواحد هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر ^(٤) - سيأتي الكلام مفصلاً - .

الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أنّ خبر الواحد الثقة حُجّة من حجج الشرع يلزم العمل به .

ولا عبرة بمن ردّ العمل به كالقدرية ، والرافضة ، وبعض أهل الظاهر .

(١) المختصر الوجيز في علوم الحديث (٣٣) .

(٢) جواهر الأصول (ص ٥) .

(٣) الحديث والمحدثون (ص ٢١) .

(٤) المتواتر : ما رواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب وأسنده إلى شيء محسوس - سيأتي الكلام عليه مفصلاً - .

قال ابن القيم رحمه الله : « فلا تُرد أحاديث الصحابة وأحاديث الأئمة الثقة بتفرد الراوي ، فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة وقبلة الأئمة كلهم ... ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل ، وإنما يحكى عن أهل البدع ، ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء وقد تفرد الزهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره عملت بها الأئمة ولم يردوها لتفرده بها »^(١) .

وقال الخطيب رحمه الله : « وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا ، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ، ولا اعتراض عليه »^(٢) .

* عدد الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ :

قال ابن الجوزي رحمه الله : « إن حصر الأحاديث يبعد مكانه غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها في أعداد » .

وقال الشيخ أبو المكارم : « إن المتون »^(٣) الموجودة اليوم تبلغ مائة ألف » .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « صحّ من الأحاديث سبعمائة ألف وكسر » .

(١) انظر : الحديث والمحدثون (ص ٢٥) وإرشاد الفحول (ص ٩٣) .

(٢) الكفاية (ص ٣١) ، وانظر الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتزلة (٢/ ٦٣٢) ذكر ابن القيم رحمه الله أدلة كثيرة على حجّة خبر الواحد ، وانظر : توضيح المقاصد (١/ ٢٠٩-٢٢٤) شرح النونية لابن عيسى حيث ذكر عشرين دليلاً . كما ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، وانظر لواضع الأنوار البهية (١/ ١٧) .

(٣) المراد بالمتن : نص الحديث وهو قول الرسول ﷺ .

وَقُرئ عليه مسنده فقال : « هذا كتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً فما اختلف المسلمون فيه من الحديث فارجعوا إليه ، وما لم تجدوا فيه فليس بحجة » .

فإن قيل : كل ما يحوي مسنده أربعون ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة فكيف يقول : صحّ سبعمائة ألف وكسر ؟ .

مع هذا فأجيب بأن المراد من هذا العدد الطرق ^(١) لا المتن ^(٢) .

وقيل لأبي زرعة رحمه الله : أليس يقال : حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث ؟ . قال : ومن قال ذا ؟ قلّل الله أنيابه ! هذا قول الزنادقة ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه ^(٣) .

يُفهم من هذا أن أحاديث الرسول ﷺ لا يمكن حذّها في عدد معين وإنما هو ظن من قائله . والله أعلم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « ولا يقولن قائل : الأحاديث قد دُوّنت وجمعت فخفاؤها والحال هذه بعيد ؛ لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما تُجمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين . ومع هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة » ^(٤) .

(١) المراد بالطرق : سند الحديث وهم رجاله إذ كثير ما يكون للحديث أكثر من طريق .

(٢) جواهر الأصول (١٥) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٩) .

(٤) الفتاوى (٢٣٨/٢٠) هذه الأقوال اختلفت في عدد الأحاديث فكل يحكي ما أدرك واطلع عليه ؛ لهذا قد

* زكاة الحديث :

ينبغي لطالب الحديث أن يعمل بما سمع من الأحاديث التي يسوغ العمل بها في الفضائل والترغيبات كالصلاة والتسبيح والآداب ؛ لتكون حجة لك لا عليك .

ففي الحديث المرسل : قال رجل : يا رسول الله ، ما ينفي عني حجة العلم ؟ قال : « العمل » .

قال مالك بن مغول في قوله تعالى : ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ ^(١) . قال : تركوا العمل به .

إذا زكاة الحديث والعلم عامة : العمل به وبذله تعليماً وتديساً .
قال بشر بن الحارث الحافي رحمه الله : « يا أصحاب الحديث أدّوا زكاة هذا الحديث ، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث » .
يشير رحمه الله إلى نصاب الزكاة وهو ربع العشر لا الحد والاقتصار على هذا العدد .

وكان السلف يبادرون بذلك : أولاً : عملاً بالسنة . وثانياً : أنه سبب ثبوته وحفظه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : « ما كتبتُ حديثاً إلا وقد عملت به حتى مرَّ

يخفى على العالم الحديث ، وهذا الإحصاء يحتاج إلى بحث دقيق متطور يقوم به أهل هذا الفن . والله أعلم . انظر كلام السيوطي رحمه الله في تدريب الراوي (١/ ١٠٠) .

(١) سورة آل عمران آية (١٨٧) .

بي في الحديث أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة^(١) ديناراً فأعطيت الحجّام ديناراً حين احتجمت .

وشرب الشافعي قائماً ثم قال : فإنه ﷺ شرب قائماً .

وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف : « ما سمعت شيئاً من سنن رسول الله ﷺ إلا واستعملته . حتى الصلاة على أطراف الأصابع وهي صعبة » .

وقال الثوري رحمه الله : « إن استطعت ألاّ تحكّ رأسك إلاّ بأثر فافعل » .

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : « يا حملة العلم ، اعملوا به فإنما العالم من علم ثم عمل ووافق عمله علمه ، وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم ، تخالف سريرتهم علانيتهم ، ويخالف عملهم علمهم » .

ومما رُوي عن المأمون أنه قال : « نحن إلى أن نوعظ بالأعمال أحوج منا أن نوعظ بالأقوال » .

وكان سفيان الثوري يتمثل بهذه الأبيات :

إذا العلم لم تعمل به كان حجة عليك ولم تعذر بما أنت جاهله
فإن كنت قد أوتيت علماً فإنما يصدق قول المرء ما هو فاعله

ومما قال النووي رحمه الله في الحث على العمل بالحديث : « اعلم أنه ينبغي لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال أن يعمل به ولو مرة واحدة ليكون

(١) حديث الحجامة رواه البخاري ، كتاب البيوع باب ذكر الحجام (٢١٠٢) وفيه فأمر له بصاع من تمر .

ورواه مسلم ، كتاب المساقاة (١٥٧٧) وفيه : فأمر له بصاعين من طعام . عن أنس بن مالك .

من أهله ، ولا ينبغي أن يتركه مطلقاً بل يأتي بما تيسر منه ، لقول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم »^(١) .

من خلال هذه الآثار تتضح أهمية العمل بالعلم وأنه الثمرة الحقيقية التي يجنيها المتعلم في دنياه وأخراه . بالعمل به تكتب الحسنات وتحيا القربات . فنهياً لمن عظم سنة نبيه فأتبع فعله بقوله ، وأصبح مسترشداً بأمره ونهيه .

* حكم رواية الحديث بالمعنى :

الشارع حث على نقل الحديث على نحو ما يسمع ، لا يُبدل لفظاً بلفظ ، ولا يقتصر على بعض ألفاظ الحديث دون بعض .

قال النبي ﷺ : « نَصَّرَ اللهَ إِمْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي ، فَوَعَاها ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقْهِي ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . رواه أحمد والترمذي وابن حبان^(٢) ، مع هذا اختلف السلف في ذلك بين جوازه وحظره :

١- ذهب الجمهور إلى جوازه إذا كان المحدث عالماً بالحديث بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها وبالترادف من الألفاظ ونحو ذلك وعليه العمل كما دلت عليه الأحاديث الصحاح وغيرها فإن الواقعة تكون واحدة ونجىء بألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة ، وقد نصر هذا ابن الصلاح في

(١) انظر فتح المغيث (٣١٨/٢ وما بعدها) و (جامع بيان العلم ٦/٢ وما بعدها) و (الكوكب المنير ١٨٢/٢) و (التبصرة ٢٢٨/٢) و كتاب الأذكار (ص ٥) .

(٢) سبق تخريجه . الحديث جاء بألفاظ مختلفة .

مقدمته .

لكن يُلاحظ أن هناك أحاديث لا يجوز عند الجميع تغيير شيء منها وهي التي تعبدنا الله بألفاظها كألفاظ الأذان ، والتشهد ، وبعض أذكار الصلاة والتكبير والتسبيح ونحوها . وينبغي لمن رواه بالمعنى أن يتبعه بقول (أو كما قال) أو (نحو هذا) و (شبهه) أو (قريباً منه) وما أشبه ذلك من الألفاظ ، فقد روي ذلك عن الصحابة ، كابن مسعود وأنس وأبي الدرداء رضي الله عنهم ، وإنما كانوا يقولون ذلك تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر .

٢- ومنع ذلك طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين وشددوا في ذلك كل التشديد ؛ لما يترتب على روايته بالمعنى تغيير بعض الأحاديث^(١) . قال ابن حجر رحمه الله بعد أن أشار إلى الخلاف في رواية الحديث بالمعنى: «الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه»^(٢) .

* * *

(١) انظر : الباعث الحثيث (١٢٨) ، الكوكب المنير (٢/ ٥٣٠) ، إرشاد الفحول (١٠٦) ، جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٢٣٠ ، الواضح (١٢١) ، وانظر الكفاية (٢٠٣) فقد ساق الخطيب كثيراً من أقوال السلف الدالة على جواز ذلك . وانظر مقدمة ابن الصلاح (١٠٥) .
(٢) نزهة النظر (١٠٤) ، والكوكب المنير (٢/ ٥٣٠) .

المبحث الثاني

بيان أهمية كتابة الحديث وتدوين السنة وبيان أصح ما صُنّف فيها

* أهمية الخط عند العرب :

كانت العرب تُعظّم قدر الخط وتعهده من أجلّ نافع ، وقد أقسم الله سبحانه بالقلم كما أقسم بما يُخطّ بالقلم ، بل كان الرجل في أسارى بدر ليفادى على أن يُعلّم الخط لما هو مستقر في نفوس العرب من عظم شأنه ، وجلالة قدره ، وظهور نفعه وأثره .

وقد اختلف في أول من كتب بالعربية : قيل : آدم عليه السلام ، وقيل إسماعيل عليه السلام ، وقيل : مرمر بن مرة من أهل الأنبار ، وقيل : غير ذلك .

والخط وسيلة مهمة لحفظ العلم ، وعدم اندراسه . فالواجب على من أراد تدوين علم وكتابته أن يضع أمام عينيه أمرين :

١- تُقَوِّم الحروف على أشكالها الموضوعية لها، قال علي بن أبي طالب عليه السلام :
« الخط علامة ، فكلما كان أبين كان أحسن » .

٢- ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميزة لها ؛ خاصة ^(١) أسماء الأعلام لأنها لا تدرك بما قبلها ولا بما بعدها .

(١) انظر أدب الدنيا والدين (٩٢-٩٤) ، الجامع لأخلاق الراوي (١/٤٠٠) .

أولاً : كتابة الحديث في صدر الإسلام :

اختلف الصحابة قديماً في جواز كتابة الأحاديث فكرهها بعضهم وأمروا بحفظها؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه » . رواه مسلم ^(١) .

وأكثر الصحابة على جواز الكتابة ، ففي الحديث المتفق عليه : « اكتبوا لأبي شاة » ^(٢) ، وقد ساق كل فريق حججه الدالة على صحة مأخذه ، فانظرها في مظانها ^(٣) .

والقول الثاني هو الصحيح ، قال به ابن الصلاح والخطيب البغدادي وجمع من أهل العلم ، وقد حكي إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث .

ومما أجاب به العلماء عن حديث أبي سعيد الخدري السابق ما يلي :

١- أن المنع إنما هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف اختلاطهما على غير العارف ، في أول الإسلام .

٢- أن النهي عن ذلك خاص بمن وثق بحفظه ، خوف اتكاله على الكتاب ، وأن من لم يثق بحفظه فله أن يكتب .

٣- أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على الإباحة ، وهو الجواب

(١) رواه مسلم كتاب الزهد والرقائق باب التثبت في الحديث (٣٠٠٤) .

(٢) رواه البخاري ، كتاب في اللقطة . باب كيف تعرف لقطه مكة (٢٤٣٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر هذه الأدلة في كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي ، وجامع بيان العلم (٧٦/١) لابن عبد البر .

الصحيح .

قال ابن الصلاح رحمه الله : « ثم أنه زال ذلك الخلاف ، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة »^(١) .

وقال الرامهرمزي رحمه الله : « والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب ، ثم بالمقابلة والمدارسة والتعهد ، والتحفظ والمذاكرة ، والسؤال ، والفحص عن الناقلين ، والتفقه بما نقلوه ، وإنما كره الكتابة من كره في الصدر الأول لقرب العهد ، وتقارب الإسناد ، ولئلا يعتمد الكاتب فيهمله ، ويرغب عن تحفظه والعمل به .

فأما والوقت متباعد ، والإسناد غير متقارب ، والطرق مختلفة ، والنقلة متشابهون ، وآفة النسيان معترضة ، والوهم غير مأمون ، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى »^(٢) .

قال السخاوي رحمه الله : « وبالجملة الذي استقر الأمر عليه الإجماع على الاستحباب بل قال شيخنا : إنه لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم »^(٣) .

(١) انظر الباعث الحثيث (١٢١) قال أحمد شاكر بعد كلام ابن الصلاح : « صدق رحمه الله » ، مقدمة ابن الصلاح (٨٧-٨٨) ، تدريب الراوي (٢/٦٤ وما بعدها) ، جامع بيان العلم وفضله (١/٧٦) ، فتح المغيث (٢/١٤٢) ، تقييد العلم للخطيب البغدادي .

(٢) المختصر الوجيز (ص ٧٤) ، وانظر : المحدث الفاصل (ص ٣٨٦) .

(٣) فتح المغيث (٢/١٤٥) .

* آداب كتابة الحديث :

بالإضافة إلى ما سبق بيانه في أهمية الخط فإن كتابة الحديث تزيد عليه بأمور سطرها أهل العلم لضبط الحديث وإتقانه ، وبيان عظيم شأنه فمنها:

١- استحباب الخط الغليظ ، وكراهة الدقيق منه ؛ لأنه ربما لم ينتفع به ، أما عند العذر كقلة الورق وغيره فلا يكره الخط الدقيق .

٢- يُستحب تحقيق الخط وتجويده دون سرعة في الكتابة ، أو خلط بين الحروف .

سُئل بعض كُتّاب المقتدر - الخليفة العباسي - : متى يجوز أن يوصف الخط بالجودة؟ قال : إذا اعتدلت أقسامه ، وطالت أَلِفُه ولامُه ، وتفتحت عيونه ، ولم تشبه زاؤه ونونُه ، وأشرق قرطاسه ، وأظلمت أنفاسه ، ولم تختلف أجناسه ، وأسرع إلى العيون بصوره ، وإلى العقول بشمره ، قدّرت فصوله ، وأينعت وصوله ، وبعد عن حيل الورّاقين ، وعن تصنّع المتصنّعين^(١) .

٣- أول ما يُبتدأ به في الكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ولا يكتب في السطر الذي كتب فيه (بسم الله الرحمن الرحيم) سوى ذلك .

٤- بعد كتابة التسمية يكتب اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ، وصورته أن يقول : حدثنا أبو فلان ، فلان بن فلان الفلاني قال :

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١/٤٠٤ وما بعدها) ، التبصرة (٢/١٢٢) ، هكذا في المصدر « وصوله » ولعل

الصواب « أصوله » .

حدثنا فلان ، ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه^(١) .

٥- يُكره أن يفصل في الخط بين ما أضيف إلى اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل : عبد الله بن فلان ، وعبد الرحمن بن فلان ، فيكتب « عبد » في آخر السطر و « الله » في السطر الآخر .

ومما يُكره أيضاً أن يكتب « قال رسول » في آخر السطر، ويكتب في أول السطر الذي يليه « الله ﷻ » ، بل يجعل الجميع في سطر واحد . وغير ذلك مما يخل بالمعنى عند تفريق كلماته .

٦- المحافظة على كتابة (الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ) كلما كتبه ولا يسأم من تكراره .

إن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته ، ومن أغفل ذلك حُرْمَ حظاً عظيماً ، ولا ينبغي أن يرمز لذلك كما يفعله الكسالى ، فيكتب « صلعم » أو « ص » أو « صلّم » .

وكذا إذا كتب اسم « الله عز وجل » ينبغي أن يتبعه بالتعظيم كـ « عز وجل » ونحو ذلك ، وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء^(٢) .

٧- ينبغي ألا يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٤٠٧/١) ، أدب الإملاء والاستملاء (١٨٧-١٨٨) .

(٢) انظر التبصرة (١٢٦/٢) ، الجامع لأخلاق الراوي (٤١٩/١) ، الغاية في شرح الهداية (١٣١-١٣٢) ،

تذكرة السامع والمتكلم (ص ٢٣٩) ، مقدمة ابن الصلاح (٩١) ، فتح المغيث (١٥٨/٢) ، الباعث

الحديث (١٢٢-١٢٤) .

حيرة ، فإن بيّنه في أول كتابه أو آخره فلا بأس ^(١) .

* المقابلة وكيفيةها :

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل نسخة شيخه ، ولو أخذه عنه بطريق الإجازة .

وكيفية المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع ، ويكفي أن يقابل له ثقة آخر في أي وقت حال القراءة أو بعدها ، كما يكفي مقابلته (بفرع) مقابل بأصل الشيخ ^(٢) .

فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « كنت أكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فكان إذا فرغت يقول لي : « اقرأه » . فأقرأه ، فإن كان فيه سقط أقامه ، ثم أخرج به إلى الناس » . رواه الطبراني في الكبير وابن السني ^(٣) .

* رموز أهل الحديث لبعض الكلمات :

جرت عادة أهل الحديث باختصار بعض ألفاظ الأداء في الخط دون النطق ، حتى صار لا يخفى على أحد منهم . فمن ذلك أنهم يكتبون :

١- حدثنا : (ثنا) أو (نا) أو (دثنا) أو (حا) .

٢- أخبرنا : (أنا) أو (أرنا) .

٣- حدثني : (ثني) .

(١) مقدمة ابن الصلاح (٩٠) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (١٦٧) ، جواهر الأصول (٨٨) .

(٣) فتح المغني (١٦٥/٢) .

٤- أنبأنا : (أنبا) .

٥- أخبرني : (أخي)^(١) .

٦- إذا كان للحديث إسنادين فأكثر ، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى آخر حرف (ح) . وقيل هي من الحيلولة ؛ لأنها تحوّل بين الإسنادين . وينطق القارئ بها هكذا (حا) وهي في صحيح مسلم أكثر منها في البخاري .

٧- جرت العادة بحذف كلمة (قال) ونحوها بين رجال الإسناد خطأً لأجل الاختصار ، لكن ينبغي للقارئ التلطف بها .

مثل : (حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك) فينبغي على القارئ أن يقول : (قال أخبر مالك) ، كما جرت العادة بحذف (أنه) في أواخر الإسناد اختصاراً مثل (عن أبي هريرة قال) فينبغي للقارئ النطق بـ (أنه) فيقول (أنه قال) ، كما جرت العادة بحذف همزة (أبي) نحو : (يا با سعيد) ومنها ألف (يا) في نداء الرسول خاصة نحو (يرسول الله)^(٢) وغير ذلك مما اصطلحوا عليه ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

* تدوين عمر بن عبد العزيز للسنة :

تحرّز الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الخلفاء من تدوين السنة بل تركوه موكولاً إلى حفظهم ، وبعض كتابات لأفراد منهم يعملونها

(١) جواهر الأصول (٨٥) ، الغاية في شرح الهداية (١٣٩/١) ، التبصرة والتذكرة (١٣٥/٢) .

(٢) جواهر الأصول (٨٦) ، تيسير مصطلح الحديث (١٦٨) ، فتح المغيث (١٩٢/٢) وفيه : أن (ح)

اختصار كلمة - الحائل - أو التحويل - أو صح - أو الحديث .

لأشخاصهم ، أو لمن يطلبها منهم : كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعلي ابن أبي طالب ، وقصة أبي شاة^(١) .

ومع مرور الزمن : ذهب كثيرٌ من حملة الحديث من الصحابة والتابعين وتبياً كثير من أهل الأهواء كالخوارج والروافض أن يتزيدوا في الحديث ما شأؤوا ؛ لذلك لما أن ولي الخلافة عمر بن عبد العزيز في العام التاسع والتسعين من الهجرة رأى الواجب عليه كتابة الحديث لزوال المانع وتوفر الدواعي .

لهذا كانت نهاية القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة كتابة الحديث وإباحتها ، فدُوِّنت السنة في صُحف وكراريس ودفاتر ، حيث كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن حزم : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خِفْتُ دروس العلم وذهاب العلماء » . رواه البخاري^(٢) .

وكتب رحمه الله إلى الآفاق : « انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه » . أخرجه أبو نُعيم في تاريخ أصبهان .

وقال ابن شهاب : « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً ، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً » .

(١) قال عبد الله بن عمرو ﷺ : « فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ » . رواه الدارمي ، كتاب المقدمة رقم الحديث (٤٩٦) قال علي بن أبي طالب ﷺ : « ما عندنا شيء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ .. » رواه البخاري ، كتاب فضائل المدينة ، رقم الحديث (١٨٧٠) ، أما قصة أبي شاة سبقت وهي عند البخاري .

(٢) في كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم .

فأول من دَوَّن الحديث ابنُ شهاب الزهري على رأس المائة الثانية بأمر عمر بن عبد العزيز .

بهذا يكون عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من أمر بتدوين السنة تدويناً فعلياً، إذ كان فيما سبق من يكتب كعبد الله بن عمرو بن العاص في صحيفته المشهورة ، وعلي بن أبي طالب ، هذا وكانت طريقتهم في التدوين تتبع وحدة الموضوع ، فهم يجمعون في المؤلف الواحد الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد كالصلاة مثلاً: يجمعون الأحاديث الواردة فيها في مؤلف واحد، وهكذا كالصوم والزكاة. بعد ذلك توالى تصنيفات العلماء في الحديث وتوسَّعوا في ذلك وحصل به خير كثير^(١) .

* المصنفون الأوائل^(٢) :

في مطلع القرن الهجري الثاني بعدما دَوَّن الزهري السنة بأمر عمر ابن عبد العزيز تتابعت المصنفات الحديثية فكانت حركة التأليف نشطة في كثير من البلاد الإسلامية .

وقد اختلف في المبتدئ بتصانيف الكتب والسابق إلى ذلك فقليل :

١ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري (ت ١٥٠ هـ) بمكة .

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٩٠) ، المختصر الوجيز (٧٥) ، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩١) ، فتح المغيث (٢/ ١٤٦) .

(٢) انظر المختصر الوجيز (٧٨) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٢٢) ، تدريب الراوي (١/ ٨٨) الرسالة المستطرفة (ص ٦) ، كشف الظنون (فن علم الحديث ١/ ٤٩٥) ، إحياء علوم الدين (١/ ١٣٤) .

٢- مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ) أو محمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ) بالمدينة المنورة .

وصنّف فيها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (٨٠-١٥٨هـ) موطأً عُرف بموطأ ابن أبي ذئب .

٣- الربيع بن صبيح (ت ١٦٠هـ) ، أو سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) أو حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) بالبصرة .

٤- سفيان الثوري (٩٧-١٦١هـ) بالكوفة .

٥- معمر بن راشد (٩٥-١٥٣هـ) باليمن .

٦- الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨-١٥٧هـ) بالشام .

٧- عبد الله بن المبارك (١١٨-١٨١هـ) بخراسان .

٨- هُشَيْم بن بشير (١٠٤-١٨٣هـ) بواسط .

٩- جرير بن عبد الحميد (١١٠-١٨٨هـ) بالريّ .

١٠- عبد الله بن وهب (١٢٥-١٩٧هـ) بمصر .

قال الحافظ العراقي وابن حجر رحمهما الله : «كان هؤلاء في عصر واحد فلا ندري أيهم أسبق»^(١) .

ثم اتسعت التصانيف وكثر أصحابها في سائر الأمصار على تتابع الدهور وكرّر الأعصار»^(٢) وأكثر هذه التصانيف كانت تضم الحديث الشريف ،

(١) جواهر الأصول (ص ١٣) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٢٧) .

وفقه بعض الصحابة والتابعين كما هو واضح في موطأ مالك بن أنس .
لهذا رأى بعض أهل العلم في رأس المائتين أفراد أحاديث الرسول ﷺ في
مؤلفات مستقلة عن غيرها ، إذ ألفت المسانيد : وهي كتب تجمع فيها
أحاديث كل صحابي على حدة صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ، مرتبين
على حروف الهجاء في أسماء الصحابة .

فصنّف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي (ت ٢١٣هـ) مسنداً .
وصنّف مسدداً البصري (ت ٢٢٨هـ) مسنداً .
وصنّف نعيم بن حماد الخزازي المصري مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة آثارهم .
ونظر بعض العلماء من منظار دقيق فرأى أن يجرد الصحيح بالتصنيف ،
فصنّف بعض الأئمة في الحديث الصحيح فقط ، وجعلوا كتبهم على أبواب
الفقه ، وظهرت الكتب الستة في هذا العصر .

وأول من صنّف في الصحيح المجرد الإمام محمد بن إسماعيل البخاري
(ت ٢٥٦هـ) ثم تبعه صاحبه وتلميذه الإمام : مسلم بن الحجاج القشيري
النيسابوري (ت ٢٦١هـ) وهما أصح كتب الحديث ^(١) .

* أصح كتب الحديث :

ذهب الجمهور إلى أن صحيح البخاري ، وصحيح مسلم أصح كتب
الحديث ، والبخاري أرجح ؛ لأنه اشترط في إخراجه للحديث : أن يكون

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٨٩) ، الرسالة المستطرفة (ص ٤) ، الباعث الحثيث (٢٥) ، النكت على كتاب
ابن الصلاح (١/ ٢٧٦ ، ٢٧٩) .

الراوي قد عاصر شيخه ، وثبت عنده سماعه منه .

أما مسلم لم يشترط السماع بل اكتفى بمجرد المعاصرة^(١) .

قال ابن الصلاح رحمه الله : « وكتايبهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل » .

أما قول الإمام الشافعي رحمه الله : « ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك إنما قاله قبل وجود كتابي البخاري ومسلم »^(٢) .

* صحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم :

ذهب الجمهور إلى ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم ، خلافاً لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم القائل : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج » وخلافاً أيضاً لطائفة من علماء المغرب كابن حزم ، وأبو مروان الطبري (ت ٤٥٧هـ) .

قال ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر أقوال الأئمة في تفضيل كتاب البخاري : ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه أعلم بالفن من مسلم ، وأن مسلماً كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم ، والتفرد بمعرفة ذلك في عصره ، فهذا من حيث الجملة .

وأما من حيث التفصيل : فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم ، فإن الإسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة كما بيناه غير مرة ،

(١) انظر الباعث الحثيث (ص ٢٦) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٩) ، النكت (١/ ٢٧٩) فتح المغيث (١/ ٣٠) .

(٢) تدريب الراوي (١/ ٩١) .

وكتاب البخاري أعدل رواية وأشدّ اتصالاً من كتاب مسلم^(١) .

* هل موطأ مالك أول مصنف في الصحيح :

قيل أن مالكا أول من صنّف في الصحيح ، وتلاه أحمد بن حنبل ، ثم تلاهما الدارمي .

وقد ردّ الحافظ العراقي هذا القول ، لكن تلميذه ابن حجر رحمه الله فصل القول في ذلك قائلاً : أن أول من صنّف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال ، فكتابه أصبح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه : كمصنفات سعيد بن أبي عوانة ، وحماد ابن سلمة ، والثوري ؛ ولهذا قال : «قال الشافعي : ما بعد كتاب الله عز وجل أصحّ من كتاب مالك» فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف .

وأما أول من صنّف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف : البخاري ثم مسلم كما جزم به ابن الصلاح^(٢) وغيره من أهل الحديث : وعليه سار محدثو أهل العصور المتأخرة .

* * *

(١) انظر الباعث الخيث (٢٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠) ، فتح المغيث (٢٩/١) ، النكت (٢٨٦/١) فقد سرد خمسة أوجه في أرجحية صحيح البخاري على مسلم .

(٢) النكت (٢٧٨/١ - ٢٧٩) .

المبحث الثالث

في تعريف الصحابي والتابعي والمخضرم وبيان فضلهم وعدهم وعدالتهم وطبقاتهم وغير ذلك

إن أصحاب النبي ﷺ هم الوسطة الكريمة التي حملت إلينا الحديث ، منهم الذين عاصروا حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وعاشوا في ظل الوحي ، وتقبلوا في مدلولات الوقائع والأحداث ، واتخذوا من رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة ، وسمعوا أقواله في بيان القرآن، وتطبيق الشريعة ، وشاهدوا تصرفاته وأفعاله ، ثم إن التابعين هم تلامذة الصحابة الذين حملوا عنهم العلم ، ونقلوا السنة المباركة من طريقهم إلى الناس ، فهم الطريق النورانية المأمونة ، التي وصلت أجيال الأمة بأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام المؤمنين على الهدى الذي جاء به محمد عليه الصلاة والسلام .

وبالتعرف على الصحابي والتابعي نستطيع أن نفرق بين المتصل والمرسل، إذ في ذلك فائدة عظيمة ، وعلم كبير ، فإليك التعريف كما هو عند أهل الحديث لكل^(١) من : الصحابي، والتابعي، والمخضرم .

أولاً الصحابي :

* تعريفه :

هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك .

(١) راجع لمحات في أصول الحديث (ص ٢٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٠٦) .

فكل من لقي النبي ﷺ صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى أو ختلى، في حياته ﷺ سواء كان من لقيه بصيراً أو أعمى، وكان مؤمناً بالرسول ﷺ فهو صحابي.

* أحكام في الصحبة :

١- من رأى النبي ﷺ في المنام، أو لقيه بعد موته كأبي ذؤيب الشاعر^(١). أو اجتمع بالنبي ﷺ قبل النبوة، أو اجتمع بالنبي ﷺ غير مؤمن به ثم آمن بعد موت النبي ﷺ فليس بصحابي.

٢- أما إذا ارتدّ الصحابي عن الإسلام كالأشعث بن قيس^(٢)، ثم رجع إلى الإسلام بعد وفاة الرسول ﷺ فإن صحبته باقية.

٣- من لقي النبي ﷺ وهو صغير غير مميز حكم له بالصحبة، كعبد الله ابن الحارث بن نوفل^(٣) حين جيء به إلى الرسول ﷺ فحنّكه، وأيضاً

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي الشاعر : قيل اسمه خويلد بن خالد بن المحرث كان مسلماً على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، سمع في نومه هاتفاً يقول :

خطب أجّل أناخ بالإسلام بين النخيل ومعقد الأطام
قبض النبي محمد فعيوننا تذري الدموع عليه بالتسجّام

حيثذ فزع من نومه وسار قاصداً المدينة فلما دخلها سمع لها ضجيج كضجيج الحاج إذا أهلوا من البكاء لفقدهم النبي ﷺ فشهد معهم الصلاة على النبي ﷺ ودفنه ثم عاد قافلاً إلى باديته فأقام بها، وتوفي في خلافة عثمان ؓ «أسد الغابة ١٠٣/٥».

(٢) هو الأشعث بن قيس بن معدي كرب، وفد إلى النبي ﷺ سنة عشر من الهجرة في وفد كندة وأسلموا، وتزوج الأشعث أخت أبي بكر الصديق وكان قد عاد إلى اليمن، وارتد بعد النبي ﷺ فأحضر أسيراً إلى أبي بكر بالمدينة. توفي سنة (٤٢هـ)، أسد الغابة (١١٨/١).

(٣) هو عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أدرك النبي ﷺ ولم يحفظ عنه شيئاً ولي القضاء بالمدينة أيام معاوية، توفي سنة (٨٤هـ). أسد الغابة (٢٠٢/٣).

محمود بن الربيع^(١) وكان ابن خمس سنين أو أربع^(٢) .

* بم تثبت الصحبة ؟ :

صحبة النبي ﷺ تثبت بمجرد الرؤية ولو لحظة، وإن لم يقع معها مجالسة، ولا مماشاة ولا مكاملة ؛ لشرف منزلته ﷺ .

فجميع من حجَّ مع النبي ﷺ حجة الوداع وهم أربعون ألفاً ، وقيل تسعون ألفاً ، وكذلك من شهد غزوة تبوك سبعون ألفاً كلهم صحابة .

وقد نص على الاكتفاء بمجرد الرؤية أحمد رحمه الله إذ قال : « من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من الصحابة » . وقال بهذا علي بن المَدِينِي والبخاري رحمهما الله^(٣) ، وأخذ به كثير من المتأخرين .

* عدالة الصحابة :

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : « الذي عليه سلف الأمة ، وجمهور الخلف أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين عدول بتعديل الله تعالى لهم » . ونقل ابن الصلاح إجماع الأمة على تعديل الصحابة ثم قال : « لا يعتد بخلاف من خالفهم » . وحكاه ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب .

(١) هو محمود بن الربيع بن سراقه بن عمر الأنصاري أدرك النبي ﷺ عقل منه مُجَّةٌ مَجَّهاً في وجهه من بشر في دارهم مات سنة (٩٩هـ) وله (٩٣ سنة) . انظر : سير أعلام النبلاء (٣/ ٥١٩) .

حديث محمود بن الربيع رواه البخاري ، كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (٣/ ٣) ، شرح الكوكب المنير (٢/ ٤٦٥ - ٤٧٠) تدريب الراوي (١/ ٢٠٩) .

(٣) فتح المغيث (٣/ ٨٦) ، أسد الغابة (١/ ١٩) ، تفسير القرطبي (٨/ ١٥١) .

بناءً على ذلك لا يُسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة^(١)، وليس المراد بكونهم عدولاً العصمة واستحالة المعصية عليهم وإنما المراد ألا تتكلف البحث عن عدالتهم، ولا تطلب التزكية فيهم^(٢).

وفي فتح المغيث قوله: «وهم رضي الله عنهم باتفاق أهل السنة عدول كلهم مطلقاً كبيرهم وصغيرهم، لا بس الفتنة أم لا، وجوباً لحسن الظن»، وحكي عن الخطيب البغدادي مثله^(٣).

* بم تعرف الصحبة ؟ :

تُعرف الصحبة بأحد الأمور التالية :

١- التواتر : كمعرفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، المعنيّ بقوله تعالى : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَلْقَاهُ مِنْكُمْ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] سائر العشرة المبشرين بالجنة .

٢- الاستفاضة أو الشهرة القاصرة عن التواتر : كضام بن ثعلبة ، وعُكاشة بن محصن .

٣- بقول صحابي آخر معلوم الصحبة : إما بالتصريح بها كأن يجيء عنه أن فلاناً له صحبة مثلاً :

(١) شرح الكوكب المنير (٢/ ٤٧٣)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٧).

(٢) شرح الكوكب المنير (٢/ ٤٧٧).

(٣) فتح المغيث (٣/ ١٠٠)، الغاية في شرح الهداية (١/ ٣٨١).

كقوله : كنت أنا وفلان عند النبي ﷺ ، أو دخلنا على النبي ﷺ بشرط أن يعرف إسلام المذكور في تلك الحالة^(١) .

٤- قول الصحابي إذا كان عدلاً : « أنا صحابي » إذا أمكن ذلك ، فإن ادّعاء بعد مائة سنة من وفاته ﷺ فإنه لا يقبل ، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك ؛ لقوله ﷺ في الحديث : « رأيتمكم ليلتكم هذه ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحدٌ »^(٢) . قال ذلك سنة وفاته ﷺ^(٣) .

فالصحبة رتبة ومكانة لا تثبت لأحد إلاّ بدليل أو بينة توافرت فيها جميع الشروط والأركان التي يجب أن تتوافر في كل بينة ، فإذا قامت البينة المقبولة لأحد في ذلك نال شرف الصحبة^(٤) .

* عدد الصحابة :

الصحابة عددهم كثير ولا يمكن الجزم بحصرهم على وجه التحديد لتفرقهم في البلدان والبوادي . ولكن قيل على وجه التقريب : « إنهم يبلغون مائة وأربعة عشر ألفاً »^(٥) .

(١) فتح المغيث (٩٦/٣) .

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم ، باب السمر في العلم ، رقم الحديث (١١٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) تدريب الراوي (٢١٣/٢) .

(٤) المختصر الوجيز (ص ٢٠٢) .

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٤٩) ، وانظر اختلاف العلماء في عددهم في (فتح المغيث ١١١/٣-١١٤) ، التذكرة والتبصرة (١٩/٣) .

* أكثر الصحابة رواية للحديث^(١) :

ليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير ما يأتي :

١- أبو هريرة رضي الله عنه : روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً (٥٣٧٤) ، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل وهو أحفظ الصحابة .

٢- عبد الله بن عمر رضي الله عنه : روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثاً (٢٦٣٠) .

٣- أنس بن مالك رضي الله عنه : روى ألفين ومائتين وستاً وثمانين حديثاً (٢٢٨٦) .

٤- عائشة رضي الله عنها - أم المؤمنين - روت ألفين ومائتين وعشرة (٢٢١٠) .

٥- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً (١٦٦٠) .

٦- جابر بن عبد الله رضي الله عنه روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً (١٥٤٠) .

٧- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً (١١٧٠) .

أما أبو بكر رضي الله عنه فسبب قلة روايته للحديث مع سبقه للإسلام وملازمته للنبي ﷺ ، تقدم وفاته قبل انتشار الحديث ، واعتناء الناس بسماعه وتحصيله وحفظه^(٢) وانشغاله بالخلافة ، وكذلك عمر رضي الله عنه .

(١) تدريب الراوي (٢/٢١٦) ، وانظر فتح المغيب (٣/١٠٧) .

(٢) انظر تدريب الراوي (٢/٢١٨) .

* علم الصحابة وفتواهم :

لم يكن الصحابة على درجة واحدة من العلم بالقرآن وسنة الرسول ﷺ وأقواله بل كانوا متفاوتين ؛ لأن منهم المتفرغ الملازم لرسول الله ﷺ يخدمه في معظم أوقاته .

قال ابن القيم رحمه الله : « هم سادات المفتين والعلماء » .

قال الليث عن مجاهد : « العلماء أصحاب محمد ﷺ » .

وقال سعيد عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [سبا : ٦] . قال : أصحاب محمد ﷺ .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله : « فهؤلاء كانوا أعلم الأمة ، وأفقهها وأتقها وأفضلها » .

وقد قسّم ابن القيم رحمه الله المفتين من الصحابة إلى ثلاث طوائف : المكثرون ، والمتوسطون ، والمقلّون من الفتيا .

وأكثر الصحابة عملاً بالفتوى : ابن عباس رضي الله عنهما ثم كبار علماء الصحابة ، فعن مسروق قال : « وجدت علم أصحاب النبي ﷺ انتهى إلى ستة : عمر ، وعلي ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وعبدالله ابن مسعود . ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين : علي وعبد الله » ^(١) .

(١) انظر الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٣٨/٢٠) ، أعلام الموقعين (١/ ١١ ، ١٤) ، المختصر الوجيز (٢١٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٧-١٤٨) .

* أفضل الصحابة :

أجمع أهل السنة على أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما .

واختلف أهل السنة في الأفضل بعد عمر ، لكن استقرَّ أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي رضي الله عنهما ، وأن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة ، وأفضلهم بعد الخلفاء الأربعة الستة الباقيون إلى تمام العشرة - المبشرين بالجنة - ، ثم البديون ، ثم أصحاب أُحد ، ثم أهل بيعة الرضوان^(١) .

* أولهم إسلاماً :

اختلف السلف في أول الصحابة إسلاماً ، ف قيل أبو بكر ، وقيل علي ، وقيل زيد بن حارثة ، وقيل خديجة أم المؤمنين .

وقد جمع ابن الصلاح بين هذه الأقوال بقوله : «والأورعُ أن يُقال أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد ، ومن العبيد بلال . وهو أحسن ما قيل لاجتماع الأقوال به»^(٢) .

(١) التبصرة والتذكرة (٢٣/٣) ، وانظر العقيدة الواسطية مع شرحها (ص ١٧٧) ، مقدمة ابن الصلاح (١٤٩) ، جواهر الأصول (١٠٥) .

(٢) فتح المغيث (١٢٦/٣) ، مقدمة ابن الصلاح (١٥٠) ، تفسير القرطبي (٨/١٥١) ، وهذا الجمع بين الأقوال يروى عن الإمام أبي حنيفة ، وإسحق بن راهويه أيضاً .

* العبادلة من الصحابة :

المراد بالعبادلة بالأصل من كان اسم الواحد منهم (عبد الله) ، ويبلغ عددهم نحو مائتين وعشرين نفساً .

وإذا أُطلق لفظ العبادلة فالمراد بهم هنا أربعة من الصحابة وهم :

١ - عبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ) .

٢ - عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ٧٣هـ) .

٣ - عبد الله بن الزبير (ت ٧٣هـ) .

٤ - عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٣هـ) .

وسبب تميزهم ، وشهرتهم بهذا اللقب أنهم عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ، فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادلة، أو فعلهم .

وعدم ذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع العبادلة لتقدم موته حيث كان في سنة (٣٢هـ)^(١) .

ومن النظم في العبادلة :

إن العبادلة الأخيار أربعة مناهج العلم في الإسلام للناس
ابن الزبير مع ابن العاص وابن أبي حفص الخليفة والبحر ابن عباس^(٢)

(١) الغاية في شرح الهداية (١/٣٨٦) ، ومقدمة ابن الصلاح (١٤٨) .

(٢) الغاية في شرح الهداية (١/٣٨٦) .

* آخر الصحابة موتاً وفائدة العلم به :

آخر الصحابة موتاً على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي مات سنة مائة من الهجرة وقيل سنة مائة وعشرة وصححه الذهبي . وكانت وفاته في مكة ، فيكون أيضاً آخرهم موتاً فيها ، وحينئذ يكون آخر المائة التي أشار إليها النبي ﷺ قبل وفاته بشهر بقوله : « ما من نفس منفوسة اليوم ، تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ » . رواه مسلم^(١) .

وآخرهم موتاً قبل الطفيل ، أنس بن مالك ، مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، وهو آخر من مات بها منهم .

وفائدة ذلك : انتفاء الصحبة لمن ادعاها بعد ذلك التاريخ^(٢) .

* طبقات الصحابة رضوان الله عليهم :

الطبقة اصطلاحاً: يقصد بها هنا جماعة اشتركوا في السن، ولقاء المشائخ، أو تقارب شيوخهم . فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة ، ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسبق إلى الإسلام ، وشهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات^(٣) .

وعدد طبقاتهم عند الحاكم أربع عشرة طبقة :

(١) رواه مسلم كتاب ، فضائل الصحابة ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما برقم (٢٥٣٨) .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (٣٤/٣) وفتح المغيث (٢٧/٣ ، ٣٠) وتدريب الراوي (٢٢٨/٢) والغاية (٣٨٨/١) .

(٣) الغاية في شرح الهداية (٥٦٨/٢) .

١- الطبقة الأولى : الذين أسلموا بمكة مثل: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي وغيرهم رضي الله عنهم .

٢- الطبقة الثانية : أصحاب دار الندوة وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أسلم وظهر إسلامه حمل رسول الله ﷺ إلى دار الندوة فبايعه جماعة من أهل مكة .

٣- الطبقة الثالثة : المهاجرة إلى الحبشة .

٤- الطبقة الرابعة : الذين بايعوا النبي ﷺ عند العقبة يقال فلان عَقْبِي وفلان عقبى .

٥- الطبقة الخامسة : أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار .

٦- الطبقة السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ وهم بَقَاء ، قبل أن يدخلوا المدينة ، ويُبنى المسجد .

٧- الطبقة السابعة : أهل بدر الذين قال رسول الله ﷺ فيهم : « لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

٨- الطبقة الثامنة : المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية .

٩- الطبقة التاسعة : أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(١) .

١٠- الطبقة العاشرة : المهاجرة بين الحديبية والفتح : منهم خالد بن

(١) سورة الفتح آية (١٨) .

الوليد ، وعمرو بن العاص ، وأبو هريرة وغيرهم .

١١ - الطبقة الحادية عشرة : هم الذين أسلموا يوم الفتح ، وهم جماعة من قريش ، منهم من أسلم ومنهم من اتقى السيف .

١٢ - الطبقة الثانية عشرة : صبيان وأطفال رأوا الرسول ﷺ يوم الفتح ، وفي حجة الوداع وغيرها ، وعدادهم في الصحابة ، منهم : عبد الله بن ثعلبة بن أبي صُعَيْر^(١) ، والسائب بن يزيد^{(٢)(٣)} .

ثانياً : التابعي

* تعريف التابعي :

التابعي يقال له : التابع والتابعي والتَّبَع .

اصطلاحاً : هو من لقي الصحابي مؤمناً بالرسول ﷺ ومات على ذلك .

هل مجرد الرؤية كافية أم لا بد من ملازمة التابعي للصحابي ؟

اشترط البعض ملازمة الصحابي وعدم الاكتفاء باللُّقْي ، ولكن اشتراط الملازمة أصح وعليه الأكثرين .

(١) عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر ويُقال ابن أبي صُعَيْر مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له قيل ولد قبل الهجرة وقيل بعدها، توفي سنة (٨٧هـ) عن (٨٣) سنة. انظر تهذيب التهذيب (١٤٥/٥) .

(٢) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الأسود ولد في السنة الثانية من الهجرة ، حج به أبوه مع النبي ﷺ وكان عمره سبع سنوات ، قيل توفي سنة (٨٠هـ) وله (٩٤ سنة) . انظر (أسد الغابة ٢/١٦٩) .

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٣٧) جواهر الأصول (ص ١٠٤) .

وقال النووي : إنه الأظهر ، ورجحه ابن الصلاح ^(١) .

* عدد التابعين ، وبيان نهاية عصرهم :

عدد التابعين يفوق الحصر ؛ لأن كل من رأى صحابياً كان من التابعين ، وقد توفي رسول الله ﷺ عن نيف ومائة ألف من الصحابة ، رحلوا إلى مختلف البلدان ، وانتشروا في جميع الآفاق ، ورآهم ألوف الأتباع ، وقد اتفق أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة ، وأن سنة (٢٢٠هـ) آخر عصر أتباع التابعين ^(٢) .

* أهمية معرفة التابعين :

معرفة التابعين أصل عظيم به يعرف الحديث المرسل والمتصل ، لهذا قال الحاكم : «ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم» ^(٣) .

* أفضل التابعين :

تعددت الأقوال في أفضل التابعين ، والمشهور أن سعيد بن المسيب ^(٤)

(١) فتح المغيث (٣/ ١٤٠-١٤١) ، الغاية في شرح الهداية (١/ ٣٩٠) ، تدريب الراوي (٢/ ٢٣٤) ، نزهة النظر ص ١١٩ .

(٢) المختصر الوجيز (ص ٢٢٢) .

(٣) تدريب الراوي (٢/ ٢٣٤) ، فتح المغيث (٣/ ١٣٩) ، معرفة علوم الحديث (ص ٦٣) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٢) وانظر تفسير القرطبي (٨/ ١٥٢) ، ورَدَ هذا القول عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقال البلقيني : «الأحسن أن يقال : الأفضل من حيث الزهد والورع أويس ، ففي الحديث « إن خير التابعين رجل يقال له أويس » رواه مسلم ، ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد بن المسيب » . تدريب الراوي (٢/ ٢٤١) .

أفضلهم ، وقيل :

- ١- أفضل أهل المدينة سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ) .
- ٢- أفضل أهل الكوفة أويس القرني (ت ٣٦هـ) .
- ٣- أفضل أهل البصرة الحسن البصري^(١) ، وقد استحسّن هذا القول ابن الصلاح .

* أكثرهم فتوى :

- أكثر التابعين فتاوى الحسن البصري (ت ١١٠هـ) ، مفتي البصرة ،
وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ) مفتي مكة^(٢) .

* الفقهاء السبعة^(٣) :

هم كبار علماء التابعين ، وجميعهم من المدينة النبوية ، وعرفوا بذلك الاسم لأنهم كانوا يصدرون عن آرائهم ، وينتهي إلى قولهم وإفتائهم . حيث عُرف عنهم الفقه والصلاح والفلاح فعند إطلاق هذا الوصف مع قيد العدد المعين لا ينصرف إلا إلى هؤلاء وهم :

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٥٣) ، ورد هذا القول عن أبي عبد الله بن خفيف الشيرازي ، وهو الذي استحسّنه

ابن الصلاح (فتح المغيث ٣/ ١٤٤) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٣) ، تدريب الراوي (٢/ ٢٤٢) .

(٣) انظر فتح المغيث (٣/ ١٤٦) ، الغاية شرح الهداية (١/ ٣٩٦) ، أعلام الموقعين (١/ ٢٢ - ٢٣) قال ابن

الجزري (١/ ٣٩٦) :

| | |
|-----------------------|--------------------------|
| وابن المسيب وعروة أنى | والفقهاء السبعة ابن عتبة |
| يسار قاسم أبو سلمة | خارجة ثم سليمان فتى |

- ١- عروة بن الزبير بن العوام (٩١هـ) .
 - ٢- سعيد بن المسيب بن حزن القرشي (ت ٩٤هـ) .
 - ٣- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي (ت ٩٤هـ) .
 - ٤- أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف (ت ٩٤هـ) .
 - ٥- خارجة بن زيد بن ثابت (ت ٩٩هـ) .
 - ٦- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت ١٠١هـ) .
 - ٧- سليمان بن يسار الهلالي (ت ١٠٧هـ) .
- * أول التابعين موتاً وبيان آخرهم أيضاً :**
- أول التابعين موتاً أبوزيد معمر بن زيد، قتل بخراسان، وقيل بأذربيجان سنة ثلاثين .
- وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمان ومائة^(١) .
- * طبقات التابعين :**
- اختلف العلماء في عدد طبقات التابعين قيل خمس عشرة طبقة ، وقيل أربع طبقات ، وقيل ثلاث طبقات كالتالي :
- ١- الطبقة الكبرى : هم من أكثروا روايتهم عن الصحابة مثل : سعيد ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وعلقمة بن قيس النخعي (ت ٦١هـ) .
 - ٢- الطبقة الصغرى : من كان أكثر روايتهم عن التابعين ولم يلتقوا إلا

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٤٣) ، وكتاب الغاية في شرح الهداية (١/ ٣٩١) حاشية .

بالعدد القليل من الصحابة مثل : إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٥هـ) ،
وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ١٣٠هـ) ، ويحيى بن سعيد بن قيس
(ت ١٤٣هـ).

٣- الطبقة الوسطى : من كثرت روايتهم عن الصحابة وعن كبار
التابعين مثل : الحسن البصري (ت ١١٠هـ) ، محمد بن سيرين
(ت ١١٠هـ) ، مجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ) ، عمر بن شراحيل الشعبي
(ت ١٠٤هـ) ، محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٣هـ) عمر بن عبد العزيز
(ت ١٠١هـ) ، وغيرهم^(١) .

ثالثاً : المخضرمون

* التعريف :

المخضرمون واحدٌهم مخضَرَم (بفتح الراء) .
وهو الذي أدرك الجاهلية^(٢) وزمن النبي ﷺ وأسلم ولم يلقه^(٣) .
كل من أدرك الجاهلية قبل البعثة أو بعدها ، صغاراً كانوا أو كباراً في
حياة الرسول ﷺ ، فمن لم يره بعد البعثة ، أو رآه لكن غير مسلم ، ثم أسلم
في حياته أو بعده فهو مخضرم^(٤) .

(١) انظر التبصرة والتذكرة (٤٧/٣) ومعرفة علوم الحديث (ص ٦٤) .

(٢) المراد بالجاهلية : قال النووي رحمه الله : «الجاهلية ما قبل بعثة الرسول ﷺ سُموا بذلك لكثرة جهالتهم» .

الغاية في شرح الهداية (١/٣٩٤) .

(٣) انظر تدريب الراوي (٢/٢٣٨) .

(٤) فتح المغيب (٣/١٤٩) .

هل يُعدّون من الصحابة أم لا ؟

اختلف في ذلك فقد عدّهم البعض من الصحابة ، وقيل من التابعين .
والصحيح أنهم معدودون من كبار التابعين ، سواء عُرف أن الواحد
منهم كان مسلماً في زمن النبي ﷺ كالنجاشي^(١) ، أم لا^(٢) .

* سبب التسمية :

اختلفت الأقوال في سبب تسميتهم بالمخضرمين :

قيل : سُموا بذلك لأنهم قطعوا عن الصحبة وإن عاصروا النبي ﷺ
لعدم الرؤية ، من قولهم ناقة مخضرمة أي قطع طرف أذنّها .

وقيل سُموا بذلك : لترددهم بين الصحابة للمعاصرة ، وبين التابعين
لعدم الرؤية ، ومنه لحم مخضرم لا يدرى من ذكر أم أنثى^(٣) .

* عدد المخضرمين :

عدّهم الإمام مسلم بن الحجاج - صاحب الجامع الصحيح - عشرين
مخضرمًا ، وعدّ غيره أزيد من مائة ، والصحيح أنهم أكثر من ذلك . فالحافظ
ابن حجر رحمه الله ذكر منهم في كتابه - الإصابة - خلقاً كثيراً .

(١) هو ملك الحبشة أصبحه عن حسن إسلامه ولم يهاجر وليست له رؤية ، نصر المهاجرين إليه من المسلمين وآواهم ، توفي في حياة الرسول ﷺ فصلّى عليه بالناس صلاة الغائب ولم يثبت أنه ﷺ صلى على غائب سواء . (سير أعلام النبلاء ١/٤٢٨) .

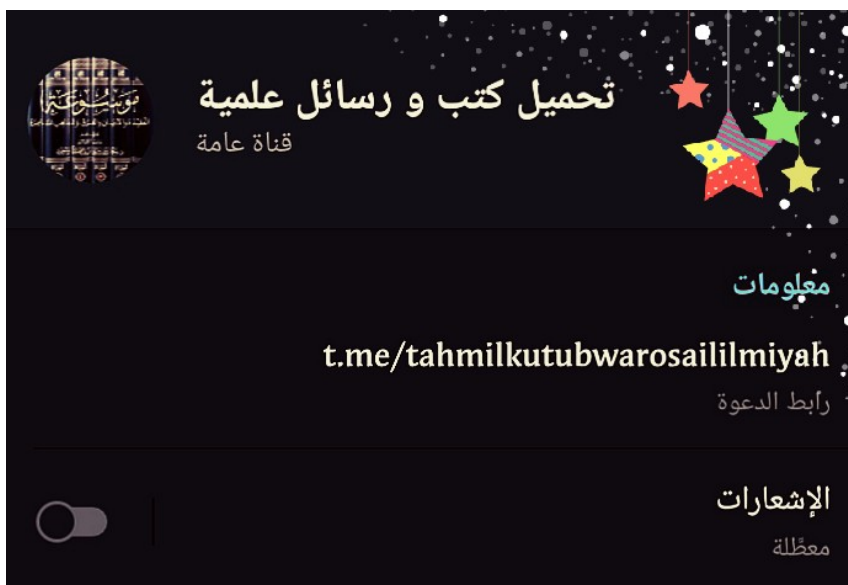
(٢) انظر نزّهة النظر (ص ١١٩) . وبلغة الحديث (ص ٤٧) .

(٣) انظر الأقوال مبسوطة في فتح المغيب (٣/١٤٩ وما بعدها) .

* ومن هؤلاء المخضرمين :

سعد بن إياس الشيباني (ت ١٠١هـ) ، سويد بن غفلة الجعفي
(ت ٨١هـ)، شريح بن هانئ (ت ٧٨هـ)، بشير بن عمرو بن جابر (---)،
عمرو بن ميمون الأودي (ت ٧٥هـ) ، الأسود بن يزيد النخعي (ت
٧٥هـ) ، الأحنف بن قيس (ت ٦٧هـ)، أويس القرني (ت ٣٦هـ)^(١) .

* * *



(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٥٢)، فتح المغيث (٣/١٥٣)، تدريب الراوي (٢/٢٤٠)، تفسير القرطبي (٨/١٥٣).

المبحث الرابع في أتباع التابعين

* تعريف تابع التابعي :

هو من لقي تابعياً مؤمناً بالرسول ﷺ ومات على ذلك^(١) .

* مكانتهم وفضلهم في الإسلام :

يعتبر أتباع التابعين من القرون المفضلة فقد بين الرسول ﷺ فضلهم ، ووصفهم بقوله : « خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته »^(٢) رواه مسلم .

قال الحاكم رحمه الله : « فهذه صفة أتباع التابعين ، إذ جعلهم النبي ﷺ خير الناس بعد الصحابة والتابعين المنتخبين » .

وهم الطبقة الثالثة بعد الرسول ﷺ ، وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار مثل :

الإمام أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) ، والإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥١هـ) ، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) ، وشُعْبَةُ بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ، وعبد الملك بن عبدالعزيز

(١) جواهر الأصول (ص ١٠٨) .

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٢٥٣٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

ابن جريج (ت ١٤٩هـ) .

ويُعد أيضاً فيهم جماعة من تلامذة هؤلاء مثل :

يحيى بن سعيد بن قيس (ت ١٤٣هـ) ، وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) ،
ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (ت ١٨٩هـ) ، وإبراهيم بن
طهمان بن شبت الإمام (ت ١٦٣هـ) وغيرهم ^(١) .

* خيرية القرون الثلاثة وفضلهم :

وردت الأدلة من الكتاب والسنة على ، فضل القرون الثلاثة الأولى وهي
قرن الرسول ﷺ ، وقرن التابعين ، وقرن أتباع التابعين . قال تعالى :
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ تَبَعُواهُم بِحَسَنِ رِزْقٍ
اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ^(٢) .

وقال عز من قائل : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجْرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ^(٣) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا
الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا
أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَعْنَهُ نَفْسُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ
الْمُقَلِّدُونَ﴾ ^(٤) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا

(١) جواهر الأصول (ص ١٠٨) ، معرفة علوم الحديث (ص ٦٩) .

(٢) سورة التوبة آية (١٠٠) .

الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ^(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فلا أدري أذكر رسول الله ﷺ بعد قرنه قرنين أو ثلاثة^(٢) ، وحديث عمران بن حصين السابق ، وغير ذلك .

* * *

(١) سورة الحشر الآيات (٨، ٩، ١٠) .

(٢) سبق تخريجه .

المبحث الخامس

في بيان آداب رواية الحديث

علم الحديث علم شريف يصوغ مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وهو من علوم الآخرة فمن حُرِّمه حُرِّم خيراً كثيراً . ومن رزقه مع حسن النية فقد نال خيراً كثيراً .

ومقام التحديث مقام رفيع وما ذاك إلا أن المُحدِّث يخلف رسول الله ﷺ في تبليغ الشريعة ، وبيان أحكامها ، وآدابها ، فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس أن يلتزم بمكارم الأخلاق ، ومحاسن الشيم .
لهذا بيّن العلماء آداب المُحدِّث وصفاته ، وآداب طالب الحديث وما يتعلق بهما^(١) :

* أولاً : آداب المُحدِّث :

آداب المُحدِّث كثيرة ولكن نشير إلى شيء منها :

١ - تصحيح النية وإخلاصها لله عز وجل ، فلا يجعل جلوسه للتحديث إصابة الأغراض الدنيوية من جاه ، أو مال ، أو سمعة ، أو شهرة ، أو خدمة ، أو تقدم على أقرانه . بل الأصل في التحديث نشر سنة الرسول ﷺ وتبليغها .
ففي الحديث : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٢) .

(١) جواهر الأصول (٩٤) ، المختصر الوجيز (٢٢٥) .

(٢) رواه البخاري ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي (١) ، ورواه مسلم كتاب الإمارة

(١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب ؓ .

٢- دوام مراقبة الله تعالى في السر والعلن ، والمحافظة على خوفه في جميع حركاته وسكناته ، وأقواله ، وأفعاله ، فإنه أمين على ما أودع من العلوم ، وما مُنح من الحواس والفهوم : ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(١) .

٣- أن لا يُحدّث بحضرة من هو أولى منه لسنّه أو عمله أو غير ذلك ، لهذا « كان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشيء » . وقال يحيى ابن معين « إن الذي يحدّث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحمق »^(٢) .

٤- لا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته فإنه يُرجى له تصحيحها ، قال معمر : « إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل »^(٣) .

٥- إذا أراد حضور مجلس التحديث تطهّر من الحدث والخبث وتنظف وتطيب ، ويجلس متمكناً بوقار ، وكان هذا صنيع الإمام مالك ، فلما قيل له في ذلك قال : « أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ » .

٦- يستحب أن يفتح مجلسه ، ويختتمه بتمجيد الله والصلاة على النبي

(١) سورة الأنفال آية (٢٦) .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (١٩٩/٢) وتذكرة السامع والمتكلم (ص ٤٣ وما بعدها) ، وجواهر الأصول (ص ٩٥) والباعث الخيـث ١٣٩ .

(٣) انظر جواهر الأصول (٩٦) والتبصرة والتذكرة (٢٠١/٢) .

وَدَعَاءٌ يَلِيْقُ بِالْحَالِ^(١) .

٧- أن يُقْبَلَ على الحاضرين كلهم فلا يخص أحداً منهم بلفظ أو لحظ ،
اجتناباً لما قد يتولد عن ذلك من التنافر بين الطلاب وقد قيل : « المعاصرة
توجب المنافرة » .

٨- أن يجتمع مجلس الإماء بحكايات ونوادر ، لترويح القلوب ، وطرده
السَّام ، قال علي بن أبي طالب عليه السلام : « أَجْمُوا هذه القلوب وابتغوا لها
طرائف الحكمة ، فإنها تملّ كما تملّ الأبدان » .

٩- ينبغي على المحدث ألا يطيل الدرس تطويلاً يُملّ ، ولا تقصيره
تقصيراً يُجَلّ ، ويُراعى في ذلك مصلحة الحاضرين في الفائدة في التطويل^(٢) .
١٠- من خاف التخليط بهرم أو خَرَفَ ، أو نحو ذلك ينبغي عليه الإمساك
عن التحديث وليس لهذا سِنَّ مُعَيَّن ، بل يختلف من شخص لآخر^(٣) .

* هل للتحديث سِنَّ مُعَيَّن ؟

اختلف أهل العلم في السن التي ينبغي للمحدث أن يعقد مجلسه
ويحدث الطلبة :

قيل : المستحب أن يبلغ خمسين لأنها انتهاء الكهولة وفيها يجتمع الأشدّ .
وقيل : أربعين لأنها حدّ الاستواء ، ومنتهى الكمال .

(١) جواهر الأصول (ص ٩٦) وتذكرة السامع والمتكلم (ص ٦٥ وما بعدها) .

(٢) تذكرة السامع والمتكلم (٧٤) ، وجامع بيان العلم وفضله (١/١٢٦) وجواهر الأصول (٩٦) .

(٣) الغاية في شرح الهداية (٢/٦٢٣) .

وقيل : متى احتيج إلى ما عنده جلس له في أي سن كان ، وتصدى لنشره ، وهو الصحيح^(١) .

فكم من علماء السلف ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ، ولا استوفى هذا العمر ، ومات قبله . وقد نشر من العلم والحديث ما لا يحصى . فهذا عمر بن عبد العزيز رحمه الله مات قبل بلوغ الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين ، ومالك بن أنس جلس للناس وهو ابن نيف وعشرين سنة وقيل سبع عشرة سنة . وغير هؤلاء كثير^(٢) .

* ثانياً : آداب طالب الحديث :

طالب الحديث : هو من شرع في طلب الحديث .

ففي حال طلبه للحديث ينبغي أن يتصف بما يناسب شرف العلم الذي يطلبه ، وهو حديث رسول الله ﷺ فمن آدابه ما يأتي :

١ - يجب عليه إخلاص النية لله عز وجل وتصحيحها في طلبه ولا يكن قصده عرضاً من الدنيا .

ففي الحديث : «من تعلّم علماً مما يتغنى به وجه الله عز وجل لا يتعلّمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة» رواه أبو داود^(٣)

(١) انظر (مقدمة ابن الصلاح ١١٩) ، والجامع لأخلاق الراوي والسامع (١/٥٠٨) ، والتبصرة والتذكرة (٢٠٢/٢) .

(٢) الغاية (٢/٦٢٢) والباحث الحثيث (١٣٨) وتدريب الراوي (٢/١٢٧) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب العلم / باب طلب العلم لغير الله تعالى (٣٦٦٤) ورواه ابن ماجه في المقدمة /

وابن ماجة .

وعن سفيان الثوري : « ما أعلم عملاً أفضل من طلب الحديث لمن أراد به وجه الله » .

وقال حماد بن سلمة : « من طلب الحديث لغير الله مُكر به »^(١) .

٢- سؤال التوفيق من الله والإعانة على طلب الحديث وفهمه وحفظه ، ثم يبادر ويحرص من غير توقف ولا تأخر ويعتني بالتقييد والضبط ، ويذاكر محفوظه ليرسخ في ذهنه^(٢) .

٣- البدء بأخذ الحديث عن علماء بلده فإذا ضبط ما أخذه رحل إلى العلماء في البلاد الأخرى للأخذ عنهم .

٤- التحلي بالآداب العالية وبمكارم الأخلاق باستعمال السمات والهدي الحسن .

٥- يجب أن يصمت عند السماع ويصغي إلى استماع ما يرويه المُحدِّث ، عن الضحاك قال : « أول باب من العلم الصمت ، والثاني استماعه »^(٣) .

٦- المبادرة إلى مجالس الحديث فقد ورد : « اللهم بارك لأمتي في بكورها »

باب الانتفاع بالعلم والعمل به (٢٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في (صحيح الجامع الصغير ٦١٥٩) .

(١) جواهر الأصول (٩٧) ، الباعث الحثيث (١٤٣) .

(٢) نزهة النظر (ص ١٥١) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢٩٢-٢٩٣) .

أخرجه أصحاب السنن^(١) .

٧- ينبغي للطالب تعظيم شيخه ، ومن يسمع منه فإن ذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع به ويتعد عن التثقل عليه لئلا يضجره ويمله ، ويصبر على جفاء شيخه .

قال البخاري : « ما رأيت أحداً أوقر للمحدثين من يحيى بن معين » .

٨- تعظيم الطالب لشيخه عند مخاطبته له بنسبته إلى العلم مثل أن يقول « أيها العالم » ، أو « أيها الحافظ » أو نحو ذلك^(٢) .

٩- ألا يمنعه الحياء أو الكبر عن سماع الحديث ممن هو مثله ، أو دونه . قال مجاهد رحمه الله : « لا يتعلم مستح ولا مستكبر »^(٣) ، وقال وكيع رحمه الله : « لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن من هو فوقه ، وعن من هو مثله ، وعن من هو دونه »^(٤) .

١٠- الحذر من التعصب لرأي إمامه ، وردّ السنة الصحيحة الصريحة ، فإن الحق لا يعرف بالرجال بل الرجال تعرف بالحق^(٥) .

(١) رواه الترمذي في كتاب البيوع / باب التبكير للتجارة (١٢١٢) وقال حديث حسن ، ورواه ابن ماجة في كتاب التجارات / باب ما يرجى من البركة في البكور (٢٢٣٦) عن صخر الغامدي ، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٨٣٥) .

(٢) الجامع لأدب الراوي (١/ ٢٢٢ و ٢٧٢) ، التبصرة والتذكرة (٢/ ٢٢٨) .

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم / باب الحياء في العلم عن مجاهد رحمه الله .

(٤) النبالة : الفضل والحقق بالأمر . انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٥-١٢٦) الغاية في شرح الهداية (١٢٦/١) .

(٥) الغاية في شرح الهداية (١/ ١٤٥) .

١١- يُستحب للطالب إذا ظهر بسماع أو فائدة أن يرشد إليه غيره من الطلبة، فإن كتمانهُ لؤم يقع فيه جهلة الطلبة، فيخاف حرمان الانتفاع. فإن العلم بالنشر ينمي^(١).

١٢- الاعتناء بالمهم غير مقتصر على السماع وكتبه دون معرفته وفهمه صحة وضعفاً ويحفظ قليلاً قليلاً، قال الزهري رحمه الله: «من طلب العلم جملة فاته جملة وإنما يدرك العلم حديثاً وحديثين»؟.

مثلاً يقدم تعلّم الصحيحين، ثم سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ثم سنن البيهقي فإنه لا يعلم مثله في بابهِ، ثم كتب المسانيد الأهم فالأهم وهكذا...^(٢).

١٣- العمل بما عَلِمَ، فثمرة العلم العمل به مستعملاً ما سمع من الحديث في أنواع العبادات والآداب ففي ذلك زكاة العلم، وسبباً للحفظ، قال وكيع رحمه الله: «إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به».

وقال أحمد رحمه الله: «ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به» ونحوه عن محمد بن خفيف.

وقال الملائي: «إذا بلغك شيء من الخبر فاعمل به ولو مرة تكون من أهله»^(٣).

(١) جواهر الأصول (٩٨).

(٢) انظر جواهر الأصول (ص ٩٩) مقدمة ابن الصلاح (١٢٦-١٢٧).

(٣) انظر الغاية في شرح الهداية (١/١٤٤)، التبصرة والتذكرة (٢/٢٢٨)، فتح المغيث (٢/٣١٨)، وانظر آداب التعلم والمعلم في الأحياء (١/٨٢)، والمحدث الفاضل (١٨٢) وما بعدها.

المبحث السادس في تحمل الحديث وأداؤه

لم تكن رواية الحديث ونقله أمراً تلقائياً ، أو نقلاً عادياً ، أو مزاجياً حسب أحوال الرواة وميولهم وأهوائهم ، بل جمع الحديث ونقل على أسلم قواعد التثبت العلمي فما كان يقبل الحديث إلا إذا توفرت في حامله شروط دقيقة ، استنبطها العلماء من منهج الصحابة والتابعين . وقد أطلق العلماء على تلقي الحديث (التحمل) : وهو أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل .

كما أطلقوا على رواية الحديث وتبليغه (الأداء) وهو تحديث الشيخ تلاميذه بها كان قد تحمله.

* متى يصح تحمل الصبي ؟

اختلف أهل الحديث في السن التي يصح فيها تحمل الحديث : قيل أول زمن يصح فيه السماع للصغير خمس سنين ، وقيل أربع سنوات . والصواب ما ذهب إليه جمهور أهل العلم إلى جواز سماع الصبي ، وهو من لم يبلغ سن التكليف مادام مميزاً ضابطاً ، فإن فهم الخطاب ، فعقل ما يسمعه وحفظه ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع . فلا حد للسن التي يقبل تحمل الصبي فيها . بل المدار على تمييزه .

فهذا الحسن والحسين وغيرهما قبلت رواياتهم من غير أن يفرق بين ما تحملوه قبل سن البلوغ وبعده^(١).

* طرق تحمل الحديث :

لأخذ الحديث عن الشيخ وروايته كيفيات يحصل بها كل من التحمل والأداء على النحو التالي :

١- السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملاء أو تحديثاً من غير إملاء ، وسواء كان من حفظه أو من كتابه ولكن الإملاء أعلاها . وصورته أن يقرأ الشيخ والطالب يسمع .

صيغة الأداء للراوي أن يقول سمعت فلاناً - يعني شيخه - يقول كذا ، وله أن يقول : قال فلان ، أو حدثني فلان أو أخبرني فلان .

٢- القراءة على الشيخ ويسمى الأكثر عرضاً ؛ لأن القارئ يعرضه على الشيخ .

وصورتها : أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع .

صيغة الأداء بهذا النوع أن يقول الراوي : أخبرنا ، أو حدثنا فلان قراءة عليه .

٣- الإجازة : هي إذن الشيخ بالرواية عنه سواء أذن لفظاً أو كتابة .

وصورتها : أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري مثلاً .

(١) انظر المختصر الوجيز (٨٧ وما بعدها) ، ولمحات في أصول الحديث (٣٤٠ وما بعدها) .

والرواية بالإجازة صحيحة عند جمهور العلماء لدعاء الحاجة إليها .
وللإجازة أنواع منها :

أ- إجازة الشيخ معيناً لمعين : نحو أجزتك صحيح البخاري . وهذا
أعلا أنواع الإجازة .

ب- أن يميز معيناً بغير معين : كأجزتك رواية مروياتي .

ج- أن يميز غير معين بغير معين : كأجزت أهل عصري رواية
مسموعاتي .

د- الإجازة للمعدوم : كأن يقول أجزت لمن سيولد لفلان .

حكم الرواية بالنوع الأول من الإجازة صحيح عند الجمهور أما بقية
الأنواع ففيها خلاف مشهور .

صيغة الأداء إجازة : للراوي أن يقول : أجاز لي فلان . أو يأتي بلفظ
السمع مقيداً : حدثنا إجازة ، أخبرنا إجازة . أما اصطلاح المتأخرين :
(أنبأنا) (١) .

٤- المناولة : وهي إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته بيده وإخباره
أنه من مروياته ، وهي على نوعين :

أ- المناولة المقرونة بالإجازة : وهي أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل

(١) انظر في هذا : الغاية في شرح الهداية (١/١٤٦) ، وتيسير مصطلح الحديث (٥٨) ، والباعث الخ

(١٠٠) ، والمدخل (٢١٠) ومعجم مصطلحات الحديث .

سماعه أو فرعاً مقابلاً به ويقول : هذا سماعي ، أو روايتي عن فلان فأروه عني ، أو أجزت لك روايته عني ثم يبقيه في يده تملكاً أو إلى أن ينسخه . هذا النوع تجوز الرواية به وهو دون السماع .

ب- المناولة المجردة عن الإجازة : كأن يناوله كتاباً ويقول : هذا سماع ، أو هذا من حديثي معتمداً على ذلك . هذا النوع لا تجوز الرواية به على الصحيح .

صيغة الأداء بهذا النوع : يقول الراوي ناوطني فلان ، أو ناوطني وأجاز لي ، وأنبأنا إجازة إذا كانت المناولة مقرونة بالإجازة . أو حدثنا مناولة ، أو أخبرنا مناولة وإجازة .

٥- الكتابة . وقيل : المكاتبه :

وهي أن يكتب الشيخ مسموعه أو شيئاً من حديثه لطالب حاضر عنده ، أو غائب عنه ، سواء كتب بخطه أو كتب غيره بأمره . وهي نوعان :

أ- كتابة مقرونة بالإجازة : كأن يقول الشيخ للطالب : أجزتك ما كتب لك أو نحوه . وهذه في الصحة والقبول ، كالمناولة المقرونة بالإجازة .

ب- كتابة مجردة عن الإجازة : أجاز روايتها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين ، ومنعها آخرون ، والأول هو المشهور عند أهل الحديث .

صيغة الأداء بهذه الطريقة : الصحيح أن يقول في الرواية بها (كتب إلى فلان) أو يقول حدثنا فلان أو أخبرني مكاتبه ، أو كتابة ونحوه ، أو حدثنا فلان كتابة ، أو مكاتبه ، أو أخبرني كتابة أو مكاتبه .

٦- الإعلام : من طرق التحمل : إعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث ، أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته مقتصرأ على ذلك دون أن يأذن له في روايته .

وصيغته أعلمني فلان ، أو أعلمني شيخي بكذا . والصحيح عدم جواز الرواية به .

٧- الوصية : وهي أن يوصي الشيخ عند موته ، أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها .

والصواب عدم جواز الرواية بها .

وصيغة الأداء : قول الراوي : أوصى إليّ فلان بكذا ، أو حدثني فلان وصية .

٨- الوجادة : وهي أن يجد الطالب أحاديث بخط الشيخ يرويها يعرفه ذلك الطالب ، وليس له سماع منه ولا إجازة . والرواية بالوجادة من باب المنقطع لكن فيها نوع اتصال بقوله : وجدت بخط فلان .

وصيغة الأداء بها : وجدت بخط فلان ، أو قرأت بخط فلان ، أو في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان بن فلان ... ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن^(١) .

(١) انظر لمحات في أصول الحديث (٣٤٤-٣٥٣) ، وتيسير مصطلح الحديث (١٥٨ وما بعدها) ، والغاية في شرح الهداية (١٤٦/١ وما بعدها) ، وتدريب الراوي (٨/٢ وما بعدها) ، ونزهة النظر (١٢٨) ، واللمع (٨١) . وانظر كلام ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢٥٥) .

* شروط الأداء :

أجمع جمهور أئمة الحديث والأصول والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته ذكراً كان أو أنثى الشروط الآتية :

- ١- الإسلام : فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع .
- ٢- البلوغ : فلا تقبل رواية من دون التكليف عملاً بقول الرسول ﷺ : «رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»^(١) .
- ٣- العقل : شرط لا بد منه ؛ للحديث السابق .
- ٤- العدالة : هي صفة راسخة في النفس ، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة .
- ٥- الضبط : وهو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمع وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء^(٢) .

* الفاظ رواية الصحابة للحديث :

لأداء الصحابي للحديث عن رسول الله ﷺ ست مراتب هي :

- ١- أن يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، أو حدثني ، أو أخبرني ، أو

(١) رواه أبو داود كتاب الحدود / باب المجنون يسرق أو يصلب حداً (٤٤٠١) ورواه الترمذي في كتاب

الحدود / باب فيمن لا يجب عليه الحد (١٤٢٣) عن علي بن أبي طالب ؓ وقال الترمذي حسن غريب .

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٥١٢) .

(٢) المختصر الوجيز (٨٩-٩٠) .

قال لي ، أو رأيته يفعل كذا ، أو حضرت ... فهذا نص في تلقيه لذلك من رسول الله ﷺ ؛ لأنه لا يحتمل الوساطة بينه وبين رسول الله ﷺ .

٢- إذا قال : أخبر أو حدث رسول الله ﷺ ، أو فعل ، أو قرأ كذا ، فهذا ظاهره التلقي منه ﷺ ، وعلى ذلك يحمل وليس نصاً . لأن هذا اللفظ يحتمل الوساطة بينهما .

٣- إذا قال الصحابي : أمر رسول الله ﷺ بكذا أو نهى عن كذا فهذه محتملة هل سمعه منه أم لا .

٤- إذا قال : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فيتطرق إلى هذا احتمال ثانٍ وهو هل أمر به رسول الله ﷺ أو غيره ، إلا إن قالها أبو بكر الصديق فيعلم أنه لم يأتمر عليه أحد غير رسول الله ﷺ .

٥- أن يقول : كنا نفعل كذا ، فإذا أضيف إلى زمن النبي ﷺ فهو دليل على جواز ذلك الفعل مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما : « كنا نقول في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا تفاضل بينهم » رواه أبو داود^(١) .

٦- أما الذي لم يضاف إلى عهده ﷺ فقليل : إنه نقل للإجماع ، وقيل لا يحتاج به^(٢) .

(١) رواه أبو داود في كتاب السنة باب في السنة (٤٦٢٧) ورواه البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٣٦٩٧) .

(٢) تقريب الوصول مع حاشيته (٣٠٣ وما بعدها) ، وانظر إرشاد الفحول (١١٣) .

المبحث السابع

الرحلة في طلب الحديث وتحصيل الأسانيد العالية

الرحلة في طلب العلم أمر يتميز به المسلمون وبخاصة طلاب الحديث ، وقد عُرِفَت الرحلة من أجل معرفة أمر الدين منذ عهد الرسول ﷺ .

وقد اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، وتفرق في بقاعها الصحابة ينشرون دين الله وأحاديث رسول الله ﷺ فلما تفرق الصحابة ، وتناثرت الأحاديث في الأمصار ، ولا غنى عنها في فهم القرآن ، والتفقه في الأحكام ، كان لزماً على أهل العلم الرحيل لسماع هذه الأحاديث ، والتأكد من ضبطها .

تبعاً لهذا رحل الصحابة والتابعون وتابعوا التابعين من قطر إلى آخر في مشارق الأرض ومغاربها للحصول على حديث رسول الله ﷺ مستعدين كل عناء ونصب للوصول إليه ، حتى تم جمع الحديث في مراجعه الكبرى . ومع هذا لم تنقطع رحلة العلماء في سبيل المذاكرة ، والعرض على الشيوخ المشهورين^(١) .

* مما ورد من الآثار في الحث على الرحلة :

قيل للإمام أحمد رحمه الله : أيرحل الرجل في طلب العلو ؟ فقال : بلى

(١) انظر الحديث والمحدثون (١٠٨)، والمختصر الوجيز (٥٩)، وكشف الظنون (٤٩٦/١) وفتح المغيث

والله شديداً ، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضي الله عنه فلا يقنعهما حتى يخرجوا إلى عمر فيسمعانه منه»^(١) .

وعن أبي العالية قال : «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة ، فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»^(٢) .

وقد رحل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه إلى عقبة بن عامر رضي الله عنه في مصر ليتأكد من حديث كان قد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣) .

وقال سعيد بن المسيب : «إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد»^(٤) وغير ذلك .

وقد صَنَّفَ الخطيب البغدادي كتاباً سماه «الرحلة في طلب الحديث» أودعه كثيراً من آثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

واختار الحافظ عبد الغني «أن الرحلة إلى سماع الحديث أفضل من الغزو، ومن سائر النوافل»^(٥) .

فلأبناء هذا العصر ، أسوة حسنة في سلفهم الصالح ومكابدتهم العلم والصبر على لأواء ، لتبقى الأمة الإسلامية رائدة في علمها وفضلها فالعلم

(١) مقدمة ابن الصلاح (١٢٤) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٣٣٦/٤) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٣٣٨/٢) جامع بيان العلم وفضله (١١٢/١) .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٣٣٩/٢) .

(٥) الإنصاف (١٦٢/٢) .

لا يُنال براحة البدن .

وقد قيل : أعط العلم كلك يعطيك بعضه .

أما إن كانت الرحلة لمجرد كثرة الشيوخ فقد ذم ذلك العلماء إلا أن يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فتكثير شيوخه لذلك لا بأس به .

*** شرطا الرحلة :**

قال الخطيب البغدادي رحمه الله المقصود من الرحلة في الحديث أمران :

١- تحصيل علو الإسناد وقدم السماع .

٢- لقاء الحفاظ ، والمذاكرة لهم ، والاستفادة منهم .

فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ، ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على ما في البلد أولى^(١) .

*** فوائد الرحلة :**

للرحلة إلى العلماء والتقاء الحفاظ بعضهم ببعض فوائد منها :

١- تثقيف العقول وتنقيح العلوم ، وتمحيص المحفوظ من الحديث .

٢- معرفة سيرة الرواة في بلدانهم عن قرب ومدى قوتهم وضعفهم في

الرواية .

٣- جمع الحديث وتمحيصه والتثبت فيه .

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٣٣) .

- ٤- الاستزادة من الحديث ، وحفظ ما لم يكن موجوداً عند علماء بلده وأهل مصره .
- ٥- جمع طرق كثيرة للحديث الواحد .
- ٦- تمييز الصحيح من غيره ، بما يدور من مناظرات بين علماء الحديث .
- ٧- تحصيل الأسانيد العالية .
- ٨- تقوية الصلات بين طلاب العلم وشيوخهم^(١) .

* * *

(١) انظر الحديث والمحدثون (١٠٩)، المختصر الوجيز (٦١)، الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي .



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

الباب الثاني

يشتمل على :

المبحث الأول : في بيان مصطلحات أهل الحديث

المبحث الثاني : أقسام الحديث .

ويتفرع عنه قسمان هما :

الأول : الخبر المتواتر .

الثاني : خبر الآحاد .



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

المبحث الأول في بيان مصطلحات أهل الحديث

أهل الحديث كغيرهم من أهل الفنون اصطَلَحُوا على بعض الألفاظ الدالة على معانٍ معينة ، فلا بد من الإشارة إلى بعض تلك الألفاظ وبيان معانيها ، بتعريفات أولية . فمن ذلك ما يلي :

- ١- المتن : وهو ما صلب وارتفع من الأرض .
اصطلاحاً : هو الكلام الذي ينتهي إليه غاية السند .
فمثلاً حديث : « إنما الأعمال بالنيات » هو المتن .
- ٢- السند : لغة : المعتمد ، وسمي بذلك لاعتتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه .
اصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلة للمتن^(١) مثل : عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر . . .
- ٣- المُسَنَد : بفتح النون له ثلاث اصطلاحات :
١- الحديث المرفوع المتصل سنده إلى متناه .
٢- الكتاب الذي جمع فيه مرويات كل صحابي على حده . كصنيع الإمام

(١) شرح الكوكب المنير (٢/ ٢٨٨) .

أحمد في تصنيف مسنده .

٣- أن يطلق المسند ويراد به الإسناد فيكون مصدراً^(١) .

٤- المُسند : بكسر النون : هو الذي يسوق الأحاديث عن رواتها سواء كان عنده علم بها أو ليس له إلا مجرد روايتها^(٢) .

٥- الإسناد : رفع الحديث إلى قائله مسنداً^(٣) .

* * *

(١) انظر أنواع المسند في توضيح الأفكار (٢٥٩/١) .

(٢) انظر تدريب الراوي (٤١/١) وما بعدها، شرح الكوكب المنير (٢٨٨/٢) .

(٣) معجم مصطلحات الحديث (حرف الألف) .

ألقاب أهل الحديث

هذه بعض الألقاب التي تعارف عليها أهل الحديث بها يُعرف المبتدئ من المتعمق في هذا العلم، والحافظ من غيره وهي كالتالي :

أ- طالب الحديث : هو من شرع في دراسة الحديث .

ب- المحدث : هو من تمرّس بالحديث رواية ودراية وأتقن الأسانيد ، والعلل ، وكان على معرفة واسعة بالرواة والروايات ^(١) .

ج- الحافظ : في تعريفه قولان :

١- أنه مساوٍ للمحدث عند كثير من المحدثين ^(٢) .

٢- أنه أعلى درجة من المحدث بحيث يضاف إليه المعرفة بطبقات الشيوخ وما يتعلق بذلك ليتسنى له مزيد من الإتقان والمعرفة ، مع اشتغاره بكثرة الحفظ. قال المزي : «الحافظ ما فاته أقل مما يعرفه» ^(٣) .

قال الخطيب : «هي أعلى صفات المحدثين وأسمى درجات الناقلين من وجدت فيه قبلت أقاويله وسُلم له تصحيح الحديث وتعليقه» ^(٤) .

ومن الحفاظ : الوليد بن مسلم (ت ١٩٥ هـ) ، والحافظ ابن جريج فقيه

(١) تدريب الراوي (١/ ٤٥) وانظر قواعد في علوم الحديث (٢٧-٢٨) .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) المختصر الوجيز (٢٣٥) .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٤٨) .

الحرم (ت ١٥٠هـ) (١).

* شروط التسمية بالحافظ :

- ١- الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف .
 - ٢- المعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم .
 - ٣- المعرفة بالجرح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون (٢) .
 - د - أمير المؤمنين :
- هذا اللقب أعلى من الألقاب الأخرى : فلا يظفر به إلا الأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة علماً وإتقاناً وعملاً وذوداً عن حياضها وترسيخاً لدعائهم .
- ومن هؤلاء : عبد الله بن ذكوان ، أبو الزناد (ت ١٣٠هـ) ، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) ، والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) (٣) ، والبخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) ، وعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٧هـ) وغيرهم (٤) .

(١) تذكرة الحفاظ (١/٣٠٢ و ١٩٩) وانظر فيها عدداً ممن لقبوا بهذا اللقب .

(٢) النكت (١/٢٦٨) .

(٣) يحفظ الإمام أحمد رحمه الله ألف ألف حديث ، كما يحفظ البخاري ثلاثمائة ألف حديث . تدريب الراوي (١/٥٠) .

(٤) انظر لمحات في أصول الحديث (١٠٣) .

هـ- الحُجَّة : إذا وعى الحافظ أكثر من مائة ألف ، وأصبح ما يحيط به ثلاثمائة ألف حديث مسندة فهو حافظ حجة^(١) .

مثل : خالد بن الحارث البصري (ت ١٨٦هـ) ، والحافظ الحجة يزيد بن زريع (ت ١٨٢هـ)^(٢) .

و- الحاكم : هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأي بعض أهل العلم^(٣) .

* * *

(١) المختصر الوجيز (٢٣٦) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١/٢٥٦، ٣٠٩) .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٧) ، ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الحاء) .

المبحث الثاني في أقسام الحديث

عني المسلمون منذ العصر الأول بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته ، كما عنوا بفحص الرواة وفحص ما ينقلون عن النبي ﷺ ، وقد نقلت الأحاديث عن عاينوا النبي ﷺ وحضروا مشاهدته ، ثم عن تابعيهم ، ثم عن جاؤا بعدهم .

وقد قسّم المحدثون : الحديث حسب عدد الرواة الذين نقلوه ، ووصل من طريقهم إلينا إلى قسمين هما :

١- المتواتر .

٢- خبر الآحاد .

القسم الأول : الخبر المتواتر :

هذا هو القسم الأول من أقسام الحديث باعتبار نقله إليها :

تعريفه :

لغة : هو اسم فاعل مشتق من تواتر أي تتابع ، نقول : تواتر المطر أي تتابع نزوله ، وتواتر الرجال إذا جاءوا واحداً بعد واحد .

اصطلاحاً : ما رواه في جميع طبقاته عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، وأسندوه إلى شيء محسوس .

توضيح التعريف :

أي أن هذا الحديث المتواتر قد رواه عدد من الصحابة ، ورواه عنهم جمع من التابعين ، كما رواه عن التابعين عدد من تابعي التابعين ... وهكذا إلى نهاية السند .

ويكون الخبر الذي رواه مما يدرك بأحد الحواس الخمس ، كسمعت أو رأيت أو شممت ، أما ما مستنده التصديق فلا يعتبر من المتواتر - لأنه لا يضاف إلى أحد الحواس الخمس - كأخبار الجَمِّ الغفير عن قَدَمِ العالم .

ومستند الرواة المخبرين في المتواتر هو الإحساس به على وجه اليقين شريطة أن تكون كل طبقة من طبقاته قد بلغت في الكثرة مبلغاً يؤمن معه اتفاقها على اختلاق هذا الخبر^(١) .

زمن اشتراط كثرة رواة الحديث في كل طبقة ليحكم بتواتره : كثرة العدد من الرواة التي بها يرتقي الحديث إلى التواتر تنحصر في العصور الثلاثة الأولى فقط : عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين . أما العصور المتأخرة فلا يطلب هذا الجمع لأن الحديث بعد التدوين أصبح من السهل تواتره ، وانتشاره لتوافر الدواعي إلى ذلك .

فالتواتر الذي يرويه البخاري أو مسلم مثلاً قد يجزئ في الحكم عليه بالتواتر توفر ذلك العدد الذي يحصل معه اليقين .

(١) انظر لمحات في أصول الحديث (ص ٨٨) ، المسودة (٢٣٥) .

أما بعد التدوين : فالألوف المؤلفة تروي عن الإمامين البخاري ومسلم رحمهما الله ، ما أثبتته كل في صحيحه من عصر التدوين^(١) .

شروط الحديث المتواتر :

لا يتحقق التواتر في الخبر إلا بتوفر أربعة شروط :

١- أن يرويه عدد كثير يمتنع لكثرتهم تواطؤهم أو توافقهم على الكذب .
وقد كثرت الأقوال في تحديد هذا العدد : قيل خمسة وقيل سبعة وقيل عشرة وغير ذلك .

والصحيح أنه لا يعتبر في التواتر عدد محصور . بل المعتبر ما يفيد العلم على حسب العادة في سكون النفس إليهم ، وعدم تأتي التواطؤ على الكذب منهم إما لفرط كثرتهم ، وإما لصلاحهم ودينهم ونحو ذلك^(٢) .

٢- وجود هذه الكثرة في جميع طبقات السند بحيث لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع ، لا أن تزيد إذ الزيادة مطلوبة .

٣- أن تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب كأن يكونوا من بلاد مختلفة ، أو أجناس مختلفة ومذاهب مختلفة وما أشبه ذلك .

٤- أن يكون مستند خبرهم الحسّ : مثل سمعنا ، أو رأينا ، أو شاهدنا ، لا ما ثبت بقضية العقل الصرف^(٣) كما في حادثة إيلاء النبي ﷺ من

(١) لمحات (٨٨-٨٩) .

(٢) نزعة النظر (٣٤-٣٥) ، المسودة (ص ٢٣٥) .

(٣) أي لم يكن مستندهم فيما روه مجرد الظن أو الفهم لحادثة وقعت ، أو الاستنباط لقريضة وردت كما في حادثة إيلاء النبي ﷺ من أزواجه ، فقد توهم بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أن النبي ﷺ قد

أزواجه^(١) .

المتواتر يفيد العلم الضروري :

ذهب الجمهور إلى أن المتواتر يفيد العلم الضروري : وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه . إذ لا يحتاج إلى بحث أو نظر ، كالعلم : بوجود عمر وعلي رضي الله عنهما في الصدر الأول ، وكالعلم بوجود دمشق وبغداد من غير حاجة إلى التأمل والنظر .

فلما كان المتواتر يفيد العلم اليقيني فلا مجال فيه للتكذيب ويكفر جاحده لأنه قطعي الثبوت عن رسول الله ﷺ^(٢) .

فالمتواتر يجب العمل به من غير بحث في رواته ؛ لأن الجمع الذين لا يُتوهم تواطؤهم على الكذب أعلى مما ينتهي إليه البحث من التزكية^(٣) .

أنواع المتواتر :

الحديث المتواتر نوعان : متواتر لفظاً ومعنى ، ومتواتر معنى فقط :

طلق أزواجه ظناً بذلك لاعتزال النبي ﷺ هن . وهذا الإخبار لم يكن اعتماده على الحسن بل كان اعتماده على العقل الصرف ، ومجرد الظن . أما إذا كان ورد عن النبي ﷺ ما يثبت ذلك من قول أو فعل أو تقرير لكان انتهاؤهم في ذلك الحسن .

ففي هذا الخبر توهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أن النبي ﷺ قد طلق أزواجه ظناً منهم بذلك لاعتزال النبي ﷺ هن ، ومنهم من أخبر عمر ابن الخطاب ﷺ بذلك وهذا الإخبار لم يكن اعتماده على الحسن بل على العقل الصرف ومجرد الظن . إذ تواطؤ الجم الغفير على الخطأ في المعقولات لا يستحيل عادة .
(١) انظر نزهة النظر مع الهامش (٣٥) ، وتيسير مصطلح الحديث (٢٠) ، وتقريب الأصول مع الهامش (٢٨٧) ، والمدخل (٢٠٣) ، وإرشاد الفحول (٩٠-٩٢) ، والمستصفي (١٣٤/١) .

(٢) انظر (المسودة ٢٣٣) ، وأصول الفقه لأبي زهرة (٩٩) ، ولمحات (٨٩) ، ونزهة النظر (٣٧) .

(٣) انظر (إرشاد الفحول ص ٨٩) ، وكتاب قرة العين (ص ٨) ، وانظر لوامع الأنوار البهية (١٥/١) .

النوع الأول : ما تواتر لفظاً : ما رواه بلفظه جمع عن جمع لا يتوهم تواطؤهم على الكذب من أوله إلى منتهاه كحديث : «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» . رواه جمع غفير بهذا اللفظ .

قال ابن الصلاح رواه اثنان وستون من الصحابة ، فيهم المشهود لهم بالجنة ولم يجتمع العشرة على رواية حديث غيره^(١) .

النوع الثاني : ما تواتر معنى : وهو أن يتفق رواة الحديث على معناه ويختلفون في اللفظ .

مثلاً : أن يروي واحدٌ أن (حاتماً الطائي) وهب لرجل مائة من الإبل ، وأخبر آخر أنه وهب خمسين من العبيد ، وأخبر آخر أنه وهب عشرة دنانير ، ولا يزال يروي كل واحد من الأخبار شيئاً ، فالمعنى لهذه الأخبار يدل على سخاء حاتم^(٢) .

مما تواتر معناه أحاديث رفع اليدين في الدعاء ، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث في رفع يديه في الدعاء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار مجموع الطرق .

(١) انظر (تدريب الراوي ١٧٧/٢) ، شرح الكوكب المنير (٣٣٠/٢) مع الحاشية ، المختصر الوجيز (ص ١٢٥) .

(٢) انظر المسودة (ص ٢٣٥) تدريب الراوي (١٨٠/٢) .

وكأحاديث الحوض : وردت عن نيف وخمسين صحابياً ، والشفاعة ، وأحاديث المسح على الخفين إذ رواها عدد ينوف على الأربعين من الصحابة ، فهذه المسائل ثابتة مقطوع بها لأنها متواترة المعنى لكن أدلتها مختلفة اللفظ ، فهي من المتواتر معنى ^(١) .

والمتواتر كثير في أفعال الرسول ﷺ ، كصفة وضوئه ، وصلاته ، وصومه ، وحجه ، وطرائق تعامله مع الناس ، فقد نقلت كيفيات هذه الأفعال الجماعات التي يؤمن تواطؤها واتفاقها على الكذب ولأن هذه مما يطلع عليه الجمهور الذي يفترض فيه أن يقف موقف المتعلم فيأخذ طرائق العبادة وتطبيق السلوك العملي من فعل رسول الله ﷺ الذي أمر المكلف باتخاذها الأسوة والقدوة ^(٢) .

مصنفات في المتواتر :

آلف بعض العلماء رسائل جمعوا فيها الأحاديث المتواترة ليسهل على من أرادها الوصول إليها بلا عناء ونصب ، منها :

- ١- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة . للسيوطي .
- ٢- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة اشتمل على مائة واثنى عشر حديثاً متواتراً . للسيوطي .

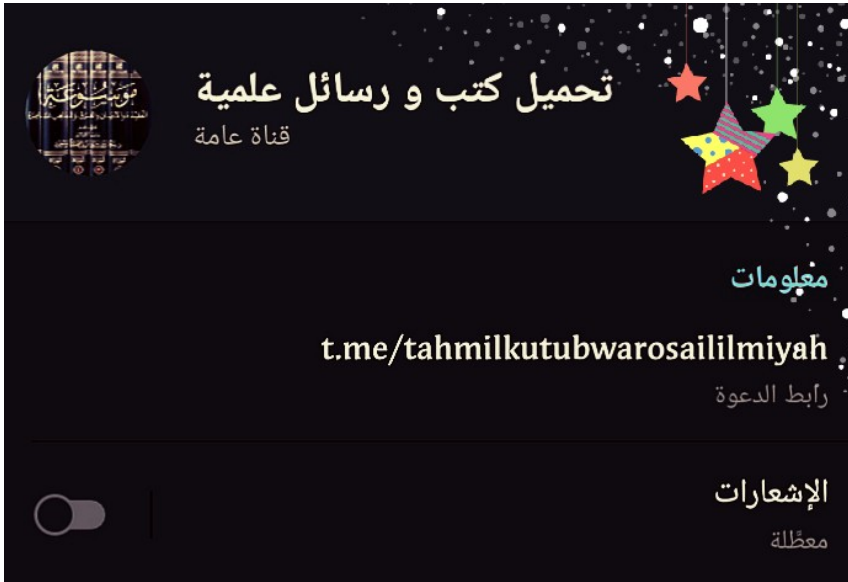
(١) انظر شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٣٢) ، تدريب الراوي (٢/ ١٨٠) ، لمحات (ص ٩٠) .

(٢) انظر المرجع السابق (٩٠ ، ٩٢) ، وانظر في أقسام المتواتر لوامع الأنوار البهية (١/ ١٥) .

٣- اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة . لابن طولون (ت ٩٥٣هـ).

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر . للكتاني^(١) .

* * *



(١) الرسالة المستطرفة (١٤٥) .

القسم الثاني : خبر الآحاد

ويشتمل على ما يلي :

أولاً : تمهيد في تعريف خبر الآحاد وبيان حكمه .

ثانياً : أنواع خبر الآحاد باعتبار نقله إلينا وتحت ثلاثة أنواع :

النوع الأول : المشهور .

النوع الثاني : العزيز .

النوع الثالث : الغريب .

ثالثاً : بيان خبر الآحاد من حيث القوة والضعف ويشتمل على :

أولاً : الخبر المقبول ، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الحديث الصحيح .

المبحث الثاني : الحديث الحسن .

رابعاً : الخبر المردود وتحت مبحث في الحديث الضعيف .

خامساً : أنواع الحديث الضعيف .

سادساً : أنواع الأحاديث الدائرة بين الصحيح والحسن والضعيف .

القسم الثاني : خبر الآحاد

هذا هو القسم الثاني من أقسام الحديث بعد المتواتر فأليك الأحكام المتعلقة به :

أولاً : تمهيد في تعريف خبر الآحاد وبيان حكمه :

تعريف خبر الآحاد :

لغة : الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد ، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد^(١) .

اصطلاحاً : ما يرويه شخص واحد لم يصل إلى حد التواتر^(٢) .

توضيح التعريف : أي أن خبر الواحد كلام يسمعه من رسول الله ﷺ واحد ، وسمعه من ذلك الواحد واحد آخر ، ومن الواحد الآخر آخر إلى منتهاه . أو رواه اثنان أو جمع لم يبلغوا حد التواتر ورواه عن هذا الراوي مثله حتى وصل إلينا .

مثاله :

أكثر الأحاديث التي جمعت في كتب السنة تسمى سنة الآحاد أو خبر الواحد .

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (ص ٢٢) ، شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٤٥) ، نزهة النظر (ص ٤٢) .

(٢) انظر معجم مصطلحات الحديث (حرف الخاء) ، المستصفى (١/ ١٤٥) ، ونزهة النظر (٤٢) .

وما سيأتي من الأمثلة في قسم الآحاد أمثلة له .

حكمه :

خبر الآحاد ظني الثبوت عن الرسول ﷺ لا احتمال الخطأ فيه ولو بالسهو والنسيان .

ولذا لا يفيد العلم اليقيني بل العلم النظري المتوقف على النظر وطلب الدليل^(١) .

ويجوز التعبد بخبر الواحد والعمل به وعليه دَلَّ العقل والسمع^(٢) .

* * *

(١) فرة العين شرح ورقات إمام الحرمين (ص ٢٨) ، وانظر (الميسر في أصول الفقه الإسلامي ص ٧٦) ، ونزهة النظر (٣٧) .

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ٢٠٥) .

أقسام خبر الآحاد

أقسامه باعتبار نقله إلينا ، أي باعتبار عدد الرواة :

ينقسم خبر الآحاد بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام :

١- المشهور .

٢- العزيز .

٣- الغريب .

إليك تعريف بكل قسم من هذه الأقسام :

النوع الأول : المشهور

تعريفه :

لغة : من شَهَرَت الأمر : إذا أعلنته وأظهرته .

اصطلاحاً : ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند ولم يبلغ

حد التواتر .

سمي بذلك لوضوحه ، ولشهرته بالانتشار^(١) .

مثاله : حديث محمد بن عبد الله الأنصاري عن سليمان التميمي عن أبي

مجلز عن أنس رضي الله عنه قال : أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على

(١) انظر الغاية في شرح الهداية (٢٣٦/١) ، ونزهة النظر (٣٩) وتدريب الراوي (١٧٣/٢) ، والمختصر

الوجيز (١٢٦) ، والقلائد العنبرية (ص ٤٦) .

رِغْلٍ وَذَكْوَانٍ^(١) .

هذا حديث مشهور بين أهل الحديث ، وله رواية عن أنس رضي الله عنه ، وقد رواه عن أنس غير أبي مجلز وعن أبي مجلز غير التميمي ، ورواه عن التميمي غير الأنصاري . ولا يعلم ذلك إلا أهل الحديث^(٢) .

ما تقدم يعتبر المشهور اصطلاحاً . أما غير الاصطلاح فهو : ما اشتهر على الألسنة من غير تقييد بضابط معين ويشتمل على :

١- ما ليس له سند أصلاً .

٢- ما له إسناد واحد .

٣- ما له أكثر من إسناد^(٣) .

فهذه الأنواع الثلاثة غير مراده عند أهل الحديث بالمعنى الاصطلاحى .

المصنفات في المشهور^(٤) :

من أهم الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة :

١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة :

للعافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) .

(١) رواه البخاري في كتاب الوتر باب القنوت قبل الركوع وبعده (١٠٠٣) ورواه مسلم في كتاب المساجد

باب استحباب القنوت في جميع الصلاة (٢٩٩) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) انظر الغاية في شرح الهداية (٢٣٦/١) ، تدريب الراوي (١٧٤/٢) .

(٣) تدريب الراوي (١٧٣/١) .

(٤) الرسالة المستطرفة (١٤٣) .

وهو من أحسن ما أُلّف في موضوعه .

٢- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث ، لأبي الضياء الشيباني . تلميذ الإمام السخاوي أختصره من كتاب المقاصد الحسنة .

٣- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة (للسيوطي ت ٩١١هـ) .

٤- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس . للعجلوني (ت ١١٦٢هـ) .

الفرق بين المشهور والمتواتر

من الفروق بينهما ما يلي :

١- المشهور يفيد العلم النظري ، والمتواتر يفيد العلم الضروري .
٢- المتواتر يشترط فيه استواء الطرفين وما بينهما في استحالة التواطؤ على الكذب . والمشهور لا يشترط فيه ذلك فقد يكون آحاد الأصل ثم يشتهر بعد الصحابة .

٣- المتواتر يحصل العلم به لكل من علم به بخلاف المشهور فلا يحصل العلم به إلا للعالم المتبحر في الحديث .

٤- المتواتر يكفر جاحده بخلاف المشهور^(١) .

٥- المتواتر يسمعه من رسول الله ﷺ جماعة ومنها جماعة أخرى إلى أن

(١) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٣٤) .

ينتهي السند ، والمشهور كلام يسمعه من رسول الله ﷺ واحد ويسمعه من الواحد جماعة ومن تلك الجماعة جماعة أيضاً إلى أن ينتهي^(١).

النوع الثاني : العزيز

تعريفه :

لغة : من عزَّ ، يَعِزُّ ، لقلته وندرته .

اصطلاحاً : ألا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند .

سُمِّي بذلك : إما لندرته وقلة وجوده ، أو لكونه عزَّ أي قوي لمجيئه من طريق آخر^(٢) كما قال تعالى : ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ... ﴾ (يس : ١٤) .

توضيح التعريف :

أي لا ينقص عدد الرواة في كل طبقة من طبقات السند عن اثنين .
فالحكم لأقل طبقة من طبقات السند ، أما الزيادة عن اثنين في بعض الطبقات لا يضر ، المهم استمرار إحدى الطبقات على اثنين^(٣) .

مثاله :

ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه ، وكما رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ

(١) كتاب التعريفات (باب الخاء) .

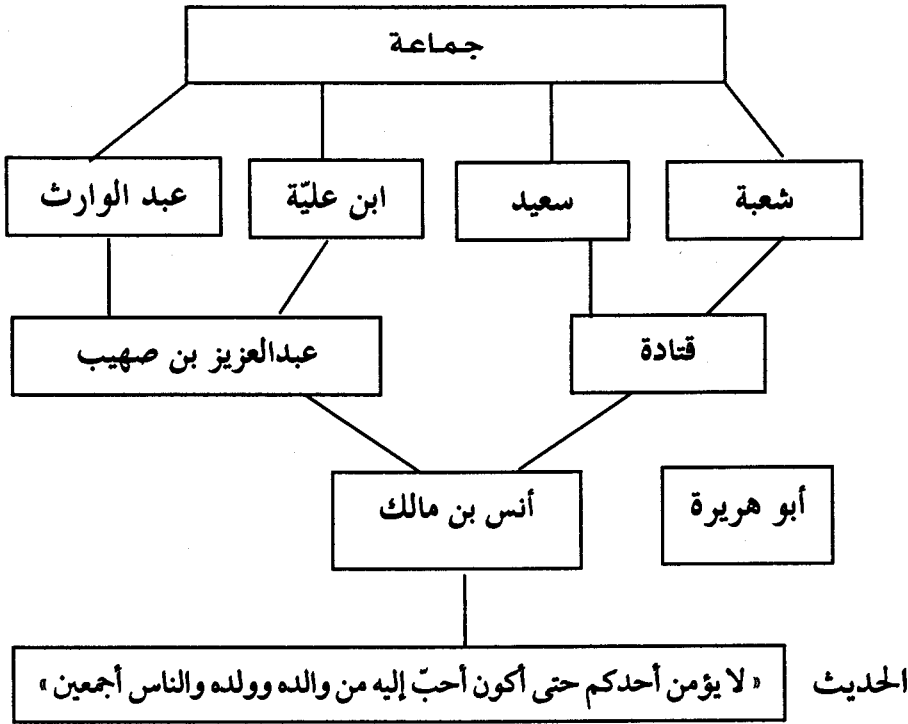
(٢) انظر فتح الباقي مع التبصرة والتذكرة (٢/ ٢٦٨) نزهة النظر (٣٩) تدريب الراوي (٢/ ١٨١) معجم مصطلحات الحديث (حرف العين) .

(٣) انظر نزهة النظر (٤١) ، تيسير مصطلح الحديث (٢٦) .

إليه من والده وولده والناس أجمعين» .

رواه عن أنس قتادة ، وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة^(١) .

رسم يبين هذه الطرق :



(١) تدريب الراوي (١٨١/٢) .

رواه البخاري في كتاب الإيمان / باب حب الرسول ﷺ من الإيمان (١٤) ورواه مسلم في كتاب الإيمان / باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد ... (٧٠) عن أنس بن مالك ؓ .

النوع الثالث : الغريب

التعريف :

لغة : بمعنى المنفرد ، كالغريب الذي شأنه الانفراد .

اصطلاحاً : هو ما انفرد بروايته راو واحد في أي موضع من السند .

سمي بذلك : لا نفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه^(١) .

توضيح التعريف :

أي ذلك الحديث الذي تقتصر جميع طبقات السند فيه أو أحدها على راو واحد . فالعبرة لأقل طبقة أما الزيادة عن واحد في بعض الطبقات لا يغير المسمى إذ الحكم للأقل .

فالحديث الذي يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد راو واحد عن أحدهم فإنه غريب^(٢) .

مثاله :

مثال الحديث الغريب : قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٣) . فهذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) انظر نزاهة النظر (٤٧) معجم مصطلحات الحديث (حرف الغين) ، التبصرة مع فتح الباقي (٢/٢٦٧) .

(٢) المختصر الوجيز (١٦٨) .

(٣) سبق تحريجه .

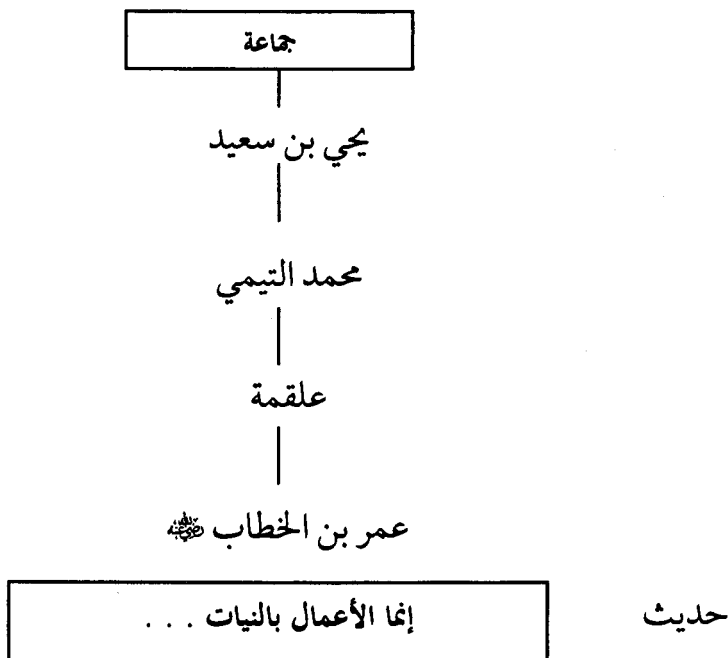
ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص .

ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي .

ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري (وكلهم من التابعين) .

ثم : رواه عن يحيى خلق كثير .

رسم يبين طرق الحديث الغريب :



ترادف الفرد والغريب :

قال الطحاوي رحمه الله :

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو (الفرد) على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما . فجعل كلاً منهما نوعاً مستقلاً .

لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحاً . غير أنه قال :
 «أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد
 أكثر ما يطلقونه على (الفرد المطلق) و(الغريب) أكثر ما يطلقونه على الفرد
 النسبي»^(١) .

أقسام الحديث الغريب :

ينقسم بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما :

١ - الغريب المطلق : أو الفرد المطلق :

هو ما كانت الغرابة في أصل سنده .

أي أن الصحابي تفرد بالحديث ولم يشاركه أحد في روايته عن النبي ﷺ .

مثاله : حديث : «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) تفرد به عمر بن الخطاب ؓ .

وقد يستمر هذا التفرد بعد الصحابي وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من
 الرواة .

٢ - الغريب النسبي أو الفرد النسبي :

أي أن يرويه أكثر من راوٍ ، في طبقة الصحابة ثم يتفرد بروايته راوٍ واحد

عن أولئك الرواة .

سمي نسبياً : لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى راوٍ معين .

(١) انظر نزعة النظر (٤٨) ، لمحات في أصول الحديث (٢٩٠) ، تفسير مصطلح الحديث (٢٨) .

(٢) سبق تحريجه .

مثاله : حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر » أخرجه الشيخان ^(١) .

تفرد به مالك عن الزهري فلم يروه عن الزهري غير مالك ^(٢) .

المصنفات في الغريب :

مما اشتهر من مصنفات الحديث الغريب ما يلي :

١- غرائب مالك للدارقطني (ت ١٧٩هـ) .

٢- الأفراد للدارقطني (ت ٣٨٧هـ) .

٣- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلد لأبي داود السجستاني ^(٣) (ت ٢٧٥هـ) .

حكم الحديث المشهور والعزيز والغريب :

وصف الحديث بكونه مشهوراً أو غريباً أو عزيزاً لا ينافي الصحة ولا الضعف بل كل واحد من هذه الثلاثة قد يكون صحيحاً أو ضعيفاً أو حسناً تبعاً لأحوال الرواة .

لكن الضعيف في الغريب أكثر ، ولهذا كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب .
قال أحمد رحمه الله : « لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير

(١) رواه مسلم في كتاب الحج / باب جواز دخول مكة بغير إحرام (٤٥٠) .

(٢) انظر تفسير مصطلح الحديث (٢٩-٣٠) ، لمحات (٢٨٧ وما بعدها) ، معجم مصطلحات الحديث (حرف الغين) .

(٣) تفسير مصطلح الحديث (٣١) .

وعامتها عن الضعفاء » .

وقال مالك : « شر العلم الغريب »^(١) .

وقال إبراهيم : « كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث »^(٢) .

ومما صح من الغرائب الأفراد المخرجة في الصحيحين .

ومن الغريب الحسن ما ذكره الترمذي في جامعه^(٣) .

* * *

(١) انظر التبصرة والتذكرة (٢/٢٦٨) مع فتح الباقي (٢/٢٧٠) تدريب الراوي (٢/١٨٢) .

(٢) الكفاية في علم الرواية (١٤١) .

(٣) الغاية في شرح الهداية (١/٣٠٨) .

ثالثاً

بيان خبر الأحاد من حيث القوة والضعف

لا يخرج خبر الأحاد بأنواعه الثلاثة - المشهور والعزيز والغريب - من حيث القوة والضعف عن أحد ثلاثة أمور :

١- مقبول : وهو ما ترجح صدق المُخبر به ، أي ناقل الخبر .

٢- مردود : ما لم يترجح صدق المُخبر به .

٣- المتردد بين القبول والرد .

أولاً : الخبر المقبول :

الحديث المقبول تتفاوت مراتبه لهذا قسمه أهل الحديث إلى قسمين

رئيسيين هما :

١- الحديث الصحيح .

٢- الحديث الحسن .

وكل واحد منهما ينقسم إلى قسمين :

فالصحيح : نوعان الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره .

والحسن : نوعان أيضاً حسن لذاته ، وحسن لغيره^(١) .

فهذه أربعة أقسام تمثل الخبر المقبول فإليك كل واحد منها بالتفصيل :

(١) مباحث في علوم الحديث (ص ١٠٢ وما بعدها) ، تيسير مصطلح الحديث (٣٢ وما بعدها) .

المبحث الأول الحديث الصحيح

تحت هذا المبحث نوعان : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره .

النوع الأول : الصحيح لذاته .

تعريفه :

لغة : الصحيح ضد المكسور والسقيم ، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني ^(١) .

اصطلاحاً : هو ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل وخلا من الشذوذ والعلة القادحة ^(٢) .

* شرح شروط الصحيح لذاته :

من خلال هذا التعريف للصحيح لذاته اتضح أن له شروطاً خمسة وهي (عدالة الرواة - اتصال السند - وضبط الرواة - وعدم العلة - وعدم الشذوذ) .

فإليك كل شرط بالبيان والتوضيح :

١ - العدل : لغة : المرْضيُّ قوله وحكمه ^(٣) .

(١) فتح المغيث (١٧/١) .

(٢) انظر الباعث الحثيث (٢٢) ، قواعد في علوم الحديث (ص ٣٣) ، الغاية في شرح الهداية (١/٢٣٨) ، تدريب الراوي (١/٦٣ و ١٥٩) .

(٣) لمحات في أصول الحديث (ص ١١١) .

اصطلاحاً : عدالة الراوي : استقامته التامة في شؤون الدين وسلامته

من الفسق كله وسلامته من خوارم المروءة^(١) .

فمن عُرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقى ما نُهي عنه ، وتجنب الفواحش المسقطة ، وتحري الحق والواجب في أفعاله ، ومعاملته ، والتوقي في لفظه عما يثلم الدين والمروءة ، فهو الموصوف بالعدالة^(٢) .

المراد بالمروءة : هي آداب نفسانية تحمل الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق ، وجميل العادات والبعد عما يليق .

من خوارم المروءة : ما سخر من الكلام ، وكثرة الضحك ، والفعل القبيح الذي يلهو به . بل قد عدّ البعض من خوارم المروءة ما يزيد على مائة نوع^(٣) .

الداعي لاشتراط العدالة في الراوي : لتكون عدالته طريقاً إلى رجحان أمانته وصدقه فيما يقول^(٤) .

٢- اتصال السند : أي كل راو من رواة الحديث قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه .

بحيث يكون كل رجل من رجاله سمعه من شيخه إلى أن ينتهي إلى النبي

(١) علوم الحديث ومصطلحه (ص ١٢٩) .

(٢) الكفاية (ص ٨٠) .

(٣) انظر لمحات (١١١) ، وأصول الفقه لأبي زهرة (ص ١٠١) ، والغاية في شرح الهداية (١/ ١٩٤) .

(٤) لمحات (١١١) .

فمن دونه لهذا لا يسمى المرسل والمنقطع والمعضل متصل السند لأنه سقط من سنده راوٍ فأكثر^(١).

٣- الضبط : هو أن يكون الراوي حازم الفؤاد فلا يكون مغفلاً غير يقظ ولا متقن .

والضبط نوعان :

أ - ضبط صدر : وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء على نحو ما سمعه .

ب - ضبط كتاب : وهو أن يصون كتابه الذي كتب به ما سمعه من حديث بحيث لا يتطرق الخلل إليه من حين السماع إلى حين الأداء^(٢).

٤ - العلة القادحة : هي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة.

فأنت ترى هذا الحديث مستوفياً شرائط الصحة بحسب الظاهر ولكن الحافظ من نقاد الأثر يكتشف تلك العلة الخفية فيحكم على الحديث بأنه مُعَلٌّ .

وإدراك العلة أمراً عسير المنال لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن : كابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري صاحب الصحيح .

وأغلب ما تكون العلة القادحة في سند الحديث ، مثل :

(١) انظر مباحث في علوم الحديث (١٠٣)، الغاية في شرح الهداية (٢٣٨/١)، لمحات (١٠٣).

(٢) انظر الغاية في شرح الهداية (٢٣٨/١)، فتح المغيب (١٨/١) نزعة النظر ص ٥١-٥٢، لمحات (١١٣).

ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي - أحد الثقات - عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ..» هذا الحديث متنه صحيح ولكن الإسناد قد أُعلِّ بأن يعلى بن عبيد قد غلط على سفيان في قوله : «عمرو بن دينار» وإنما هو (عبدالله بن دينار) وسبب الاشتباه اتفاقهما في اسم الأب واتفاقهما في غير واحد من الشيوخ ، وتقاربهما في الوفاة^(١) .

٥- الشذوذ :

لغة : الانفراد : ومنه الحديث الشاذ ويراد به : اصطلاحاً : ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقة بزيادة أو نقص فيما رواه ، وتعذر الجمع بينهما ، فيظن أنه غلط فيه . بهذا يكون الحديث غير صحيح .

مثل ما روي عنه ﷺ : «يوم عرفة وأيام التشريق أيام أكل وشرب» فجميع طرق الحديث بدون زيادة «يوم عرفة» لهذا يعتبر شاذاً لانفراد أحد الرواة بها^(٢) .

(١) انظر لمحات (ص ١١٣ و ٢٦٥) ، مباحث في علوم الحديث (١٠٣) .

(٢) انظر نزهة النظر (ص ٥٢) ، لمحات (١١٣) ، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٣٦) والقلائد العنبرية (ص ٧٣) .

* مثال الحديث الصحيح لذاته :

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه - جبير بن مطعم - قال : «سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور»^(١) فهذا الحديث صحيح ؛ لأن سنده متصل ، ورواته عدول ضابطون ، وغير شاذ ، وليس فيه علة قاذحة^(٢) .

* حكم الحديث الصحيح :

الحديث الأحادي الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني كالمتواتر . قال ابن حزم رحمه الله : «إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً»^(٣) .

* صحة السند لا يلزم منه صحة المتن :

لا يلزم من كون رجال السند من رجال الصحيح ، أن يكون الحديث الوارد به صحيحاً ، لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة^(٤) . ولتطرق الخطأ والنسيان على الثقة .

(١) رواه البخاري كتاب الأذان / باب الجهر في المغرب (٩٩) ورواه مسلم في كتاب الصلاة / رقم الحديث (١٧٤) عن جبير بن مطعم ﷺ .

(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث (٣٥) ، مباحث في علوم الحديث (١٠٤) .

(٣) انظر علوم الحديث ومصطلحه (١٥١) ، الأحكام لابن حزم (١٠٧/١) .

(٤) النكت (٢٧٤/١) ، الغاية في شرح الهداية (٢٤٦/١) .

وقد ضعف غير واحد من الأئمة أحاديث بعد أن حُكم على أسانيدھا بالصحة ومنھم الحاكم .

وأيضاً : إذا قيل هذا إسناد ضعيف لا يقتضي الحكم للمتن بالضعف لاحتمال مجيئه بإسناد آخر صحيح .

هذا إذا كان التضعيف أو التصحيح مطلقاً - مثل هذا حديث صحيح - أو هذا حديث ضعيف ، فإنه لا يقطع بالصحة أو الضعف بناء على إطلاقه ، إلا إذا كان ذلك صادراً من إمام معتمد من أهل الحديث من غير تعقب عليه في ذلك الحديث فالظاهر اعتماده سنداً ومتناً^(١) .

وهذا الأمر وقع فيه بعض المتأخرين بحيث يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف بمجرد حكمه على السند، وقد نبه علماء الحديث إلى هذا الأمر . فعند البحث في الحكم على الحديث لابد من النظر إلى السند أولاً ثم إلى المتن ثانياً .

* تنبيه :

درجة الصحة ليست واحدة في كل ما سمي صحيحاً ولا في جميع الكتب المشتملة على الصحيح، بل المحدثون يعرفون الصحيح والأصح، كما يعرفون الضعيف والأضعف ، وهم يعتقدون أن رتب الصحيح تتفاوت

(١) انظر الغاية (١/ ٢٦٠) جواهر الأصول (١٧) مقدمة ابن الصلاح (٨) .

بتفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة^(١) .

* أصح الأسانيد :

قال ابن الصلاح : نرى الإمساك عن الحكم لإسناد ، أو حديث ، بأنه الأصح على الإطلاق على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم . وعن ابن حجر رحمه الله نحو هذا^(٢) .

وقال أحمد شاكر رحمه الله : « الذي انتهى إليه التحقيق في أصح الأسانيد ، أنه لا يحكم لإسناد بذلك مطلقاً من غير قيد بل يقيد بالصحابي أو البلد » . فمن ذلك أن أصح الأسانيد ما يلي :

١- أصح الأسانيد عن أبي بكر ، إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن أبي بكر .

٢- أصح الأسانيد عن عمر : الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس عن عمر ، وغيرها .

أما أسانيد البلاد :

فأصح أسانيد المكين : سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه .
وأثبت أسانيد أهل المدينة إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان

(١) علوم الحديث ومصطلحاته (١٥٣) .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (٨) ، النكت على ابن الصلاح (١/٢٤٧) .

- يعني عن أبي هريرة رضي الله عنه - (١).

* أول من صنف في الصحيح المجرد :

أول من صنف في الحديث الصحيح هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري في كتابه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ، ثم تلاه أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري في كتابه «الجامع الصحيح» فهما أصح كتب الحديث (٢).

هل استوعب صاحبا الصحيحين جميع الأحاديث الصحيحة في كتابيهما؟
لم يذكر البخاري ومسلم في صحيحيهما جميع الأحاديث الصحيحة ،
فهذا البخاري رحمه الله يقول : «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ،
وتركت من الصحاح مخافة الطول» .

وهذا مسلم رحمه الله يقول : «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته
هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه» (٣)(٤) .

والحق أنه لم يترك الصحيحان وكتب السنن الأربعة إلا اليسير وهذا
اليسير يوجد في كتب السنن الأخرى والمسانيد وفي المصنفات المختصة

(١) انظر الكلام على أصح الأسانيد مبسوط في الباعث الخيث (ص ٢٣-٢٥) النكت (١/ ٢٥٠-٢٥٩) ،
لمحات (ص ١١٦) .

(٢) انظر الكلام عن المصنفين الأوائل في هذا الكتاب ص ٢٢ حيث ورد الكلام على الصحيحين .

(٣) يريد مسلم بذلك : ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه (المختصر الوجيز ١٣٦) .

(٤) انظر : تدريب الراوي (١/ ٩٨) ، مقدمة ابن الصلاح (١٠) الباعث الخيث (٢٦) .

بجمع الصحيح فقط كصحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) ونحوه^(١).

* عدد أحاديث الصحيحين :

١ - جملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً (٧٢٧٥) وبحذف الأحاديث المكررة أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠).

٢ - وجملة ما في صحيح مسلم اثنا عشر ألفاً بالمكررة (١٢٠٠٠)، وأربعة آلاف بحذف المكرر (٤٠٠٠)^(٢).

* مواضع الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين :

مرَّبَّك قريباً أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة في إمكانك أن تجد ما زاد عليهما في الكتب المعتمدة المشهورة كالسنن الأربع، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وسنن البيهقي والدارقطني، والمختارة للضياء المقدسي. وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب بل لابد من النص على صحة الحديث إلا إذا كان الحديث في كتاب التزم مصنفه إخراج الصحيح (كصحيح ابن خزيمة)^(٣) ونحوه.

(١) لمحات في المكتبة (١٧١).

(٢) انظر تدريب الراوي (١/١٠٢)، التبصرة والتذكرة (١/٤٦)، وانظر اختصار علوم الحديث (٢٦) مع الباعث الخيث.

(٣) سيأتي الكلام عن صحيح ابن خزيمة ص ٨٥.

قال ابن كثير رحمه الله : يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط ،
ومسندي أبي يعلى والبزار ، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد
والأجزاء : ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه ، بعد
النظر في حال رجاله ، وسلامته من التعليل المفسد^(١) ، ويجوز له الإقدام
على ذلك وإن لم ينص على صحته حافظ قبله^(٢) .

نبذة عن بعض المصنفات المشتملة على أحاديث صحيحة زائدة على ما
في صحيح البخاري ومسلم :

هناك عدد من المصنفات المشتملة على أحاديث صحيحة زائدة على ما في
الصحيحين وهي :

١ - موطأ الإمام مالك : (٩٣-١٧٩هـ) :

ألف الإمام مالك رحمه الله كتابه الذي أشتهر بين أهل العلم بالموطأ على
الأبواب ، وقد توخى فيه الحديث القوي من أحاديث أهل الحجاز ، ولم
يقتصر فيه على الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ بل ذكر فيه أقوال الصحابة
والتابعين وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث من مائة ألف حديث
كان يحفظها ، وقد عرضه على سبعين من فقهاء المدينة فكلهم وطأه عليه

(١) جمع الحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) زوائد ستة كتب، وسماه (جمع الزوائد) الصحيح منه يزيد على النصف
(انظر الباعث الحثيث ٢٩) .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (١/ ٥٢ وما بعدها) ، الباعث الحثيث (٢٨) تيسير مصطلح الحديث (٣٩) ، فتح
الغيث (١/ ٢٧ وما بعدها) الإيضاح والتقيد ص ٢٧ .

قال : «كلهم وطّاني»^(١) عليه» فسميته الموطأ .

وطريقة الإمام مالك في كتابه : أنه يذكر عنوان الباب ثم يذكر بعض الأحاديث مسندة إلى النبي ﷺ ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين ، وكثيراً ما يذكر فقهه في الموضوع بعد ذلك .

قال ابن حجر رحمه الله : «كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره بالاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما» فالموطأ اشتمل على الحديث : المسند المتصل المرفوع، والمرسل والمنقطع والبلاغات»^(٢) .

٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل : (١٦٤-٢٤١هـ) :

هذا كتاب من أعظم ما دون في الإسلام ، ومن أجمع كتب الحديث التي كتب لها البقاء من مؤلفات مطلع القرن الثالث الهجري والوصول إلينا .

رتبه الإمام أحمد رحمه الله على حسب الرواة من الصحابة وهي طريقة المسانيد ، فلكل صحابي أحاديثه التي رواها ، مثلاً : مسند أبي بكر تحته مرويّاته ، ومسند عمر وتحته مرويّاته وكذلك مسند علي وأبي هريرة ...

وهذا يستدعي أن من أراد البحث عن حديث ما ، لابد أن يكون على معرفة باسم الصحابي الذي رواه ، وعندها يفتش عن ذلك الحديث في

(١) وطّاني : وافقني .

(٢) انظر لمحات في المكتبة (١٧٨-١٨٠) ، لمحات في أصول الحديث (١٤٠ وما بعدها) .

مسنده .

فإذا أردت البحث مثلاً عن حديث «إنما الأعمال بالنيات» لا بد أن يسبق ذلك علمك بأنه من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وعندها تفتش عنه في مسند عمر وهكذا .

وقد اختار الإمام أحمد أحاديث مسنده من نحو سبعمائة وخمسين ألف حديث ، وبلغ عدد ما جمعه في مسنده نحو ثلاثين ألف حديث أو يزيد . أخرجها عن قرابة ثمانمائة من الصحابة رضي الله عنهم ، ولكنه لم يذكر فيه شيئاً من فقه الصحابة والتابعين ولا من فقهه خلافاً لما فعله الإمام مالك .

وأحاديث المسند دائرة بين الصحيح والحسن والضعيف ففيه أحاديث صحيحة مما أخرجه أصحاب الكتب الستة ومما لم يخرجوه ، وفيه الحسن والضعيف المحتج به . وكل ما فيه فهو مقبول .

أما القول باشماله على الحديث الموضوع فقد أجاب عن ذلك ابن حجر رحمه الله في كتاب أسماه «القول المسدّد في الذب عن مسند الإمام أحمد» ردّ فيه دعوى أن في المسند أحاديث موضوعة^(١) .

٣- سنن أبي داود : (٢٠٢-٢٧٥هـ) :

للإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث السجستاني .

صنّفه على أبواب الفقه واقتصر فيه على السنن والأحكام فلم يذكر فيه

(١) انظر المرجعين السابقين ، وقواعد في علوم الحديث (٣٥٦) .

القصص والمواظ والأخبار والرقائق وفصائل الأعمال فكتابة خاص بأحاديث الأحكام ، ولم يقصد فيه جمع الحديث الصحيح فقط بل جمع فيه الصحيح والحسن وما دون ذلك . وقد امتاز بكثرة أحاديث الأحكام حتى إنه قيل يكفي الفقيه^(١) .

جمع فيه أربعة آلاف وستمئة حديث أنتخبها من خمسمئة ألف حديث قال أبو داود : « ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه »^(٢) . وقال : « ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض »^(٣) .

٤- سنن الترمذي ، أو الجامع الصحيح : (٢٠٩-٢٧٩هـ) :

للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي .

صنّفه على أبواب الفقه وهو من أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً ، وصناعة حديثية ، أخرج فيه الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وكشف عن علته . كما ذكر المنكر وبين وجه النكارة فيه ، وتكلم في فقه الأحاديث ، ومذاهب السلف ، وفي الرواة وغير ذلك مما له صلة بالحديث وعلومه .

ويتجه أهل التحقيق إلى أن غالبية أحاديث هذا الكتاب صحيحة ،

(١) الغاية (١/١٠٩) .

(٢) لمحات في المكتبة (١٧٢) ، لمحات (١٥٠) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (١٨) ، وانظر تدريب الراوي (١/١٧٠) .

والضعيف فيها قليل لذا أطلق الحاكم عليه لفظ (الجامع الصحيح) كما سماه الخطيب (الصحيح) حكماً على الأكثر مما اشتمل عليه^(١) وجمع فيه بين بعض المصطلحات الحديثية كما في قول: «حسن صحيح» و«صحيح غريب»^(٢)، وقد امتاز عن بقية السنن ببيان المذاهب والحكم على الأحاديث، والإشارة لما في الباب من الأحاديث^(٣).

٥- سنن النسائي: (٢١٥-٣٠٣هـ):

للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. صنف كتابه على أبواب الفقه ولم يخرج فيه عن راو أجمع النقاد على تركه، وقد ضمنه الصحيح والحسن والضعيف، وهو أقل السنن حديثاً ضعيفاً. وهو الثاني من بين السنن الأربع.

ويُدعى سنن النسائي (المجتبى أو المجتنى)؛ لأن النسائي ألف كتاباً يقال له السنن الكبرى، وهو كتاب جليل لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه وأحواله، ثم اختصره فيما بعد، وأسقط كل حديث تُكَلِّم في إسناده بالتعليل وسماه بـ (المجتنى) أو (المجتبى) والأشهر الأخير.

وقد أطلق البعض على سنن النسائي لفظ (الصحيح) ولكن هذا باعتبار الغالب إذ أغلب ما في الكتاب صحيح، وقد امتاز عن غيره من السنن:

(١) انظر لمحات في المكتبة (١٧٣)، ولمحات (١٥٢).

(٢) انظر المختصر الوجيز (١٣٧)، والباعث الخبيث (٣١).

(٣) انظر الغاية في شرح الهداية (١/١٠٩)، وتدريب الراوي (١/١٧٠).

بالإشارة للعلل وحسن إيراده لها^(١).

٦- سنن ابن ماجه: (٢٠٩-٢٧٣هـ):

ابن ماجه هذا هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله المعروف بـ(ابن ماجه) القزويني .

كتابه أحد السنن الأربع ، وأحد الكتب الستة - الصحيحين والسنن الأربع - فيه الكثير من الزيادات على الكتب الخمسة ، ولهذه الميزة ضمه العلماء إلى الكتب الستة بدل موطأ مالك لأن جُلَّ ما في الموطأ موجود في الكتب الخمسة .

صنّفه ابن ماجه على الأبواب ، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح فقط، إذ فيه الصحيح والحسن والضعيف، وعدد أحاديثه أربعة آلاف حديث، تحت ألف وخمسمائة باب .

وذكر محمد فؤاد عبد الباقي أن زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة (١٣٣٩) حديثاً^(٢) .

٧- مستدرک الحاكم: (ت ٤٠٥هـ):

المراد باصطلاح المستدرک: هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي

(١) انظر لمحات في المكتبة (ص ١٧٣)، والمختصر الوجيز (١٣٨)، ولمحات في أصول الحديث (١٥٤)،

والباعث الخيث (٣١)، وقواعد في علوم الحديث (٧١)، والغاية (١٠٩/١) .

(٢) انظر المراجع السابقة .

استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه مثل (المستدرك على الصحيحين) لأبي عبد الله الحاكم . وهو من أشهر المستدركات . وقد استدرك فيه الحاكم على البخاري ومسلم إذ يشتمل على كثير مما فاتهما من الأحاديث إذ هو يعتني بضبط الزائد عليهما . ورتب الحاكم مستدركه على الأبواب ، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما .

وذكر الحاكم في المستدرك ثلاثة أنواع من الحديث هي :

١- الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين ويعبر عنها بقوله : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» .

وذكر الأحاديث الصحيحة التي على شرط البخاري أو علي شرط مسلم معبراً عنها بقوله : «هذا حديث صحيح على شرط البخاري . أو على شرط مسلم» .

٢- الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما وهي التي يعبر عنها بأنها صحيحة الإسناد . بقوله «هذا حديث صحيح الإسناد» .

٣- الأحاديث التي لم تصح عنده ولكن نبه عليها^(١) .

(١) أصول التخریج (ص ١٠٢)، وعلوم الحديث ومصطلحه (١٢٤)، وتدريب الراوي (١/ ١٠٥)، ولحات (١٢٨) .

الحكم على المستدرك :

للعلماء في المستدرك أقوال في الحكم عليه إذ منهم المغالي بأنه لم يجد فيه حديثاً على شرط البخاري ومسلم .

ومنهم من ذهب إلى خلاف ذلك قال ابن الصلاح رحمه الله : « ما حكم - أي أبا عبد الله الحاكم - بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج ويعمل به » .

وذهب ابن كثير إلى أن المستدرك فيه الصحيح وهو قليل ، وفيه الحسن والضعيف والموضوع ، وسبب ذلك الخلاف تساهله في تصحيح الأحاديث فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه ، ولكن الذهبي تبعه فأقره على تصحيح بعضها ، وخالفه في البعض الآخر . أما ما سكت عنه الذهبي ولم يتعقبه بشيء فهو (حسن)^(١) .

* عذر الحاكم في تساهله :

قال ابن حجر رحمه الله : « إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سؤد الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ، وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك : إلى هنا انتهى إملاء الحاكم » .

وقال : « وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة ،

(١) انظر قواعد في علوم الحديث (٧١) والتقييد والإيضاح (٢٩) ، والباعث الحثيث (٣٠) وتدريب الراوي

(١٠٦/١) وتذكرة الحفاظ (٤٠٢/٣) وانظر ذلك في كتاب النكت (١/٣١٢-٣٢١) .

والتساهل في القدر الممل قليل جداً بالمقارنة إلى ما بعده»^(١) .

٨- صحيح ابن حبان : (ت ٣٥٤هـ) :

ترتيب صحيح ابن حبان ترتيب مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا اسماء (التقاسيم والأنواع) وسببه أنه كان عارفاً بالكلام ، والنحو والفلسفة ، والكشف على الحديث في كتابه عسر جداً ، وقد رتبته بعض المتأخرين على الأبواب وسماه (الإحسان في تقريب ابن حبان) . ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة لكنه أقلّ تساهلاً من الحاكم .

قال الحازمي : «ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم» .

وقال ابن كثير : «هما - يقصد صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة - خير من المستدرك بكثير ، وأنظف أسانيد ومتوناً»^(٢) .

٩- صحيح ابن خزيمة : (ت ٣١١هـ) :

ابن خزيمة : هو شيخ الإسلام الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ، انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان . وهذا الكتاب لا يوجد بتهامه لأن أكثره قد عدم ، وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ١٠٦) والباعث الحثيث (٣٠) .

(٢) انظر تدريب الراوي (١/ ١٠٨-١٠٩) ، والنكت (١/ ٢٩٠) .

الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا . ونحو ذلك ^(١) .

* معنى التخريج على شرط الشيخين أو شرط أحدهما :

أي أن البخاري ومسلم اختلفا في رواية الحديث لاختلاف الصفات المعتمدة عندهما ، فاتفقا على الإخراج عن طائفة من الرواة ، وانفرد البخاري بالرواية عن طائفة أخرى ، وانفرد مسلم أيضاً بالرواية عن طائفة ، فزعم المستدركون عليها أنهم قد وجدوا أحاديث قد رواها من خرجا عنه اتفاقاً وانفراداً . فخرّجوها وقالوا : هذا استدراك عليهما على شرطهما أو شرط واحد منهما ^(٢) .

* أقسام الحديث الأحادي الصحيح :

الأخبار عند المحدثين قسماً متواتر وآحاد ، المتواتر منها تلقته الأمة بالقبول . أما أخبار الآحاد فهي مختلفة الدرجات صحة وضعفاً . الصحيح منها سبعة أقسام كما اصطلح عليه أهل الأثر وهي كالتالي :

١ - أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ويعبر عنه العلماء بلفظ (متفق عليه) .

وقد أفرد الحافظ عبد الغني المقدسي أحاديث الأحكام من هذا النوع في كتاب سماه (عمدة الأحكام) .

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ١٠٩) ، وملحات في أصول الحديث (١٥٨) .

(٢) المدخل (٢٠٥) .

- ٢- ثم ما انفرد به البخاري عن مسلم ويعبر عنه بـ (أخرجه البخاري).
- ٣- ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري ويعبر عنه بـ (أخرجه مسلم).
- ٤- ثم ما أخرجه الأئمة بعدهما على شرطهما ولم يخرجاه ، كالإمام الترمذي وأبو داود والنسائي وغيرهم
- ٥- ثم ما كان على شرط البخاري وحده ولم يخرججه .
- ٦- ثم ما كان على شرط مسلم وحده ولم يخرججه .
- ٧- ثم ما صححه غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما^(١).

النوع الثاني : الصحيح لغيره

عرفنا فيما سبق أن الصحيح لذاته ما اشتمل على أعلى صفات القبول .
 أما الصحيح لغيره :
 هو الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول فقوي بعامل خارجي عنه .
 كأن يكون أحد رواته غير تام الضبط . فإذا عضد هذا الحديث طريق آخر مثله ، أو حديث صحيح صار صحيحاً لغيره .
 فالصحيح لغيره ما صُحِّح لأمر أجنبي عنه ، كالحديث الحسن إذا رُوي من عدة طرق ، فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره . وسُمِّي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره له .

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٤) والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٠٤) ، وفتح المغيث (١/٤٣) وما بعدها) ، ولمحات (١٢١) .

* مثاله :

ما أخرجه الترمذي من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١) .

فإن محمد بن عمرو بن علقمة لم يكن من أهل الاتفاق ، فضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه حسن ، فلما انضم إلى ذلك رواية الحديث من أوجه أخر يجبر ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح ، إذ أخرجه الشيخان من طريق أبي الزناد وعن الأعرج عن أبي هريرة^(٢) .

* * *

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة / باب السواك (٤٢) .

(٢) المختصر الوجيز (١٣٠) ومباحث في علوم الحديث (١٠٩) .

المبحث الثاني

الحديث الحسن

الحديث الحسن : أيضاً نوعان : حسن لذاته وحسن لغيره :

النوع الأول : الحسن لذاته :

التعريف :

لغة : صفة مشبهة من الحُسْن بمعنى الجمال .

اصطلاحاً : ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وخلا من الشذوذ والعلة القادحة^(١) .

فالفرق بين الصحيح والحسن : هو تمام الضبط في الحديث الصحيح ، وخفته في الحديث الحسن .

فإذا اجتمعت الشروط الخمسة في الراوي وهي : العدالة وتمام الضبط ، واتصال السند ، وخلو الحديث من الشذوذ والعلة القادحة . فالحديث صحيح .

أما إن كان الضبط خفيفاً في الراوي فالحديث حسن .

فالحديث الحسن : وسطاً بين الحديث الصحيح ، والحديث الضعيف^(٢) .

حكمه :

هذا النوع من الحديث : مشارك للحديث الصحيح في الاحتجاج

(١) تدريب الراوي (١/١٥٩) والغاية (١/٢٤٦) .

(٢) الموقظة (٢٦) .

والعمل به ، وإن كان دونه في الرتبة . لهذا أدرجه البعض في الحديث الصحيح ولم يفرده ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويحتاج به الفقهاء ، ومعظم المحدثين والأصوليين ، وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الحديث الصحيح ، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة^(١) .

مثاله :

ما أخرجه الترمذي قال : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعي عن أبي عمران الجَوُتي عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سمعت أبي بحضرة العدو يقول : قال رسول الله ﷺ : «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف»^(٢) .

فهذا الحديث قال عنه الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

وأصبح هذا الحديث حسناً ؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقة إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث كما ذكره ابن حجر .
لذا نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن^(٣) .

(١) انظر : نزهة النظر (٦٢) ، والموقظة (٢٦) ومباحث في علوم الحديث (٧٨ و١٠٧) وتيسير مصطلح الحديث (٤٦) والنكت (٤٠١/١) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد / باب ما ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف (١٦٥٩) . وهو عند البخاري ومسلم بلفظ : «... واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (٤٧) ، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٨١/٢) .

من عُرف بأن حديثه حسن :

١- عبد الله بن صالح ، كاتب الليث . قال ابن القطان : «هو صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه فحديثه حسن» .

٢- محمد بن إسحق بن يسار ، صاحب المغازي . قال المنذري : «بالجملة فهو ممن اختلف فيه : وهو حسن الحديث»^(١) .

* مراتب الحديث الحسن :

كما أن الحديث الصحيح تختلف مراتبه فبعضه أصح من بعض فكذلك الحديث الحسن بعضه أعلى مرتبة من بعض وهذا مما تعارف عليه أهل الحديث^(٢) .

أول من عُرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف :

أقدم من عُرف عنه ذلك هو الترمذي رحمه الله صاحب (السنن) وأما قبله كانوا يقسمون الحديث إلى قسمين (صحيح ، وضعيف) ، والضعيف عندهم نوعان :

ضعيف ضعفاً لا يمنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي .

وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي^(٣) .

(١) انظر قواعد في علوم الحديث (ص ٧٥، ٧٧) .

(٢) انظر : الموقظة (٣٢) ونزهة النظر (٦٢) .

(٣) انظر الفتاوى (١٨/ ٢٣-٢٥) والموقظة (٢٧)، وانظر النكت (١/ ٣٨٥) .

وقيل الحديث الحسن : موجود معروف قبل الترمذي يزمن طويل، ولكن رغم هذا فإن الذي شهره وأبرزه هو الترمذي^(١).

* الحكم على الحديث إذا دار بين الصحة والحسن والضعف :

إذا صحح بعض أهل الحديث حديثاً وضعفه آخرون وحسنه آخرون فهو حديث حسن .

وكذلك إذا وثق البعض راوياً وضعفه آخرون فالحديث حسن^(٢).

* مواضع وجود الحديث الحسن :

لم يفرد أهل الحديث (الحديث الحسن) بمصنفات مستقلة ولكن هناك بعض المصنفات يكثر فيها الحديث الحسن ومنها

١- جامع الترمذي : وهو أصل في معرفة الحسن ، حيث أنه شهره وأكثر من ذكره^(٣).

٢- سنن أبي داود : قال السيوطي : «ومن مظانه سنن أبي داود فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهنٌ شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح»^(٤).

(١) انظر في هذا حاشية قواعد في علوم الحديث إذ فيه بحث شامل (١٠٠-١٠٨)، وانظر تدريب الراوي (١٦٦/١)، والباعث الحثيث (٤٠).

(٢) علوم الحديث ومصطلحه (٧٢، ٧٧).

(٣) تدريب الراوي (١٦٦/١).

(٤) انظر تدريب الراوي (١٦٧/١) والباعث (٤١)، وانظر قواعد في علوم الحديث (٨٨)، والتقييد والإيضاح (٥٢).

٣- سنن الدارقطني^(١) : ذكر ابن الصلاح والسيوطي أنها من مظان الحديث الحسن^(٢) .

مسائل في الحديث الحسن

إليك بعض المعاني لبعض الألفاظ المتداولة عند ذكر الحديث الحسن منها :

١- معنى قول الترمذي : « حديث حسن صحيح » :

هذا مصطلح ذكره الترمذي في جامعه عند ذكر بعض الأحاديث إذ جمع بين الصحة والتحسين لحديث واحد .

لهذا أجاب عنه البعض بأحد أمرين :

(١) إذا كان للحديث الواحد إسنادان فأكثر فالمعنى : حسن باعتبار إسناد ، صحيح باعتبار إسناد آخر .

(٢) إذا كان له إسناد واحد وقال فيه « حسن صحيح » فالمعنى : حسن عند قوم ، صحيح عند آخرين . والله أعلم^(٣) .

٢- معنى قولهم « حسن الإسناد » :

هذا أقل مرتبة من قول أهل الحديث « حديث حسن » ؛ لأنه قد يحسن

(١) هو أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن ، توفي سنة (٣٨٥هـ) والدارقطني : بفتح الدال وضم القاف وسكون الطاء ينسب إلى دار القطن .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٨) ، وتدريب الراوي (١٦٩/١) وتذكرة الحفاظ (٩٩١/٣) .

(٣) انظر : نزهة النظر (٦٧) وجواهر الأصول (٢٢) وفتح المغيب (٩٢/١) وانظر تدريب الراوي (١٦١/١) .

الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة . أما إن اقتصر على ذلك حافظ معتمد ، ولم يذكر علة ولا قادحاً فالظاهر حُسنه^(١) .

٣- معنى قولهم «حسن غريب» :

الغريب عند المحدثين ما تفرد به راو واحد .

فإذا كان الراوي خفيف الضبط فحديثه حسن . فلما تفرد بالرواية صار حديثه حسناً غريباً وعندما يكون الراوي ضعيفاً يكون مرويه ضعيفاً غريباً لضعفه وتفرده ، فلا تنافي بين وصف الحديث بالصحة والغرابة ، أو بالحسن والغرابة .

فالغرابة حكم بتفرد الراوي عن شيخه ، والحسن حكم على الحديث من حيث القبول والرد^(٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «الترمذي إذا قال : حسن غريب ، قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن»^(٣) .

* متى يرتقي الحديث الحسن إلى درجة الصحة ؟

الحديث الحسن لذاته إذا رُوي من طريقين فأكثر ، قوي وارتفع من درجة

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٩) وتدريب الراوي (١٦١ / ١) وتوضيح الأفكار (٢٣٤ / ١) .

(٢) انظر المختصر الوجيز (١٤٧) ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الحاء) .

(٣) الفتاوى (١٨ / ٢٤) .

الحسن إلى درجة الصحيح لغيره^(١) .

مثاله :

حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انظم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك الخشية من سوء حفظه وانجبر بذلك النقص اليسير ، فصحّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح^(٢) .

النوع الثاني : الحسن لغيره

بعد أن ذكرنا الحديث الحسن لذاته ودرسنا جوانبه فهذا النوع الثاني من أقسام الحديث الحسن وهو الحديث الحسن لغيره :

تعريفه :

هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه .

مثل : أن يكون في السند راوٍ مستور، أو ضعيفٌ لسوء الحفظ أو الجهالة،

(١) انظر قواعد في علوم الحديث (٧٨) ، ونزهة النظر (٥١) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١٧) .

ويروي ذلك الحديث من طريق آخر فأكثر فإنه يرتقي من درجة الضعف إلى درجة الحسن ، بما عضده من الرواية الأخرى بلفظه أو معناه . هذا بشرط ألا يكون ضعفه شديداً كفسق الراوي فإنه لا يؤثر فيه موافقة غيره ^(١) .

أما الحسن لذاته : فلا يحتاج إلى أن يعتضد بوجه آخر ، لأنه حسن بنفسه .
حكمه :

الحسن لغيره حجة كالحسن لذاته ، لكن إذا تعارض مع الحسن لذاته قدم الحسن لذاته لأنه أعلى مرتبة .

مثاله :

ما رواه ^(٢) الترمذي وحسنه من طريق شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه ، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعليه ، فقال رسول الله ﷺ : «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ ؟» . قالت : نعم . فأجاز .

قال الترمذي : «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حذَرِدٍ» .
فعاصم ضعيف لسوء حفظه ، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه .

(١) انظر جواهر الأصول (٢٣) ومباحث في علوم الحديث (١٠٩) ، ولمحات (١٦٨) ومعجم المصطلحات (حرف الحاء) .

(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث (٥٣) .

رابعاً : الخبر المردود

عرفت في المبحث السابق كلاً من الحديث الصحيح والحديث الحسن وهما من الخبر الأحادي المقبول .

وفي هذا المبحث نتحدث عن الحديث الضعيف وهو من الخبر الأحادي المردود . وهذا النوع من الحديث يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحديث الصحيح والحسن وتحت أنواع كثيرة تأتي على عدد منها بمشيئة الله .

مبحث في الحديث الضعيف

تعريفه :

لغة : ضد القوي .

اصطلاحاً : هو ما لم تجتمع فيه صفات القبول^(١) . وقيل : هو ما نقص عن درجة الحسن قليلاً^(٢) .

فإذا فقد الحديث صفة أو أكثر ، من صفات القبول الست وهي : « اتصال السند ، والعدالة ، والضبط ، وعدم الشذوذ ، وعدم العلة ، والمتابعة في المستور » فإن الحديث يكون ضعيفاً^(٣) .

مثاله :

ما أخرجه الترمذي من طريق (حكيم الأثرم) عن أبي تيممة الهجيمي

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٩٢) .

(٢) الموقظة (٣٣) .

(٣) تدريب الراوي (١٧٩/ ٢) .

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «من أتى حائضاً أو امرأة في دُبُرِها ، أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد»^(١) .

ثم قال الترمذي بعد إخراجه : «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي هريرة» .

ثم قال «وضَعَفَ محمد - أي البخاري - هذا الحديث من قبل إسناده» .
وسبب ضعفه أن في إسناده حكيماً الأثرم وقد ضعفه العلماء ، قال ابن حجر رحمه الله : «فيه لين»^(٢) .

* مراتب الحديث الضعيف :

يتفاوت الضعيف في درجاته بحسب شدة ضعف رواته^(٣) ، كما أن الصحيح تتفاوت درجاته في الصحة بحسب تمكنه من شروط الصحة فكَذلك الضعيف يتفاوت في الضعف بحسب بُعده عن شروط الصحة^(٤) ، كما أن هناك صحيحاً وأصح فكَذلك نرى ضعيفاً وأضعف أيضاً^(٥) .

(١) رواه الترمذي في كتاب الطهارة / باب كراهية إتيان الحائض (١٣٥) ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة / باب النهي عن إتيان الحائض (٦٣٩) عن أبي هريرة ؓ ، ورواه الدارمي في سننه كتاب الطهارة / باب من أتى امرأته في دبرها (١١٣٦) عن أبي هريرة ؓ .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (٦٤) .

(٣) تدريب الراوي (١٨٠ / ٢) .

(٤) جواهر الأصول (٢٤) وقواعد في علوم الحديث (٣٦) .

(٥) انظر تدريب الراوي (٩٨ / ١) والفتاوى (٦٥ / ١٨) وما بعدها) والكفاية (١٣٣) وفتح المغيث (٢٦٨-٢١٧ / ١) . وانظر أيضاً كلام النووي في الأذكار ص ٥ ، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في

اختياراته (ص ٦٦) .

* حكم العمل بالحديث الضعيف :

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف ، والذي عليه الجمهور جواز العمل به في فضائل الأعمال ، والمواعظ ، والقصص ، والترغيب والترهيب ، بشروط ثلاثة :

- ١- ألا يكون الضعف شديداً ، مثل كون أحد الرواة كذاباً .
 - ٢- أن يكون للحديث أصل معمول به في الدين ، فمثلاً لو جاء الحديث الضعيف محدداً ومقدراً للصلاة في وقت معين بقراءة معينة لم يجوز ذلك . وكذلك لو أثبت صفة معينة لأن هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي .
 - ٣- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن الرسول ﷺ حتى لا ينسب إليه ما لم يقله .
- أما أحاديث الصفات والأحكام كاللحلال والحرام ومما له تعلق بالعقائد فلا يصح العمل فيها بحديث ضعيف^(١) .

مسائل تتعلق بالحديث الضعيف

إليك بعض المسائل المتعلقة بالحديث الضعيف وهي :

أولاً : صيغ رواية الحديث الضعيف :

إذا أردت نقل حديثٍ ضعيفٍ أو ما يشك في صحته وضعفه بغير إسناد فلا تقل قال رسول الله ﷺ وما أشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل تقول : رُوي

(١) انظر المراجع السابقة .

عنه كذا ، أو بلغنا كذا ، أو ورد عنه ، أو جاء عنه ، أو نُقِلَ عنه ، وما أشبهه من صيغ التمريض ؛ احتياطياً وخوفاً من الوعيد .

أما الحديث الصحيح فلا بد من اقتران صيغة الجزم فيه مثل : قال رسول الله ﷺ بخلاف ما يفعله بعض الفقهاء ، ويقبُح فيه صيغة التمريض كما يقبُح في الضعيف صيغة الجزم ^(١) .

ثانياً : لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن :

إذا رأيت حديثاً ضعيف الإسناد فإنه لا يلزم من ذلك الحكم على متنه بالضعف ، فعند روايته تقول : ضعيف بهذا الإسناد ، ولا تقل ضعيف المتن ، أو ضعيف وتطلق لمجرد ضعف الإسناد ؛ لأنه قد يوجد له إسناد آخر صحيح ^(٢) .

ثالثاً : متى يرتقي الضعيف إلى درجة الحسن لغيره :

الحديث الضعيف الموصوف رواته بسوء الحفظ ونحوه إذا تعددت طرقه ، ولو طريقاً واحدة أخرى ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن لغيره وكان محتجاً به ، وكذا إذا كان ضعفه لإرساله زال ضعفه بمجيئه من وجه آخر .

أما الحديث الضعيف بسبب فسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له ، إذا كان الآخر مثله ؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر ^(٣) عن

(١) انظر فتح المغيث (١/٢٦٦) ، وتدريب الراوي (١/٢٩٧) ، والتبصرة والتذكرة (١/٢٩٠) وانظر المجموع (١/٩٨) .

(٢) انظر لمحات (٢١٠) ، وقواعد في علوم الحديث (٩٥) .

(٣) انظر تدريب الراوي (١/١٧٧) ، وقواعد في علوم الحديث مع حاشيته (٧٩-٨١ و١٠٨) .

جبره ومقاومته .

رابعاً : هل تَلَقَّى الأمة للحديث الضعيف بالقبول يعني العمل به مطلقاً ؟

قال السخاوي رحمه الله : إذا تَلَقَّت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث : « لا وصية لوارث »^(١) أنه لا يثبت أهل الحديث ، ولكن العامة تَلَقَّتْه بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية^(٢) الوصية^(٣) .

خامساً : المضعف^(٤) :

هو الحديث المضعف ، وهو الحديث الذي لم يُجْمَع على ضعفه ، ففيه تضعيف لبعض العلماء في سنده أو متنه ، وفيه تقوية من آخرين ، ولكن التضعيف راجح لا مرجوح ، أو أنه لم يكن ترجيح أحد القولين على الآخر ،

(١) قال الألباني رواه الدارقطني وهو حديث صحيح (صحيح الجامع ٧٥٧٠) عن جابر ؓ .

أما حديث : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » أخرجه أبو داود في كتاب الوصايا / باب ما جاء في الوصية للوارث (٢٨٧٠) ورواه الترمذي كتاب الوصايا / باب ما جاء لا وصية لوارث (٢١٢٠) عن أبي أمامة الباهلي ؓ ، قال الترمذي حديث حسن صحيح .

(٢) الآية قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا أَحْضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكْ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة آية (١٨٠) . انظر في الكلام على نسخ هذه الآية وعدمه تفسير

القرطبي (١/١٧٦) .

(٣) انظر فتح المغيب (١/٢٦٨) وقواعد في علوم الحديث (٦٠-٦٢) .

(٤) انظر الوجيز (١٥٦) ، وفتح المغيب (١/٩٧) وقواعد في علوم الحديث (١٠٨) والغاية (١/٢٥٧) .

والمضعف من أعلى مراتب الضعيف .

والفرق بينه وبين الضعيف : أن الضعيف لا يحتاج به في الأحكام ،
والثاني يحتاج به .

قال ابن الجزري :

ثم مضعف وذاك ما ورد فيه لبعض ضعف متن أو سند
لم يجمعوا فيه على التضعيف ودون هذا رتبة الضعيف

* مصنفات اشتهرت بوجود الحديث الضعيف^(١) :

من هذه المصنفات التي هي مواطن للحديث الضعيف والواهي ما يلي :

١- معاجم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) وهي المعجم الكبير ، والمعجم
الأوسط ، والمعجم الصغير .

٢- كتاب الأفراد للدارقطني (ت ٣٧٥هـ) فيه الفرد المطلق والفرد النسبي .

٣- حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء . للحافظ أبي نعيم الأصبهاني
(ت ٤٣٠هـ) .

٤- الكتب التي صنف في الضعفاء . ككتاب الضعفاء لابن حبان ،
وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي (ت ٧٤٨هـ) إذ فيها أمثلة للأحاديث التي
أصبحت ضعيفة بسبب رواية الضعفاء لها .

٥- كتاب المراسيل لأبي داود (ت ٢٧٥هـ) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة (١٠٨) ، وتيسير مصطلح الحديث (٦٦) ، وملحات (٢٠٩) .

المبحث الثاني في أنواع الحديث الضعيف

- ١- المرسل .
- ٢- المنقطع .
- ٣- المعضل .
- ٤- المعلق .
- ٥- المدلس .
- ٦- الشاذ ، يقابله المحفوظ ^(١) .
- ٧- المنكر ، يقابله المعروف ^(٢) .
- ٨- المتروك .
- ٩- المعلل .
- ١٠- المضطرب .
- ١١- المقلوب .
- ١٢- الموضوع .

(١) ذكرت المحفوظ هنا لا على أنه من أنواع الحديث الضعيف ، ولكن لما كان يقابل الحديث الشاذ ناسب ذكره في هذا الموضع ، ليسهل على القارئ ، إدراك ما بينهما من خلاف ومفارقة . ويعتبر الحديث المحفوظ من المقبول المحتج به .

(٢) يقال في المعروف مثل سابقه - الحديث المحفوظ - إذ المعروف حديث مقبول يحتج به .

أنواع الحديث الضعيف

الحديث الضعيف تتعدد أنواعه بسبب نوع النقص الذي يعترى الحديث، لهذا تعارف أهل الحديث على أسماء تطلق على الحديث الضعيف وتختص تلك الأسماء بذلك النقص الحاصل في الحديث فكل نقص له اسم عند أصحاب هذا الفن . وسوف تجد عدداً من هذه الأنواع فأسأله العون والسداد :

أولاً : المرسل

تعريفه :

لغة : المطلق من أرسل الشيء : إذا أطلقه وأهمله .

ويجمع على مراسيل ومراسل . قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) .

اصطلاحاً : هو الذي سقط من آخر إسناده راوٍ من بعد التابعي واحد أو أكثر .

سُمِّي بذلك لأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته الذين ^(٢) روى عنهم فقد يكونوا أكثر من تابعي .

* صورة المرسل :

إخبار الصحابي عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره

(١) سورة مريم آية (٨٣) .

(٢) انظر فتح المغيث (١/١٢٨)، ونزهة النظر (٨٤)، والفلائد العنبرية ص ٥٦ .

لغيابه أو لصغر سنه مثل : عبدالله بن عباس وعائشة وابن الزبير، وغيرهم من صغار الصحابة .

* أما صورة مرسل التابعي :

كقول عطاء - وهو من التابعين - قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا - أو كان من صفته كيت وكيت .

فكان المرسل للحديث أطلق الإسناد ولم يقيده بذكر جميع رواته لإسقاطه اسم الصحابي الذي بلغ عن رسول الله ﷺ^(١) .

سبب ضعف المرسل : فقد الاتصال في السند^(٢) .

* مثال المرسل :

مرسل الصحابي كقول عائشة رضي الله عنها : « أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، وحُبَّ إليه الخلاء فكان يخلو بغار حراء ، فيتحنَّث فيه - وهو التعبُّد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله .. » الحديث^(٣) .

فأين عائشة من زمن بدء الوحي ؟

(١) انظر نزهة النظر (٨٥) ، وعلوم الحديث ومصطلحه (١٦٦) .

(٢) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي (٣) .

* مثال مرسل التابعي :

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال حدثني محمد بن رافع ، حدثنا حجين ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانة»^(١) .

فسعيد بن المسيب تابعي كبير روى هذا الحديث عن النبي ﷺ بدون أن يذكر الوسطة بينه وبين النبي ﷺ .

فهذا حديث سقط آخر إسناده من بعد التابعي فيحتمل أن يكون الساقط صحابي واحد ويحتمل أن يكون سقط مع الصحابي تابعي أو^(٢) أكثر .

* المرسل عند الفقهاء والأصوليين :

ما سبق من تعريف للمرسل فهو للمحدثين ، أما الفقهاء والأصوليين فالمرسل عندهم أعم من ذلك إذ أنه : كل منقطع عندهم مرسل على أي وجه كان انقطاعه^(٣) .

* حكم مرسل التابعي :

ذهب جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء والأصوليين بمن فيهم

(١) المزانة : هي أن يباع ثمر النخل بالتمر .

رواه مسلم في كتاب البيوع / باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق (٥٩) أما البخاري روى النهي عن المزانة عن ابن عمر عن الرسول ﷺ . رقم الحديث (٢١٧١) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (٧١) .

(٣) انظر مباحث في علوم الحديث (١٢١) ، وفتح المغيث (١/١٣١) .

الشافعي ، والإمام مسلم ، والخطيب البغدادي إلى الحكم بضعف الحديث المرسل ، وأنه ليس بحجة .

وإنما ذهب هؤلاء هذا المذهب لأن من شروط الحديث الصحيح ثقة رجاله والمرسل سقط من رواته رجل لا يعلم حاله لأنه لا يحتمل أن يكون الذي سقط من السند صحابي فقط بل قد يكون تابعياً . فيحتمل أن يكون التابعي ضعيفاً فعلى هذا عدالة الساقط مجهولة قال الخطيب البغدادي ، «والذي نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل وأن المرسل غير مقبول»^(١) .

* شروط المحتجين بالمرسل :

ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى أن الحديث المرسل حجة إذا احتف بأحد القرائن التالية :

- ١- إذا اعتضد المرسل بمسند آخر .
 - ٢- أو اعتضد بمرسل آخر بمعناه عن راوٍ آخر ، فيدل على تعدد المخرج .
 - ٣- أو وافقه قول بعض الصحابة .
 - ٤- أو إذا قال به أكثر أهل العلم .
- فإذا وجد أحد هذه الأربعة دل على صحة حجة المرسل^(٢) .

(١) انظر لمحات ٢٢٨ ، وتدريب الراوي (١٩٨/١) وانظر المجموع (٩٥/١) ، وفتح المغيث (١٣٥/١)

وانظر الكفاية (٣٨٤) وما بعدها ، فقد ذكر حجج كل فريق .

(٢) قواعد في علوم الحديث (١٤٣) و١٣٩ ، وانظر الرسالة للشافعي ص ٤٦١ وما بعدها ، وكذلك منهاج

السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١٧/٤) .

* حكم مرسل الصحابي :

الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أن مرسل الصحابي صحيح محتج به ؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة ، وإذا رووا عنهم بينها فإذا لم يبينوها ، وقالوا قال رسول الله : فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر ، وحذف الصحابي لا يضر. قال ابن كثير : «وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك ..»^(١).

* مصنفات في المراسيل :

مما صنف في الحديث المرسل :

- ١- كتاب المراسيل لأبي داود صاحب السنن .
- ٢- كتاب المراسيل لابن أبي حاتم وهو مرتب على الأبواب .
- ٣- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي (ت ٧٦١هـ)^(٢) .

* أنواع المرسل^(٣) :

- ١- ظاهر : كرواية الرجل عن من لم يعاصره .
- ٢- خفي : ما رواه الراوي عن معاصر له لم يعرف اللقاء بينهما ، وليس له منه إجازة ولا وجادة بلفظ موهم للاتصال كعن ، وكقال .

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (٧٤) ، والباعث الحثيث (٤٨) .

(٢) الرسالة المستطرفة (٦٤) .

(٣) انظر تدريب الراوي (٢/ ٢٠٥) ، وقواعد علوم الحديث (٤٢) ، ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الميم) .

مثال : ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة ابن عامر مرفوعاً : «رحم الله حارس الحرس»^(١) ، فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزي .
 فظاهر السند الاتصال ومع التبع والبحث عند أهل الفن تبين أنه مرسل إرسالاً خفياً^(٢) .

• المشتهرون برواية المرسل^(٣) :

أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة :
 عن ابن المسيب ، ومراسيله من أصح المراسيل لأنه من أولاد الصحابة .
 ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح .
 ومن أهل البصرة : عن الحسن البصري .
 ومن أهل الكوفة : عن إبراهيم بن يزيد النخعي .
 ومن أهل مصر : عن سعيد بن أبي هلال .
 ومن أهل الشام : عن مكحول .

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الجهاد / باب فضل الحرس : حديث (٢٧٦٩) .

ورواه الدارمي في كتاب الجهاد رقم الحديث (٢٤٠١) قال في الزوائد : إسناده ضعيف .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (٨٥) .

(٣) تدريب الراوي (٢٠٣/١) .

ثانياً : المنقطع

التعريف :

لغة : الانقطاع ضد الاتصال .

اصطلاحاً : هو ما سقط من سنده راو واحد فأكثر لا على التوالي من أي موضع كان السقط^(١) بهذا التعريف أخذ الجمهور .

* توضيح التعريف :

أي أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان . سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه يطلق عليه منقطع فيدخل في هذا - المرسل والمعلق والمعضل - لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل ، وأكثر ما يرد المنقطع في الرواية التي تكون من دون التابعي عن الصحابي عن رسول الله ﷺ مثل : رواية مالك عن ابن عمر ، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله ، فمالك بن أنس ليس تابعي ، وابن عمر ﷺ صحابي فهو لم يدركه فروايته عنه من المنقطع .

ولا يلزم الانقطاع كونه في موضع واحد بل قد يكون في مكان واحد من الإسناد وقد يكون في موضعين أو ثلاثة مثلاً^(٢) .

(١) قواعد في علوم الحديث (١٦٣) .

(٢) انظر تيسير مصطلح الحديث (٧٧-٧٨) وعلوم الحديث ومصطلحه (١٦٩) ، وانظر شرح ألفية

السيوطي (١/١١٢) .

حكم المنقطع : حديث ضعيف لا يحتج به للجهالة بحال الراوي المحذوف من السند^(١).

سبب ضعفه : فقد الاتصال في السند فهو كالمرسل من هذه الناحية .
مثاله :

حديث عبد الرزاق : عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيِّع عن حذيفة مرفوعاً : « إِنْ وَلِيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ »^(٢).

سقط من إسناده أحد رواته وهو شريك إذ هو بين الثوري وبين أبي إسحاق لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة وإنما سمعه من شريك ، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق . وهذا الانقطاع من وسط السند^(٣).

* أقسام المنقطع :

الحديث المنقطع ينقسم من حيث ظهور الانقطاع وعدمه إلى قسمين هما :

١/ انقطاع خفي : وهو ما لا يدركه إلا أهل المعرفة ، وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر.

٢/ انقطاع ظاهر : وهو بعكس القسم الأول^(٤).

(١) معرفة علوم الحديث (٤٥) ، وانظر شرح ألفية السيوطي للشيخ محمد الأنثوي (١/١١٦) .

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٤٦) وتام الحديث « ... لا تأخذه في الله لومة لائم وإن وليتموها علياً فهاد مهدي يقيمكم على طريق » .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه (١٦٨) .

(٤) تدريب الراوي (١/٢٠٨) .

ثالثاً : المعضل

التعريف :

لغة : من أعضله بفتح الضاد إذا أعياه^(١) .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي سقط من إسناده راويان متتاليان أو أكثر في أي موضع من السند^(٢) .

فلو أسقط الراوي الصحابي والرسول ﷺ فإنه معضل .

* سبب تسميته وبيان سبب ضعفه :

سمي بذلك لشدة إبهامه واستغلاقه على النقاد أكثر من المنقطع ، فكأن الذي حدث به أعضله ، وأعياه ، فلم ينتفع به من يرويه . حيث حذف من الرواة أزيد من واحد بحيث لا يعرف حاله تعديلاً وجرحاً .

وسبب ضعفه : لفقده الاتصال في السند حيث سقط بعض رواته^(٣) .

مثاله : ما رواه الأعمش عن الشعبي قال : «يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا؟ فيقول : لا، فيختم على فيه»^(٤) .

فالشعبي روى الحديث عن أنس بن مالك ﷺ ، وأنس رواه عن رسول

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٢١١ حاشية) وشرح ألفية السيوطي (١/ ١١٣) .

(٢) الباعث الحديث (٥٠) .

(٣) انظر علوم الحديث (١٧٠) وفتح المغيب (١/ ١٥١، ١٥٣) ولمحات (٢٣٧) .

(٤) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٥٩) وقال : أعضله الأعمش وهو عن الشعبي متصل مسند

نخرج في الصحيح لمسلم (كتاب الزهد ١٦) .

الله ﷻ .

فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده^(١) .

* حكم المعضل :

المعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، هذا إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد ، أما إذا كان انقطاع المنقطع في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال^(٢) .

* مصنفات اشتملت على المعضل :

قال السيوطي رحمه الله^(٣) :

١- من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ) .

٢- ومؤلفات ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) .

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه (١٧٠) واختصار علوم الحديث (٥٠) .

(٢) توضيح الأفكار (٣٢٩/١) وراجع ألفية السيوطي (١١٣/١) وما بعدها .

(٣) تدريب الراوي (٢١٤/١) وانظر الرسالة المستطرفة (٢٧) .

رابعاً : المعلق

التعريف :

لغة : من علق الشيء بالشيء أي ربطه به وجعله معلقاً ، مأخوذ من تعليق الطلاق ونحوه . بجامع قطع الصلة^(١) .

اصطلاحاً : ما حذف من أول إسناده راو واحد فأكثر على التوالي، من غير تدليس سواء سقط الباقي أم لا^(٢) .

وهذا التعريف يشمل كل حديث حذف جميع سنده^(٣) ، ولا يطلق التعليق على ما حذف منه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره لاختصاصه بالقباب كالمعضل والإرسال^(٤) .

* سبب التسمية :

سمي بذلك لأنه متصل بالجهة العليا فقط - أي جهة الصحابي - وانقطاعه من الجهة الدنيا - أي جهة الراوي كالشافعي والبخاري ونحوهما -^(٥) .

* صورة المعلق :

للمعلق صورتان هما :

(١) التبصرة والتذكرة (٧٤ / ١) .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث (١٦٢) ، وجواهر الأصول (٢٩) ، ونزهة النظر (٨٣) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (٣٢) .

(٤) انظر التبصرة والتذكرة (٧٥ / ١) ، ومقدمة ابن الصلاح (٣٣) .

(٥) تدريب الراوي (٢٢٠ / ١) .

١- حذف جميع السند بحيث يقول الراوي كالبخاري مثلاً : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو قال ابن عباس كذا وكذا .

فالبخاري بيّنه وبين الرسول ﷺ زمن بعيد وكذلك بينه وبين ابن عباس^(١) .

٢- حذف كل السند إلا الصحابي أو بقاء الصحابي والتابعي مثل : ما أخرجه البخاري رحمه الله في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ ، وقال أبو موسى : « غطّى النبي ﷺ ركبتيه حيث دخل عثمان »^(٢) .

فهذا حديث معلق ؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي ، وهو أبو موسى الأشعري^(٣) .

حكمه :

المعلق من قسم المردود لعدم اتصال السند ، مما يترتب عليه الجهالة بحال الراوي المحذوف ، ولكن قد يحكم بصحة الحديث إذا عُرف الراوي المحذوف ، بأن جاء مسمى من وجه آخر^(٤) .

* حكم الأحاديث المعلقة في الصحيحين :

ورد الحديث المعلق في صحيح البخاري كثيراً بخلاف صحيح مسلم لم

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة / باب ما يذكر في الفخذ .

(٣) انظر نزهة النظر (٨٣) ، وجواهر الأصول (٢٩) وتيسير مصطلح الحديث (٦٩-٧٠) وتوضيح الأفكار

(١٣٥/١)

(٤) انظر نزهة النظر (٨٤) وتوضيح الأفكار (١٣٨/١) .

يرد فيه إلا قليلٌ جداً^(١)، حصرها البعض بأربعة عشر أو اثني عشر موضعاً من صحيحه .

وهذه المعلقات في الصحيحين لا تخرج عن أحد أمرين :
أولاً : ما جاء موصولاً في موضع ، معلقاً في موضع آخر فإن الحكم للموصول ، والمعلق شاهد له .

قال السيوطي رحمه الله : «وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه ، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ، ومجانبةً للتكرار» .

ثانياً : المعلق الذي لم يرد موصولاً في موضع آخر فهذا نوعان :

أ- ما جاء بصيغة الجزم : هذا يحكم بصحته .

كقول الراوي : قال : رَوَى ، أَمَر ، فَعَلَ ، ذَكَر ، حَكَى .. وغيرها .

كأن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ ، أو رَوَى أبو هريرة كذا ، وما أشبه ذلك .

ب- ما جاء بصيغة التمریض وهي التي لا تدل على الجزم : مثل : يُروى ، يُذكر ، يُحكى ، وفي الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا ...

فيقول الراوي مثلاً : رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا ، ويُحكى عن أبي هريرة الأمر الفلاني ، ونحو ذلك من الألفاظ .

(١) التقييد والإيضاح (٣٢) .

فهذا النوع لا يحكم بصحته ، ولكنه لا يصل إلى درجة السقوط ؛ لأن وروده في كتاب اتصف بالصحة مشعر بصحة أصله^(١) .

خامساً : المدلس

التعريف :

لغة : إخفاء العيب وكتمانه ، وأصله من الدّلس بالتحريك وهو الظلمة ، فمن دلس الحديث فقد جعل أمر هذا الحديث مظلماً على الواقف عليه بما أخفى من حاله كما تخفى الأشياء على البصر من الظلمة^(٢) .
اصطلاحاً : إخفاء عيب إسناد الحديث مما يجعل ظاهره حسناً^(٣) .

* سبب التسمية :

سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدّثه ، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه .

* أقسام التدليس :

ينقسم التدليس إلى أقسام منها :

١ - تدليس الإسناد .

(١) انظر تدريب الراوي (١١٧/١) ، مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/١) والتقييد والإيضاح (٣٢) ولمحات (٢٨١-٢٨٢) ، وانظر في هذا الموضوع كلام ابن حجر رحمه الله في النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٢٥-٣٤٤) .

(٢) انظر لمحات في أصول الحديث (٢٣٨) ، وراجع الغاية (١/٢٩٤) ، ونزهة النظر (٨٧) ، وانظر توضيح الأفكار مع حاشيته (١/٣٤٧) .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (٧٩) .

٢- تدليس التسوية .

٣- تدليس الشيوخ .

فإليك توضيح كل قسم على النحو التالي :

أولاً : تدليس الإسناد :

هو أن يروي الراوي الحديث عن عاصره ولم يلقه ، أو عن لقيه ولم يسمع منه بلفظ يوهم أنه سمعه منه :

كلفظ : قال فلان ، أو عن فلان ، أو نحو ذلك ولا يصرح بالسماع .
فإن قال فيما يسمعه : سمعت فلاناً ، أو حدثني فلان ، أو أية عبارة صريحة في السماع كان كاذباً لأنه يحكى ما لم يسمع ، ويُرد خبره^(١) .
مثاله : ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خشرم قال : قال لنا بن عيينة : عن الزهري ، فليل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري .

فابن عيينة : عاصر الزهري ولقيه ولكنه لم يسمع منه ، وإنما سمع من عبدالرزاق ، وعبدالرزاق سمع من معمر ، ومعمر هو الذي أخذ عن الزهري ، وسمع منه ، فابن عيينة أسقط اثنين بينه وبين الزهري^(٢) .

(١) انظر تدريب الراوي (١/٢٢٣) ، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٠ وما بعدها) ، ومقدمة ابن الصلاح

(٣٤) ، وتعريف التقديس (٦٨) ، وراجع لمحات (٢٣٩) ، والمختصر الوجيز (١٥٢) .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث (١٤٣) ، وانظر لمحات (٢٤٠) ، وتيسير مصطلح الحديث (٨٠) .

ثانياً : تدليس التسوية :

وهو رواية الراوي عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر ، أو إسقاط راوٍ صغير ، ليصبح الحديث صحيحاً .
صورته : أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة ، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول ، فيسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني ، بلفظ مُحتمل فيسوي الإسناد كله ثقة^(١) .

مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال : سمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية : حدثني أبو وهب الأسدي ، عن نافع ، عن ابن عمر ، حديث : « لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقْدَةَ رأيه » ، قال أبي : هذا الحديث له أمر قل من يفهمه .

روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكناه ببقية ونسبه إلى بني أسد ، كي لا يظن له ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يهتدي إليه^(٢) .

(١) انظر توضيح الأفكار (١/ ٣٧٣) ، وتيسير مصطلح الحديث (٨١) ، وراجع تعريف التدليس (٦٩) ،

وجواهر الأصول (٤٩) .

(٢) مباحث في علوم الحديث (١٢٧) .

ثالثاً : تدليس الشيوخ :

هو أن يسمي الراوي شيخه الذي سمع منه الحديث باسم لم يكن معروفاً به ، أو يكتنيه ، أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرف به تعمية لأمره .

مثل أن يقول : عن شيخه : عراقي ، وهو مشهور بالبغدادي ، أو البصري وهو مشهور بنسبته إلى قبيلته لا إلى بلده أو (الحافظ) ولم يشتهر بهذا ، أو حدثنا العلامة الثبت ، وهو بخلاف ذلك^(١) .

مثاله : قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني ، فكناه بما لم يعرف به .

وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المُفسِّر قال : حدثنا محمد بن سند ، فنسبه إلى جده ولم ينسبه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يعرف به^(٢) .

* شروط الحكم على الحديث بالتدليس :

لا يصح إطلاق تدليس الإسناد إلا إذا توفر فيه شرطان هما :

- ١- أن يأتي الراوي بلفظ مُحْتَمَل غير كَذِب مثل عن فلان ونحوه .
- ٢- أن يكون الراوي عاصر من يدعي السماع منه ؛ لأن شرط التدليس إيهام أنه سمع منه ، ولا يتم إلا بالمعاصرة ، واللقاء عند مَنْ شرطه .

(١) انظر توضيح الأفكار (١/٣٦٨) ، ومعجم مصطلحات الحديث (حرف التاء) ، وعلوم الحديث (١٧٢)

ولمحات في أصول الحديث (٢٤١) .

(٢) انظر توضيح الأفكار (١/٣٦٨) وعلوم الحديث (١٧٢) ، والباعث الخبيث (٥٤) .

وإذا لم يعاصره زال التدليس ، وصار كذاباً فاسقاً ، وفرغ من أمره^(١) .

* حكم التدليس :

يختلف حكم التدليس باختلاف أنواعه وهي على النحو التالي :

١ / تدليس الإسناد : حكمه مكروه جداً ، ذمه أكثر العلماء ، قال شعبة فيه : «التدليس أخو الكذب» وكان الشافعي يرد من عُرف به ولو مرة واحدة .

٢ - تدليس التسوية : أشدّ كراهة من تدليس الإسناد قال فيه العراقي : «أنه قاذح فيمن تعمّد فعله» .

٣ - تدليس الشيوخ : كراهته أخف من تدليس الإسناد ، لأن المُدَّلس لم يسقط أحداً .

وإنما الكراهية بسبب تضييع المروي عنه ، وتويعر طريق معرفته على السامع ، وتختلف هذه الكراهة على حسب الغرض الحامل عليه^(٢) .

* دواعي التدليس :

الدواعي الحاملة على التدليس تختلف باختلاف أنواع التدليس فدواعي تدليس الشيوخ هي :

(١) توضيح الأفكار (١/ ٣٥٠) ، والباعث الحثيث (٥٢) .

(٢) انظر توضيح الأفكار (١/ ٣٦٦) ، وجواهر الأصول (٤٩-٥٠) وتيسير مصطلح الحديث (٨٢-٨٣) ، وانظر الكفاية (ص ٣٥٥) ذكر باباً في أحكام التدليس .

- ١- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة .
 ٢- تأخر وفاة شيخه بحيث شارك الراوي في السماع من الشيخ جماعة
 دونه .

- ٣- صغر سن الشيخ بحيث يكون أصغر من الراوي عنه .
 ٤- كثرة الرواية عنه ، فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة .
 أما الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد فهي كالتالي :

- ١- توهيم علو الإسناد .
 ٢- صرف شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير .
 ويشارك تدليس الإسناد تدليس الشيوخ في الأغراض الثلاثة الأولى^(١) .

* بماذا يعرف التدليس ؟ :

يمكن معرفته بأحد أمرين :

- ١- تصريح المُدَّلس بأنه قد دَلَّس في مروياته .
 ٢- التبع والبحث من قبل أئمة الحديث، والحكم على الحديث بالتدليس^(٢) .
 * الذين عُرفوا بالتدليس :

صنف ابن حجر رحمه الله رسالة ذكر فيها كثيراً ممن وصف بالتدليس وجعلهم خمس مراتب على حسب تدليسهم كثرة وقلة ، كما صنف غيره في

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٢٣١) ، وتيسير مصطلح الحديث (٧٩) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (٨٤) .

ذلك ، فإليك بعضاً منهم :

- ١- يحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٣هـ) نادر التدليس .
- ٢- سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) قليل التدليس في جنب ما روى .
- ٣- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) لا يدلّس إلا عن ثقة .
- ٤- بقية بن الوليد بن صائد (ت ١٩٧هـ) لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع لكثرة تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل^(١) .

* الفرق بين المدّلس والمرسل الخفي :

المدلس : يختص بمن روى عن عُرف لقاءه إياه - ما لم يسمعه منه - .
أما المرسل الخفي : هو أن يعاصر الراوي المروي عنه ولكن لم يثبت أنه لقيه بخلاف المدلس^(٢) .

* مصنفات التدليس والمدلسين :

- ١- ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) .
- أ- التبيين لأسماء المدلسين .
- ب- كتابان تناول في كل واحد منهما نوع من أنواع التدليس .
- ٢- التبيين لأسماء المدّلسين : لبرهان الدين الحلبي .
- ٣- تعريف التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر^(٣) .

(١) انظر تعريف التقديس (ص ٦٢ وما بعدها) وانظر الكفاية (٣٥٨) .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث (٤٢) ونزهة النظر (٩٠) .

(٣) انظر الكفاية (٣٥٧) وتيسير مصطلح الحديث (٨٤) .

سادساً : الشاذ

التعريف :

لغة : المنفرد يقال شذَّ يشذُّ بضم الشين المعجمة وكسر ها شذوذاً إذا انفرد عن الجمهور^(١).

اصطلاحاً : ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه بحيث لا يمكن الجمع بينهما^(٢).

توضيح التعريف :

« الثقة » : أي تام الضبط أو خفيفه .

« لمن هو أرجح منه » : أي أن راوي الحديث خالف بحديثه لفظ حديث آخر رواه ثقة آخر ، والثقة الآخر أرجح من الأول ، إما بزيادة الضبط لحديثه ، أو كثرة عدد الرواة للحديث ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات^(٣).

مثاله : يقع الشذوذ في سند الحديث كما يقع في متنه :

١ - مثال الشاذ سنداً :

ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عمرو ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس : « أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ،

(١) انظر فتح المغيث (١/١٨٥) والنكت (٢/٦٥٢).

(٢) انظر تدريب الراوي (١/٢٣٢) وفتح المغيث (١/١٨٥) وقواعد في علوم الحديث (٤٢) وانظر كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٥٩).

(٣) انظر تيسير مصطلح الحديث (١١٨).

ولم يدع وارثاً إلا مولاً هو أعتقه ..»^(١) وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره . وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ، لكنه لم يذكر ابن عباس .

فالمحفوظ حديث ابن عيينة ، أما حديث حماد فهو شاذ مع أن حماد ابن زيد من أهل العدالة والضبط ، لكن لما خالف رواية من هم أكثر عدداً ، حكم على حديثه بالشذوذ .

٢- مثال الشاذ متناً :

ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه»^(٢) .

فعبد الواحد روى الحديث من قول الرسول ﷺ ، والعدد الكثير من الناس رواه من فعل الرسول ﷺ .

فرواية عبد الواحد مع أنه ثقة إلا أن روايته شاذة لمخالفته الأكثر^(٣) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الفرائض باب ميراث ذوي الأرحام (٢٩٠٥) .

ورواه الترمذي في كتاب الفرائض باب ميراث المولى الأسفل (٢١٠٦) وقال : حديث حسن .

ورواه ابن ماجه كتاب الفرائض باب من لا وارث له (٢٧٤١) .

(٢) رواه أبو داود في باب التطوع ، الاضطجاع بعد ركعتي الفجر رقم الحديث (١٢٦١) ورواه الترمذي في

كتاب الصلاة / باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر رقم الحديث (٤٢٠) قال الترمذي : حديث حسن

صحيح غريب من هذا الوجه .

(٣) انظر تدريب الراوي (٢٣٥ / ١) ونزهة النظر (٧٥) ، وانظر معرفة علوم الحديث (١٥٩) وما بعدها

حيث ذكر عدداً من الأمثلة .

حكمه : الحديث الشاذ مردود لا يحتج به للظن أن الراوي وهم لمخالفته
الثقة^(١) .

* تعسر طريق معرفة الشاذ :

قال السخاوي رحمه الله : الشاذ لم يوقف له على علة معينة ... وأنه من
أغمض الأنواع وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب والحفظ
الواسع ، والمعرفة التامة بمراتب الرواة والمملكة القوية بالأسانيد والمتون^(٢) .

سابعاً : المحفوظ^(٣)

الحديث المحفوظ يقابل الشاذ :

وهو : ما رواه الأرجح مخالفاً لمن هو أدنى منه رجحاناً .

مثاله : راجع النوع السابق فقد ذكرنا مثالين للحديث الشاذ ومثالين
للحديث المحفوظ لكون المحفوظ يقابل الشاذ .

سمي بذلك : لأنه غالباً محفوظ من الخطأ .

حكمه : المحفوظ حديث مقبول ، بخلاف الشاذ ؛ لأن المحفوظ راجح
ومخالفه شاذ^(٤) .

(١) انظر الغاية (١/٣٢٣) والتبصرة والتذكرة (١/١٩٤) وتدريب الراوي (١/٢٣٤-٢٣٥) .

(٢) فتح المغيث (١/١٨٧) .

(٣) انظر سبب جعل المحفوظ هنا مع أنه من الحديث المقبول (ص ١٠٢) .

(٤) انظر قواعد في علوم الحديث (٤٢) ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الميم) وفتح الباقي (١/١٩٨) .

مع التبصرة والتذكرة) .

ثامناً : المنكر

التعريف :

لغة : اسم مفعول من أنكره إنكاراً إذا جحدته أو لم يعرفه ^(١) .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي خالف فيه الراوي الضعيف الرواة الثقة ^(٢) .

يتضح من التعريف أن المنكر لا يحكم عليه بالنكارة إلا بشرطين :

أ- أن يكون راوي الحديث ضعيفاً وذلك بسوء حفظه أو جهالته ونحوهما .

ب- أن يخالف الراوي الضعيف بروايته الثقة ^(٣) .

مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو حمزة

ابن حبيب الزيات المقرئ عن أبي إسحق ، عن العيزار بن حريث ، عن ابن

عباس عن النبي ﷺ قال : «من أقام الصلاة وآتى الزكاة ، وحج البيت ،

وصام وقرئ الضيف دخل الجنة» ^(٤) .

فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنه «منكر» لأن «حبيب» ، ضعيف

الرواية وقد خالف الثقة الذين روه عن أبي إسحق موقوفاً على ابن

عباس رضي الله عنهما ^(٥) .

(١) انظر لمحات (٢٦٠) ، وتوضيح الأفكار (٣/٢) ، وتيسير مصطلح الحديث (٩٥) .

(٢) انظر النكت (١٢٢) والموقظة (٤٢) .

(٣) لمحات (٢٦٠) .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في (العلل) (١٨٢/٢) .

(٥) انظر نزهة النظر (٧٦) وتدريب الراوي (٢٤٠/١) وانظر الأمثلة أيضاً في فتح المغيث (١٩١/١)

والتبصرة مع فتح الباقي (١٩٨/١) .

حكمه :

يعتبر الحديث المنكر مردود لا يحتج به إذ هو ضعيف جداً لأن راويه ضعيف وقد خالف من هو أوثق منه^(١).

هل يلزم من قولهم «أنكر ما رواه فلان كذا» ضعف الحديث ؟
إذا قالوا : أنكر ما رواه فلان كذا ، لا يلزم منه ضعف الحديث ولا ضعف راويه ، فإنهم ربما يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن ، والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويه .

قال ابن عدي : أنكر ما روى بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة «إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها» . قال : وهذا طريق حسن رواه ثقة وقد أدخله قوم في صحاحهم^(٢).

* الفرق بين الحديث الشاذ والمنكر :

إذا نظرنا إلى تعريف كل من المنكر والشاذ وجدنا ما يلي من الفروق :

- ١ - يجتمع الشاذ والمنكر في اشتراط المخالفة .
- ٢ - ويختلفان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق ، والمنكر رواية ضعيف فيهما عموم وخصوص^(٣).

(١) الباعث الحثيث (٥٦) .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث (٢٧٤-٢٧٥) وراجع لمحات (٢٦٣) وتدريب الراوي (١/٢٤١) وراجع شرح ألفية السيوطي (١/٢٠٠) .

(٣) نزعة النظر (٧٦) ، وتدريب الراوي (١/٢٤٠) ، وشرح ألفية السيوطي (١٩٨) .

تاسعاً : المعروف

إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة فإن رَجَحَتْ إحدى الروايات على الأخرى فالراجح المعروف والمرجوح المنكر .

فتعريف المعروف : هو الحديث الذي رواه المقبول^(١) مخالفاً لما رواه الضعيف^(٢) .

مثاله : انظر المثال الثاني في الحديث المنكر ، وهو طريق الثقة الذين رواه موقوفاً على ابن عباس .

لأن ابن أبي حاتم قال : بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع : هو منكر الحديث لأن غيره من الثقة رواه عن أبي إسحق موقوفاً ، وهو المعروف^(٣) .
حكمه : الحديث المعروف مقبول ويحتج به بخلاف الحديث الشاذ^(٤) .

عاشراً : المتروك

التعريف :

لغة : الساقط ومنه تسمية العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ التريكة .
أي المتروكة الساقطة التي لا فائدة منها^(٥) .

(١) المقبول أي : العدل التام الضبط — أو العدل الذي خف ضبطه .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث (٤٢) ، وفتح الباقي مع التبصرة (١/١٩٨) .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (٩٨) .

(٤) انظر سبب جعل الحديث المعروف هنا مع أنه من الحديث المقبول (ص ١٠٢) .

(٥) انظر تيسير مصطلح الحديث (٩٤) ولمحات (٢٦٣) ، وشرح ألفية السيوطي (١/٢٠١) .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب^(١) .

* سبب اتهام الراوي بالكذب :

لا يخلو ذلك من أحد أمرين :

١ - ألا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة .

٢ - أن يعرف بالكذب في كلامه ، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي^(٢) .

مثاله : حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا : « كان النبي ﷺ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق » .

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما ، عن عمرو^(٣) بن شمر متروك الحديث^(٤) .

حكمه : المتروك من أنزل مراتب الضعيف وقد أطلق بعضهم عليه اسم المطروح^(٥) .

(١) انظر قواعد في علوم الحديث (٤٣) .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) هو عمرو بن شمر الجعفي الكوفي ، قال البخاري : منكر الحديث . راجع ميزان الاعتدال (٣٢٤ / ٥) حديث عمرو رواه الدارقطني في السنن (٤٩ / ٢) .

(٤) تفسير مصطلح الحديث (٩٥) .

(٥) انظر الوجيز (١٥٦) وفتح المغيث (٢٥٢ / ١) ذكر فيه المتروك وسماه المطروح ، وانظر الموقظة (٣٤) حيث سماه أيضاً بالمطروح ، وانظر عقود الدرر (٤٩) .

سبب ضعفه : يرجع سبب ضعف الحديث المتروك إلى اتهام الراوي بالكذب .

* مواطن وجود الحديث المتروك :

يوجد في المواضع التالية :

١- بعض المسانيد الطوال في الأجزاء .

٢- في سنن ابن ماجة .

٣- في جامع أبي عيسى الترمذي ^(١) .

الحادي عشر : المَعْلَل

هذا النوع من أدق أنواع الحديث وأعوصها بل هو رأس علومه وأشرفها ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كابن المديني وأحمد والبخاري وأمثالهم ^(٢) .

المعلل والمعلول والمعلّ : أسماء لمسمى واحد .

قال السيوطي رحمه الله : الأجود فيه معلّ بلام واحدة ^(٣) .

* تعريف المعلل :

لغة : اسم مفعول من أعلّه : أنزل به علة فهو مُعلّ : يقولون : لا أعلّك

(١) انظر الموقظة (٣٥) .

(٢) انظر الباعث الحثيث (٦٢) ونزهة النظر (٩٩) وجواهر الأصول (٤٨) .

(٣) انظر تدريب الراوي (٢٥١/١) ، وبلغة الحثيث (٢٦) ، والتبصرة والتذكرة (٢٢٥/١) .

الله أي لا أصابك بعلة والحديث الذي اكتشف فيه علة قاذحة هو مُعلٌّ لأنه ظهر أنه مصاب بعلة من العلل^(١).

اصطلاحاً: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة غامضة خفية تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها^(٢).

* أين تكثر علة الحديث :

تكثر هذه العلة في أحاديث الثقة الذين يحدثون بحديث له علة فتخفى عليهم علتها^(٣).

* شروط العلة :

يتضح مما سبق أن للعلة شرطان يتم عند توفرهما الحكم على الحديث بأنه مُعلٌّ وهما :

١- الغموض والخفاء .

٢- القدح في صحة الحديث .

فإن اختل شرط فلا تسمى علة اصطلاحاً^(٤).

* طريق معرفة المعلن :

يكون ذلك بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته في ضبطهم ،

(١) لمحات (٢٦٤) .

(٢) الباعث الحثيث (٦٢) والرسالة المستطرفة (١١٠) ، .

(٣) النكت (٧١٠ / ٢) .

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (٤٢) والباعث (٦٢) ، وانظر تيسير مصطلح الحديث (٩٩) .

وإتقانهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ،
ويغلب على ظنه ، فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

قال ابن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم تبين خطأه^(١) .

وقال ابن حجر رحمه الله : « والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة »^(٢) .

* أين تقع العلة ؟

عند التتبع والاستقراء لاحظ العلماء أن العلل تقع في موضعين من
الحديث :

١- إما في الإسناد وهو الأكثر كالتعليل بالإرسال والوقف .

٢- وإما في المتن وهو الأقل^(٣) :

* أمثلة هذين النوعين :

أ- مثال الحديث المعل في الإسناد :

كحديث يعلى بن عبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح ، عن سفيان الثوري ،
عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « البيعان بالخيار ... »^(٤) .

فهذا الحديث متنه صحيح لكن الإسناد قد أُعِلَّ بأن يعلى بن عبيد قد

(١) انظر الباعث الحثيث (٦٢) والتبصرة والتذكرة (١/٢٢٧) .

(٢) النكت (٢/٧١٠) .

(٣) انظر لمحات (٢٦٧) والتبصرة والتذكرة (١/٢٣٠) .

(٤) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن ابن عمر رضي الله عنهما سالماً من العلل .

غلط على سفيان في قوله (عمرو بن دينار) والصواب (عبد الله بن دينار)^(١).

ب- مثال المعلّ في المتن :

ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم : قال حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه فقال : «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»^(٢).

وفي أحد الألفاظ عند مسلم من حديث أنس : التصريح بنفي قراءة، بسم الله الرحمن الرحيم فبعض الرواة فهم أن معنى قول أنس يستفتحون بالحمد لله أنهم لا يسمون فرواه على ما فهمه بالمعنى وهو مخطئ في فهمه .
ومما يدل على أن أنس لم يرد بذلك نفي البسمة ما صح عنه من رواية أبي مسلمة سعيد بن يزيد .

فحديث أنس المصرح فيه بنفي قراءة البسمة في الصلاة أعله الحفاظ ؛ لأن رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاري ومسلم ليس فيها هذا التصريح^(٣) .
معنى قولهم : «هذا الحديث معلول بفلان» :

عند ورود هذه العبارة ينبغي عدم الاستعجال بالحكم على الحديث أنه

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ٢٥٤) ومقدمة ابن الصلاح (٤٣) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة / باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة رقم الحديث (٥٢) .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (٤٣) والنكت (٢/ ٧٤٨) والباعث الخيث (٦٣) .

معلّ بالمعنى الاصطلاحي، لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي، فأحياناً يطلقون على الحديث أنه معلّ بفلان وقصدهم السبب الظاهر، لا الخفي، الذي يجرح راوي الحديث بضعف الذاكرة أو الكذب. ووجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلّ؛ لأن العلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما سبق^(١).

* من مصنفات المعلل :

من أشهر المصنفات في الحديث المعلل :

- ١ - كتاب العلل لعللي بن المديني شيخ البخاري .
- ٢ - كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه .
- ٣ - كتاب العلل للخلال .
- ٤ - العلل الكبير ، والعلل الصغير ، للترمذي .
- ٥ - ومن أجمعها وأوسعها كتاب الدارقطني ، مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلداً^(٢) .

الثاني عشر : المضطرب

هذا النوع أيضاً من أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غامضاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة^(٣) .

(١) انظر علوم الحديث (١٨٥) والباعث الحثيث (٦٧) .

(٢) انظر الباعث الحثيث (٦١) وتدريب الراوي (٢٥٨/١)، وللإستزادة راجع الرسالة المستطرفة (١١١) .

(٣) توضيح الأفكار (٣٧/٢) .

التعريف :

لغة : اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه .
اصطلاحاً : ما روي على أوجه مختلفة ولكنها متساوية في القوة^(١) .

توضيح التعريف :

أي هو الحديث الذي يروى على أشكال متعارضة متدافعة ، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً ، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه ، بحيث لا يمكن ترجيح أحدها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح^(٢) .

أما إذا ترجّحت إحدى الروايات على الأخرى ، أو أمكن الجمع فلا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب وليس له حكمه^(٣) .

* أين يقع الاضطراب ؟

غالباً ما يقع الاضطراب في السند، وقد يقع في المتن، كما قد يقع فيهما معاً^(٤) فمن أمثلة ذلك :

١ - مثال مضطرب السند :

حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله ، أراك شُبْتُ ، قال : «شَيِّتَنِي

(١) انظر المرجع السابق مع حاشيته (٣٤-٣٥) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (١١٢) .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (٤٤) .

(٤) انظر نزهة النظر (١٠٢) والتقريب والتيسير (٣٦) .

هوذ وأخواتها»^(١).

فهذا حديث مضطرب لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحق السبيعي ، وقد اختلف عليه - كما قال الدارقطني - على عشرة أوجه ، فمنهم من رواه عنه مراسلاً ، ومنهم من جعله في مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند عمر ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، كما روي بوجه أخرى ، ورواه ثقة ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع بين الروايات متعذر ، وهذا الاضطراب موجب لضعف الحديث^(٢).

٢- مثال مضطرب المتن :

حديث فاطمة بنت قيس قالت: سألتُ أو سُئِلَ النبي ﷺ عن الزكاة فقال: «إنَّ في المال لحقاً سوى الزكاة»^(٣).

ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٤) فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل^(٥).

(١) رواه الطبراني في الكبير . وقال الألباني صحيح (صحيح الجامع الصغير رقم الحديث ٣٧٢٠).

(٢) لمحات في أصول الحديث (٢٤٩) وعزاه للدر المنثور (٣/ ٣١٩) وانظر الباعث الحثيث (٦٩).

(٣) رواه الترمذي في كتاب الزكاة / باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة (٦٥٩) قال الترمذي : هذا

حديث إسناده ليس بذلك ، ورواه الدارمي في كتاب الزكاة / باب ما يجب في مال سوى الزكاة (١٦٣٧)،

وقال الألباني : ضعيف . (ضعيف الجامع الصغير ١٩٠٣).

(٤) رواه ابن ماجة كتاب الزكاة / باب ما أدى زكاته ليس بكثرة ، رقم الحديث (١٧٨٩) عن فاطمة بنت

قيس رضي الله عنها ، وقال الألباني : (ضعيف) ضعيف الجامع رقم الحديث (٤٩٠٩).

(٥) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٤٤-٢٤٥).

* حكم الحديث المضطرب :

حكمه حديث ضعيف ؛ لأنَّ الاضطرابَ مُشْعَرٌ بعدم الضبط في الراوي أو الرواة ، فضبطُ الراوي الواحد غير متصور حين يروي الحديث مرة على وجه ، ومرة أخرى على وجه مخالف ، وحين يتعدد الرواة على هذه الشاكلة فكلهم يشتركون في عدم الضبط ، وذلك مما يخرج الحديث عن حدود الحديث المقبول^(١) .

* مصنفات في المضطرب :

كتاب المقرب في بيان المضطرب للحافظ ابن حجر رحمه الله^(٢) .

الثالث عشر : المقلوب

التعريف :

لغة : اسم مفعول من القلب وهو تحويل الشيء عن وجهه^(٣) .

اصطلاحاً : إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه ، بتقديم أو تأخير ونحوه^(٤) .

أقسامه : القلب قسمين : قلب في السند وقلب في المتن :

(١) انظر لمحات في أصول الحديث (٢٤٧) والمختصر الوجيز (١٥٤) وراجع تدريب الراوي (١/٢٦٧) ومقدمة ابن الصلاح (٤٤) .

(٢) انظر تدريب الراوي (١/٢٦٧) والباعث الخيبي (٦٩) .

(٣) انظر توضيح الأفكار (٢/٤٣ ، هامش) ، ولمحات في أصول الحديث (٢٥١) .

(٤) انظر تيسير مصطلح الحديث (١٠٧) ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الميم) .

١ - مقلوب السند يقع على وجهين :

أ- أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه . كحديث مروي عن (كعب بن مرة) فيقول الراوي (مرة بن كعب) .

ب- إبدال الراوي ، شخصاً بآخر ، كأن يكون الحديث مشهوراً بـراوٍ ، فيجعل في مكانه راوياً آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله ، فيجعله عن نافع مولى عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما^(١) .

ومن فعل ذلك من الوضّاعين حماد بن عمرو النصيبى مثاله :

حديث رواه حماد النصيبى عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام»^(٢) .

فهذا حديث مقلوب ، قلبه حماد جعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

هكذا رواه مسلم في صحيحه . قال العقيلي : لا نعرف هذا من حديث الأعمش ، وإنما هو من حديث سهيل بن أبي صالح^(٣) .

٢ - مقلوب المتن :

وهو أن يقع الإبدال في نص الحديث . ويقع على وجهين :

(١) علوم الحديث (١٩٢) .

(٢) صحيح الجامع الصغير برقم (٧٩١) وعزاه الألباني إلى ابن السني .

(٣) انظر توضيح الأفكار (١٠١/٢) مع الهامش .

أ- أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض كلمات الحديث مثل ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله يوم القيامة فقد جاء فيه : «ورجل تصدّق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»^(١) .

فقد انقلب هذا الكلام على أحد الرواة ، وأصله على ما في صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، من رواية أخرى «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» لأن المعروف عادة أن اليمنى هي المنفقة .

ب- أخذ إسناد متن وجعله على متن آخر ، ويؤخذ متن هذا وجعله بإسناد الآخر ، ويقصد بذلك الاختبار وغيره .

مثاله : اختبار أهل بغداد للبخاري لما قدم عليهم إذ قبلوا له مائة حديث وسألوه عنها امتحاناً لحفظه .

فردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقرّ الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل^(٢) .

*** طريق معرفة الحديث المقلوب :**

تحتاج هذه الطريق إلى علم واسع ، وتمرس وثيق بالروايات والأسانيد ، وأنه يستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب .

(١) كتاب الزكاة / باب فضل اخفاء الصدقة (٩١) عن أبي هريرة ؓ .

(٢) انظر قصة البخاري مع أهل بغداد في (توضيح الأفكار ٢/ ١٠٤) والباعث الحثيث (٨٣) والتبصرة

والتذكرة (١/ ٢٨٥) وتدريب الراوي (١/ ٢٩٣) .

* دواعي قلب الحديث :

من أهم دوافع قلب الحديث ما يلي :

- ١- رغبة الراوي في إيقاع الغربة على الناس حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيقبلون على التحمل عنه ، وفاعل هذا يوصف بأنه يسرق الحديث .
- ٢- قد يقع القلب غلطاً من الراوي أو وهماً لا قصداً .
- ٣- قلب الحديث قصداً وذلك لامتحان حال المحدث أحافظ أم لا؟ قال الصنعاني في جوازه نظر^(١) .

حكمه :

الحديث المقلوب أحد أقسام الضعيف، ومنشأ الضعف قلة الضبط، لما يقع من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء^(٢) .

* مصنفات في المقلوب :

منها : «رفع الارياب في المقلوب من الأسماء والأنساب» للخطيب البغدادي^(٣) .

(١) انظر الباعث الحثيث (٨٢)، وهامش توضيح الأفكار (٢/ ١٠٠-١٠١)، وفتح المغيب (١/ ٢٥٣)،

وانظر الأمثلة فيها حيث تركتها خوفاً من الإطالة.

(٢) علوم الحديث (١٩٥) .

(٣) الباعث الحثيث (٨٢) .

الرابع عشر : الموضوع

تمهيد :

قبل الدخول في تفاصيل الحديث الموضوع لابد من الإشارة إلى حال الحديث قبل دخول الوضع فيه .

فأقول الحديث النبوي بقي صافياً لا يعتريه الكذب ، ولا يتناوله التحريف ، والتلفيق طوال اجتماع كلمة الأمة على الخلفاء الأربعة الراشدين ، قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب ، وقبل أن يندس في صفوفها أهل المصالح والأهواء ، وقد كان للخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أثر كبير في انقسام الأمة ونشأة الأحزاب ، والفرق الدينية والسياسية المختلفة .

وقد حاول بعض أتباع كل حزب أن يدعم ما يدّعي بالقرآن والسنة ، ومن البديهي ألا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، فتأول بعضهم القرآن ، وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا تحتمله ، ولما لم يجد بعضهم في هذين الأصلين سبيلاً إلى غايته ، لكثرة حفاظ القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، لجأ إلى وضع الحديث والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم من رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب ، كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية ،

والفرق الدينية وغير ذلك^(١).

* تعريف الحديث الموضوع :

لغة : اسم مفعول من «وَضَعَ الشيء» أي «حطّه» ، أو من وضعه أي صنعه .
اصطلاحاً : هو الكلام الذي اختلقه وافتراه واحد من الناس ونسبه إلى رسول الله ﷺ^(٢) .

سبب تسميته : سُمِّي بذلك الاسم لانحطاط رتبته عن غيره من الأحاديث بحيث لا ينجر أصلًا^(٣) ويُقال المختلق ، والمصنوع ؛ لأن واضعه اختلقه وصنعه ، ويُسمى المكذوب على النبي ﷺ .
وسمي بهذه الثلاثة للتأكيد في التنفير منه^(٤) .

* درجة الحديث الموضوع وحكمه :

يعتبر الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه على الرسول ﷺ ، فعنه ﷺ قال : «من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٥) .
رواه مسلم .

(١) المختصر الوجيز (ص ٢٥٠) .

(٢) انظر توضيح الأفكار (٢/ ٦٨ هامش) وبلغه الحديث (٢٧) .

(٣) تيسير مصطلح الحديث (٨٩) والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٦١ مع فتح الباقي) .

(٤) انظر الغاية (١/ ٣٣١) والتبصرة والتذكرة (١/ ١٦١) .

(٥) المقدمة / باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكاذبين .

وقد ذهب البعض إلى أن الموضوع قسماً مستقلاً ليس من أنواع الأحاديث الضعيفة^(١) .

* أسباب الوضع :

الأسباب التي حملت بعض الناس على اختلاق الحديث وافترائه ونسبته إلى رسول الله ﷺ كثيرة منها :

١ - محاولة إفساد الإسلام على أهله والطعن فيه : وهذا إنما صدر عن الزنادقة، والذين دخلوا في الإسلام لا عن رغبة فيه ، ولكن ليخدعوا أهله ويغروهم .

٢ - انتصار الواضع لمذهب معين يدعو إليه : وكثير من أحاديث الرافضة والخوارج من هذا القبيل .

٣ - التكبُّب وطلب الرزق : كبعض القُصَّاص الذين يتكسبون بالتحديث إلى الناس فيأتون بالقصص المسلية حتى يستمع الناس إليهم ويعطوهم ، كأبي سعيد المدائني .

٤ - التزلف إلى الحكام والسلاطين : بوضع ما يوافق فعلهم وأهواءهم كقصة غياث بن إبراهيم النخعي حيث وضع للمهدي في حديث « لا سبق إلا في نَصْلِ أو خُفٍّ أو حافِرٍ »^(٢) فزاد فيه « أو جناح »^(٣) وكان المهدي إذ

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (٤٧) والنكت (٨٣٩/٢) ونزهة النظر (٩٨) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجهاد / باب ما جاء في الرهان والسبق (١٧٠٠) عن أبي هريرة ؓ قال الترمذي

حديث حسن . ورواه أبو داود في الجهاد / باب السبق (٢٥٧٤) .

(٣) انظر قصة غياث مع المهدي وزيادة كلمة جناح في الموضوعات لابن الجوزي (٧٨/٣) .

ذاك يلعب بالحمام ، فأدرك المهدي الأمر فأمر بذبحها وقال أنا حملته على ذلك^(١) .

٥- التقرب إلى الله سبحانه وتعالى : أصحاب هذا القسم من شر أصناف الوضّاعين ؛ إذ هم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف ، فهم لم يتخرجوا من وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب ، احتساباً للأجر عند الله ، ورغبة في حصّ الناس على عمل الخير واجتناب المعاصي فيما زعموا ، وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون . وسبب كونهم أشدّ خطراً لخفاء حالهم على كثير من الناس^(٢) .

* ضوابط معرفة الحديث الموضوع :

من هذه الضوابط ما يأتي :

١- إقرار الواضع أنه وضع هذا الحديث كإقرار عمر بن صُبح الخرساني على نفسه بأنه وضع خطبة نسبها إلى رسول الله ﷺ ، وكإقرار ميسرة الفارسي بأنه وضع أحاديث في فضائل القرآن^(٣) .

هو : غياث بن إبراهيم النخعي . قال أحمد : ترك الناس حديثه . وقال الجوزجاني : كان فيما سمعت غير واحد يقول يضع الحديث . وقال البخاري : تركوه . انظر (ميزان الاعتدال ٥/ ٤٠٧) .

(١) توضيح الأفكار (٢/ ٦٩-٧٠) .

(٢) انظر الباعث الحثيث (٨٠-٨١) وانظر كتاب الموضوعات لابن الجوزي (٤/ ٣٧) .

(٣) انظر توضيح الأفكار (٢/ ٧١ هامش) عمر بن صُبح قال فيه ابن حبان : يضع الحديث . وقال الأزدي :

كذاب (ميزان الاعتدال ٥/ ٢٤٨) ، وانظر أحاديث فضائل السور في كتاب الموضوعات لابن الجوزي

(١/ ٢٣٩) .

٢- ركافة المعنى سواء انضم إلى ركة معناه ، ركة لفظه أم لم ينضم^(١) مثل حديث : «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً»^(٢) .

٣- قيام قرينة من حال الراوي على أن ذلك المروي موضوع ، مثاله : حديث غياث بن إبراهيم مع المهدي حين وضع كلمة «الجناح» في حديث السبق^(٣) .

٤- تكذيب الحس له ، كحديث «الباذنجان لما أكل له»^(٤) .

٥- مخالفة المروي دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي ، أو دليل العقل ، ويكون المروي مع ذلك غير قابل للتأويل ليوافق ما خالفه .

٦- اشتغال المروي على الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الهين اليسير ، أو يتضمن الوعد العظيم على الفعل الحقير وهذا كثير في أحاديث القصص^(٥) .

وإلى جانب هذه الضوابط قد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة نتيجة دراستهم حديث رسول الله ﷺ وحفظه ومقارنة طرقه فأصبحوا يعرفون

(١) المنار المنيف (٥٠) .

(٢) قال ابن القيم رحمه الله بعد هذا : ((وكان هذا الكذب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يُعط ثواب نبي واحد)) (ص ٥٠) .

(٣) توضيح الأفكار (٧١ / ٢) .

(٤) الباعث الخبيث (٥١) .

(٥) انظر في هذا المنار المنيف حيث توسع ابن القيم رحمه الله في ذلك . وراجع كتاب الموضوعات لابن الجوزي رحمه الله ، وانظر النكت (٨٣ / ٢) وما بعدها .

- لكثرة ممارستهم هذا - ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس من كلامه ، قال ابن الجوزي رحمه الله : «الحديث المنكر يقشعُ له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب»^(١) .

* حكم الوضع على الرسول ﷺ :

أجمع من يعتدّ بإجماعهم من المسلمين على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ ، ووضع الحديث افتراء عليه ، واعتبار ذلك من الكبائر .

أخذاً من قوله ﷺ في الحديث المتواتر : «من كذب عليّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢) أما من وضع في العقائد فقد ذهب البعض إلى تكفيره^(٣) .

* عدد الأحاديث المكذوبة :

لو ذهبنا نستقصي ما افتراه الوضّاعون ، ونسبوه إلى الرسول الله ﷺ لما أمكننا إحصاؤه فانظر مثلاً ما وضعه الزنادقة فقط . قال حماد بن زيد : «وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث» . وكانت الرافضة إذا اجتمعوا واستحسنوا شيئاً جعلوه حديثاً .

وحفظ الإمام أحمد رحمه الله ابنه خمسة عشر ألف حديث وقال : يا بُني

(١) انظر المختصر الوجيز (٢٧٣) وكتاب الموضوعات (١٠٣/١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم / باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١١٠)

ورواه مسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على النبي ﷺ (٣) عن أبي هريرة ؓ .

(٣) انظر لمحات في أصول الحديث (٣١٦) وتوضيح الأفكار مع هامشه (٧٢/٢ وما بعدها) .

هذه موضوعة ، فابدأ الآن بحفظ الصحيح .

ومع هذا نحمد الله أن حفظ دينه من عبث العابثين ، وتسلبت الوضّاعين .
قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الْحَفِظُونَ ﴾ ^{(١)(٢)} .

* معنى قولهم هذا الحديث لا يصح أو لا يثبت :

قد تجد بعض الأحاديث التي حكم عليها البعض بقولهم : هذا حديث لا يصح ، أو لا يثبت ، أو لم يصح ، أو لم يثبت ، أو ليس بصحيح ، أو ليس بثابت ، أو غير ثابت ، ونحو هذه التعابير ، إذا قالوه في كتب الضعفاء والمتروكين والوضّاعين ، أو كتب الموضوعات فالمراد به أن الحديث موضوع ، وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام فالمراد به نفي الصحة الاصطلاحية عنه فيمكن أن يكون حسناً أو ضعيفاً ^(٣) .

* من أمثلة الحديث الموضوع والذي لا أصل له ^(٤) :

١- أحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ .

٢- أحاديث في فضائل شهر رجب ، ومزية الصلاة فيه .

٣- أحاديث في حياة الخضر صاحب موسى عليه السلام .

(١) سورة الحجر آية (٩) .

(٢) انظر الباعث الحثيث (٧٦ وما بعدها) وعلوم الحديث ومصطلحه (٢٧٠) .

(٣) قواعد في علوم الحديث (٢٨٢ هامش) .

(٤) معنى قولهم : (لا أصل له) يطلق على أحد معنيين :

١- قال ابن تيمية معناه : ليس له إسناد .

٢- لا أصل له صحيحاً . فله إسناد لكن لا يصح . انظر كتاب (التحديث للشيخ بكر أبو زيد) .

٤- أحاديث في أبواب مختلفة منها :

أ- «أحبوا العرب لثلاث : لأنّي عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة عربي» .

ب- «اختلاف أمتي رحمة» .

ج- «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» .

د- «حبّ الدنيا رأس كل خطيئة» .

هـ- «حب الوطن من الإيمان» .

و- «خير الأسماء ما مُجِّد وعُبِّد» .

ز- «يوم صومكم يوم نحرکم» .

ح- «الحسود لا يسود» .

ومما لا أصل له :

أ- «إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج» .

ب- «تكبيرة الإحرام خير من الدنيا وما فيها» .

ج- «حاذوا بين المناكب والأكعب» .

د- «استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم»^(١) .

(١) انظر للاستزادة من هذه الأحاديث : كتاب الموضوعات لابن الجوزي، والمنار المنيف، والمقاصد الحسنة ، وكشف الخفاء ، وانظر الفتاوى الكبرى (١٨/ ١٢٢) وما بعدها و٣٧٥ وما بعدها .

* الأحاديث الموضوعة وكتب التفسير :

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها ، لا سيما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة ، ومن هؤلاء المفسرين ^(١) :

١- الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) .

٢- الواحدي (ت ٤٦٨هـ) .

٣- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) .

٤- البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) .

٥- الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) .

ولا يعني هذا عدم ثبوت شيء من فضائل سور القرآن الكريم بل هناك سور صحت أحاديث في فضائلها ^(٢) .

* مصنفات في الحديث الموضع :

كثرت التأليف في الأحاديث الموضوعة ومما اشتهر منها :

١- كتاب الموضوعات ، لابن الجوزي رحمه الله ، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن إلا أنه تساهل فيه ، بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح .

(١) تيسير مصطلح الحديث (٩٣) .

(٢) لمحات في أصول الحديث (٣١١) ، وراجع الرسالة المستطرفة (٥٩) وطبقات المفسرين (١/٦٦ ، ٢٤٨ ،

٢- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : للسيوطي وهو اختصار
لكتاب ابن الجوزي^(١).

٣- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع : للعلامة علي القاري الهروي
(ت ١٠١٤هـ) اقتصر فيه على ذكر الحديث الموضوع دون غيره .

٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للقاضي أبي عبد الله محمد
الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) .

هذا بالإضافة إلى ما صنفه العلماء في الأحاديث المشتهرة بين الناس
موضحين منزلة كل حديث من حيث القوة أو الضعف أو الوضع . فمن
تلك :

١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) . رتبته على حروف المعجم .

٢- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس للعجلوني (ت ١١٦٢هـ) رتبته على حروف المعجم^(٢) .

قال الحافظ العراقي في ألفيته^(٣) :

شُرُّ الضعيف الخبر الموضوع الكذب المخلوق المصنوع

(١) الرسالة المستطرفة (١١٢) .

(٢) المختصر الوجيز (٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦١ وما بعدها) ، وراجع ألفية السيوطي شرح الأثيوبي (١/ ٢٨٥) .

| | |
|----------------------------|-------------------------|
| و كيف كان لم يميزوا ذكره | لمن علم ما لم يبين أمره |
| والواضعون للحديث أضرب | أضربهم قوم لزهد نُسبوا |
| و يُعرف الوضع بالإقرار وما | نزل منزلته وربما |
| يعرف بالركة | |

* * *



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

خامساً

أنواع الأحاديث الدائرة بين الصحيح والحسن والضعيف :

١. المعنعن .
٢. المؤنن .
٣. المدرج .
٤. المسلسل .
٥. المهمل .
٦. المبهم .
٧. المصحف .
٨. المحرّف .
٩. المرفوع .
٩. الموقوف .
١٠. المقطوع .
١١. المسند .
١٢. المتصل .
١٣. العالي والنازل .
١٤. المتابع والشاهد .

خامساً

أنواع الأحاديث الدائرة بين الصحيح والحسن والضعيف

ذكرنا فيما سبق أنواع تختص بالضعيف ، ونتطرق هنا إلى عدد من الأنواع التي يشترك فيها الصحيح والحسن والضعيف ، فعندما تتوفر شروط الصحة يكون الحديث صحيحاً ، وعندما ينحف الضبط يكون حسناً وإلا فضعيف عند اختلال شروط الصحة . فمن تلك الأنواع :

أولاً : المعنعن

التعريف :

لغة : اسم مفعول من «عَنَّ» بمعنى قال : « عن ، عن » .

اصطلاحاً : ما يقال في سند الحديث عن فلان عن فلان من غير بيان لحصول التحديث والإخبار والسماع^(١) .

مثاله : ما رواه ابن ماجه قال :

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أسامة ابن زيد عن عثمان بن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «إن الله وملائكته يُصلُّون على ميامن الصفوف»^(٢) .

(١) انظر قواعد في علوم الحديث (٣٨) وتدريب الراوي (٢١٤ / ١) والموقظة (٤٤) وتوضيح الأفكار (٣٣٠ / ١).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف (٦٧٦) ورواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب فضل ميمنة الصف (١٠٠٥) وقال الألباني : ضعيف . برقم ١٦٦٨ (ضعيف الجامع) .

* حكم المعنعن :

اختلف العلماء في حكمه على قولين :

١- قيل أنه منقطع حتى يتبين اتصاله .

٢- الصحيح ما عليه الجمهور أنه متصل عند وجود الشرطين التاليين :

أ- ألا يكون المعنعن - بكسر العين الثانية - مدلساً .

ب- إمكان لقاء المعنعن لمن عنعن عنه ^(١) .

وعلى القول الأخير مشى مسلم بن الحجاج في صحيحه ^(٢) .

ثانياً : المؤنن

التعريف :

لغة : اسم مفعول من أنن ، بمعنى قال : « أن ، أن » بالتشديد والفتح .

اصطلاحاً : ما يقال في سند الحديث : حدثنا فلان أن فلاناً قال : كذا ، من غير بيان لحصول التحديث ^(٣) .

مثاله : نحو حدثنا مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب قال كذا ^(٤)

حكمه : الذي عليه جماهير العلماء أن (أن) كـ (عن) في السماع

(١) انظر تدريب الراوي (٢١٥/١) وقواعد في علوم الحديث (٣٨) مع حاشيته ، وجواهر الأصول (٢٩) والموقظة (٤٤-٤٦) .

(٢) انظر كلام النووي في : مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (٣٢/١) .

(٣) انظر فتح المغيث (١٥٩/١) ومعجم مصطلحات الحديث (حرف الميم) .

(٤) انظر المختصر الوجيز (١٦٤) .

بالشروط السابقة ، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع^(١) .

ثالثاً : المدرج

التعريف :

لغة : اسم مفعول من أدرج بمعنى أدخل : تقول أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمته إياه .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي يتضمن على زيادة ليست منه^(٢) .

* أقسام المدرج :

ينقسم المدرج إلى قسمين : إدراج في المتن ، وإدراج في الإسناد .

أولاً : الإدراج في المتن :

وهو إدخال شيء من كلام بعض الرواة في الحديث بلا فصل ، فيتوهم

أنه من كلام الرسول ﷺ وهذا النوع من الإدراج على ثلاثة أنواع :

أ- الإدراج في أول الحديث : وهو قليل الوقوع .

مثاله : ما رواه أبو هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : «أسبغوا الوضوء ،

ويل للأعقاب من النار»^(٣) فقلوه : «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي

(١) انظر توضيح الأفكار (١/٣٣٧-٣٣٨) وفتح المغيب (١/١٥٩) .

وانظر في المعنعن والمؤنن شرح ألفية السيوطي (١/١٥٢) .

(٢) انظر توضيح الأفكار (٢/٥١) ولمحات في أصول الحديث (٢٩٨) والمختصر الوجيز (١٧٨) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الوضوء / باب غسل الأعقاب (١٦٥) ورواه مسلم في كتاب الطهارة / باب

وجوب غسل الرجلين بكماهما (٢٥) .

هريرة^(١) .

ب- الإدراج في أثناء الحديث : وهو أقل من الأول .

مثاله : حديث عائشة في بدء الوحي « كان النبي ﷺ يتحنّث في غار حراء

- وهو التعبد - الليالي ذوات العدد »^(٢) فقول : « وهو التعبد » مدرج من كلام الزهري^(٣) .

ج- الإدراج في آخر الحديث وهو الغالب .

مثاله : ما ورد في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً : « للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبرُّ أُمِّي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »^(٤) .

فهذا مما يتبيّن فيه بداهة أن قوله : « والذي نفسي بيده » إلخ ، مدرج من قول أبي هريرة لإستحالة أن يقوله النبي ﷺ ؛ لأن أُمّه ماتت وهو صغير ، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرّق وهو أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام^(٥) .

(١) انظر الباعث الحثيث (٧٠) وتدريب الراوي (١/ ٢٧٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي / رقم الحديث (٣) ، ورواه مسلم في كتاب الإيمان / باب بدء الوحي إلى رسول ﷺ (٢٥٢) .

(٣) تدريب الراوي (١/ ٢٧١) وتيسير مصطلح الحديث (١٠٥) .

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان / باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده (٤٤) .

(٥) الباعث الحثيث (٧١) .

ثانياً : الإدراج في الإسناد : وهو : ما غيرَ سياقِ سنده ^(١) .

وهذا النوع له ثلاث صور هي :

١ - أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنه راوٍ آخر فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبيّن الخلاف .

مثاله : ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحذب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال : قلت : يا رسول الله ، أيُّ الذنب أعظم ^(٢) ؟ .. الحديث .

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش ، مع أن واصلاً يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ولا يذكر فيه (عمرو ابن شرحبيل) وهكذا رواه شعبة ، وغيره عن واصل ، وقد رواه يحيى القطان عن الثوري بالإسنادين مفصلاً وروايته أخرجه البخاري .

٢ - أن يكون الحديث عند راوٍ بإسناد ، وعنده حديث آخر بإسناد غيره ، فيأتي أحد الرواة ويروي عنه الحديثين بإسناده ويدخل فيه الحديث الآخر ، أو بعضه من غير بيان .

(١) انظر نزهة النظر (١٠٠) وتيسير مصطلح الحديث (١٠٣) .

(٢) رواه الترمذي كتاب التفسير باب من سورة الفرقان (٣١٨٢) وقال الترمذي حديث حسن غريب .
وتمام الحديث : قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » . قال : قلت ثم ماذا ؟ قال : « أن تزني بحليلة جارك » .
وهذا الحديث عند البخاري ومسلم من غير هذا الطريق .

مثاله : حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً :
« لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا »^(١) الحديث .

فقوله : « ولا تنافسوا » أدرجه ابن أبي مريم وليس من هذا الحديث بل هو من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .
٣- أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك .

مثاله : ما رواه ابن ماجة عن إسماعيل الطليحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً :
« من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار »^(٢) .

قال الحاكم : دخل ثابت على شريك وهو يمل ويقول : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه . فظن ثابت أنه من ذلك الإسناد فكان يحدث به^(٣) .

(١) رواه مالك في باب ما جاء في المهاجرة تنوير الحوالك (٣/ ١٠٠) .

(٢) رواه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة / باب ما جاء في قيام الليل رقم الحديث (١٣٣٣) ، وقال الألباني :

ضعيف رقم الحديث (٥٨١٦) ضعيف الجامع الصغير .

(٣) الباعث الحثيث (٧١-٧٣) .

ومع خفاء بعض صور الإدراج وغموضها إلا أن جهابذة المحدثين عرفوا ذلك وحكموا عليه^(١).

* أسباب الإدراج :

من الأسباب الداعية إلى الإدراج في المتن ما يلي :

١- أن يقصد الراوي بيان حكماً شرعياً من كلام النبي ﷺ قبل تمام الحديث .

٢- بيان حكم شرعي أو نحو ذلك يمهد له الراوي بقول النبي ﷺ .

٣- تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث^(٢) .

* حكم الإدراج :

يختلف حكمه باختلاف حالات الإدراج فمن ذلك :

١- الإدراج في الحديث لتفسير شيء فيه ، لا بأس به ، وقد فعله الزهري رحمه الله .

٢- إذا وقع من الراوي خطأ من غير عمد لا حرج فيه ما لم يكثر خطؤه .

٣- إذا وقع الإدراج عمداً من الراوي فإنه حرام كله باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول^(٣) .

(١) لمحات في أصول الحديث (٣٠٢) .

(٢) انظر توضيح الأفكار (٥٢/٢) وعلوم الحديث (٢٤٧) .

(٣) انظر تدريب الراوي (١/٢٧٤) وتوضيح الأفكار (٦٦/٢) والباعث الحثيث (٧٣) .

والحديث المدرج من الأحاديث التي يشترك فيها الصحيح والحسن والضعيف^(١).

* مصنفات في المدرج :

من المصنفات فيه ما يلي :

١- الفصل للوصل المدرج في النقل^(٢) : للخطيب البغدادي .

٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج : لابن حجر . وهو اختصار لكتاب الخطيب السابق وزيادة عليه .

٣- المَدْرَج إلى المَدْرَج : للسيوطي . استخلصه من كتاب ابن حجر ، اقتصر فيه على مدرج المتن^(٣) .

رابعاً : السلسل

التعريف :

لغة : اسم مفعول من السَّلْسَلَة ، وهي إيصال الشيء بالشيء ، ومنه سلسلة الحديد .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي اتفق رجاله وتتابعوا على صفة واحدة ، أو

(١) انظر لمحات في أصول الحديث (٣٠٤) وعلوم الحديث (٢٤٨) .

(٢) سباه ابن كثير رحمه الله (فصل الوصل ...) مختصر الحديث (٧٠) .

(٣) انظر تدريب الراوي (١/٢٤٧) وتوضيح الأفكار (٢/٦٦) ، والمختصر الوجيز (١٨١) هامش ،

وراجع في المدرج شرح ألفية السيوطي (٢٧٣-٢٨٤) حيث بسط القول فيه .

حال واحدة سواء كانت قولية أو فعلية ، أو قولية وفعلية معاً^(١) .

* توضيح التعريف :

هو أن تتكرر في سند الحديث عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كل راوٍ عن من فوقه في السند حتى ينتهي السند إلى النبي ﷺ ، سواء كان التماثل في صيغ الأداء ، أو في عبارات قالها كل راوٍ للحديث ، كقول كل راوٍ : سمعت فلاناً ، أو حدثني وشبك بيدي ، أو حدثني يوم عيد ، أو اتفاق أسماء الرواة ، أو أسماء آبائهم

فلو كل راوٍ روى الحديث وكرر « حدثني » إلى منتهى السند لسمي مسلسلاً لتكرار هذه الصيغة من الرواة^(٢) .

* أمثلة التسلسل :

للمسلسل أمثلة متعددة منها :

١ - مثال المسلسل بالصفة القولية :

الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف : وهو ما ورد عن عبدالله بن سلام قال : قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا : لو نعلم أي الأعمال أقرب إلى الله لعملناه ، فأنزل الله عز وجل^(٣) : ﴿ سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي

(١) انظر توضيح الأفكار (٢/ ٤١٤ مع الهامش) وتدريب الراوي (٢/ ١٨٧) .

(٢) انظر علوم الحديث (٢٤٩) وعقود الدرر (٥١) وجواهر الأصول (٢/ ٣٧) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب التفسير / باب سورة الصف رقم الحديث (٣٣٠٩) .

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ يَقُولُوا
مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ . قال ابن سلام : فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا .
فكل من روى الحديث قال : « فقرأها فلان هكذا » .

٢- مثال المسلسل بالحال القولية :

حديث معاذ بن جبل أنه ﷺ قال له : « يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل
صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك » ^(١) .
فهذا الحديث تسلسل بقول كل راو من رواه : « وأنا أحبك فقل » .

٣- مثال المسلسل بأحوال الرواة قولاً وفعلاً :

حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى
يؤمن بالقدر خيره وشره ، وحلوه ومره » ، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته
وقال : « آمنت بالقدر خيره وشره ، وحلوه ومره » ^(٢) .

فكل واحد من رواة هذا الحديث عندما ينتهي من روايته يمسك لحيته
ويقول : « آمنت بالقدر خيره وشره .. » الحديث كما فعل النبي ﷺ .

٤- مثال المسلسل باتفاق الرواة على صيغ الأداء :

أي أن كل راو للحديث يقول مثلاً ، سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً ، أو
حدثنا فلان قال : حدثنا فلان هكذا إلى آخر السند ، وغير ذلك من صيغ

(١) رواه النسائي في كتاب السهو / باب نوع آخر من الدعاء (٣ / ٤٥) .

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٥١) .

الأداء^(١) .

قال الحاكم : سمعت أبا الحسن بن علي الحافظ يقول : سمعت علي بن سالم الأصبهاني يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : سمعت أبا عون الثقفي يقول : سمعت عبد الله بن شداد يقول : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول «الوضوء مما مسّت النار» ، قال : فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له ، فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثتني أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة فانتشل عظمًا ، أو أكل كتفًا ، ثم صلى ولم يتوضأ^(٢) .

فهذا الحديث تسلسل بقول كل راوٍ صيغة «سمعت» إلى آخر السند^(٣) .

* ميزاته :

من مزايا التسلسل في الحديث ما يلي :

١ - اشتماله على مزيد الضبط من الرواة^(٤) .

(١) انظر توضيح الأفكار (٢/ ٤١٥) .

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٤٩) .

(٣) انظر في أمثلة التسلسل في كل من (معرفة علوم الحديث ٤٩ وما بعدها) ، وتدريب الراوي (٢/ ١٨٧ وما

بعدها) والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٨٥) .

(٤) التبصرة والتذكرة (٢/ ٢٨٩) .

٢- الاقتداء بالنبي ﷺ في فعله وقوله كالقبض على اللحية ونحوه^(١).

٣- البعد عن التدليس والانقطاع^(٢).

* أين يقع التسلسل ؟

يقع التسلسل في سند الحديث فقط أما المتن فلا يقع به تسلسل^(٣).

* الحكم على الحديث المسلسل :

في الحديث المسلسل الصحيح والحسن والضعيف ، وقلما يسلم من ضعف في وصف التسلسل، لا في أصل المتن ؛ لأنه قد صحت متون أحاديث كثيرة ولم تصح روايتها بالتسلسل^(٤).

* أصبح المسلسلات :

قال ابن حجر رحمه الله : أصبح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف^(٥).

* عدد المسلسلات :

قال الكتاني : مجموع الأحاديث المسلسلة يزيد على أربعمئة حديث^(٦).

(١) توضيح الأفكار (٢/ ٤١٥).

(٢) اختصار علوم الحديث (١٥٤).

(٣) توضيح الأفكار (٢/ ٤١٥ هامش).

(٤) انظر اختصار علوم الحديث (١٥٤) والباعث الخبيث (١٥٤).

(٥) انظر تدريب الراوي (٢/ ١٨٩) وتوضيح الأفكار (٢/ ٤١٥) هامش.

(٦) الرسالة المستطرفة (٦٤).

* كتب في السلسل :

من مصنفات المسلسلات ما يلي :

١- المسلسلات الكبرى للسيوطي جمع فيها (٨٥) حديثاً .

٢- جياذ المسلسلات له أيضاً .

٣- الجواهر المكلفة في الأخبار المسلسلة . للسخاوي^(١) .

خامساً : الإهمال

التعريف :

لغة : اسم مفعول من الإهمال : بمعنى الترك كأن الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره .

اصطلاحاً : هو أن يروي الراوي عن اثنين متفقين في الاسم فقط ، أو متفقين في الاسم واسم الأب ، أو نحو ذلك ولم يتميزا بما يخص كلاً منهما^(٢) .

حكمه : إذا كان المروي عنهما أحدهما ثقة ، والآخر ضعيفاً فإن الإهمال يضر بالحديث ، ويحكم على الحديث بالضعف عند عدم إمكان معرفة المروي عنه لاحتمال كون المروي عنه هو الضعيف .

أما إذا كان الراويان ثقتين فلا يضر الإهمال بصحة الحديث لأن أياً منهما كان المروي عنه فالحديث صحيح .

(١) الرسالة المستطرفة (٦١-٦٤) .

(٢) انظر قواعد في علوم الحديث (٤٥) ومعجم المصطلحات (حرف الميم) .

مثاله :

١- مثال ما إذا كان الراويان ثقتين : ما وقع للبخاري من روايته عن (أحمد) عن ابن وهب .

فإن أحمد هذا : إما أحمد بن صالح ، أو أحمد بن عيسى ، وكلاهما ثقة فلا يضر الإهمال حينئذ^(١) .

٢- مثال إذا كان أحد الراويين ثقة والآخر ضعيفاً : كالرواية عن سليمان بن داود فيُحتمل : سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة . ويُحتمل سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف .

فأنت إذا رأيت الراوي الذي يأخذ عن الخولاني واليمامي معاً ويحدث عن (سليمان بن داود) ولم يذكر النسبة لأيهما فلا تحكم على الحديث بالصحة، أو الضعف لأول نظرة .

لإمكان أن يكون المروى عنه سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة فيكون الحديث صحيحاً ، أو سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف فيكون الحديث ضعيفاً ، أما إن كانا ثقتين فلا يضر الإهمال .

سادساً : المُبْهَم

التعريف :

لغة : اسم مفعول من الإبهام ضد الإيضاح .

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (٢١٢) ونزهة النظر (١٢٦) .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي جاء في سنده راوٍ ولم يُسَمَّ ، أو في متنه رجل أو امرأة لم يصرح باسمه^(١) .

أقسامه : ينقسم المبهم إلى قسمين هما :

١ - الإبهام في السند :

كأن يقول حدثني رجل ، أو حدثني امرأة ، أو عن عمي فلان ، أو عن فلان ، أو عن أخي فلان ، أو عن شيخ ، أو عن بعضهم .

قال الخطيب أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر قال حدثنا الحسين بن عمر الضراب قال حدثنا حامد بن محمد بن شعيب قال حدثنا سريج بن يونس قال حدثنا مروان بن معاوية قال : أخبرني (شيخ) عن حميد بن هلال العدوي عن عبد الله بن مطرف قال : كان رسول الله ﷺ من أقل الناس غفلة ، وكان إذا أمسى يقول : «أمسينا وأمسى الملك لله والعزة لله رب العالمين أسألك من خير هذه الليلة نورها وبركتها وطهورها وهداها ومعافاتها..» الحديث^(٢) .

فلفظ الشيخ الوارد في السند مجهول الاسم^(٣) .

٢ - الإبهام في المتن :

كحديث أنس أن رسول الله ﷺ رأى حبلاً ممدوداً بين ساريتين في المسجد

(١) انظر تفسير مصطلح الحديث (٢١٣) وتوضيح الأفكار (٢/ ٤٩٧) .

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية (٣٧٤) .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

فسأل عنه ، فقالوا : « فلانة تصلي فإذا غلبت تعلقت » فلانة مبهمة^(١) .
 قال ابن كثير رحمه الله عن هذا النوع : « إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة
 الحكم من الحديث ولكنه شيء يتحلّى به كثير من المحدثين وغيرهم »^(٢) .
 حكمه : يختلف الحكم بنوع الإبهام في الحديث فمن ذلك :

١ - الإبهام في الإسناد :

يجعل الحديث ضعيفاً حتى لو قال الراوي حدثني الثقة لأنه قد يكون ثقة
 عنده وليس ثقة عند غيره ، أما إبهام الصحابي فلا يضر عند جمهور العلماء
 لأنهم عدول .

٢ - الإبهام في المتن :

يجوز الاحتجاج به ما دام مستوفياً لشروط الصحة أو الحسن ، فإن ذلك
 لا يؤثر في درجته^(٣) .

* طريق معرفة الاسم المبهم :

يعرف بأحد أمرين :

١ - عن طريق رواية أخرى صرحت باسم المبهم .

٢ - تنصيب أهل السير أن المبهم فلان^(٤) .

(١) جواهر الأصول (١٢٨) .

(٢) فتح المغيث (٣/ ٢٧٤) واختصار علوم الحديث (٢١٤) .

(٣) انظر توضيح الأفكار (٢/ ٤٩٧) ونزهة النظر (١٠٦) .

(٤) انظر فتح المغيث (٣/ ٣٧٦) وتدريب الراوي (٢/ ٣٤٣) .

* كتب صنف في الحديث المبهم :

صنّف العلماء في المبهمات منهم : النووي ، والخطيب البغدادي ، وابن حجر العسقلاني وغيرهم ، ومن أجمعها وأحسنها كتاب : المستفاد من مبهمات المتن والإسناد^(١) .

سابعاً : المصحف

اهتم المحدثون اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث خشية التبديل والتحريف، كما اهتموا بمعرفة الأسماء المتشابهة ، وبيّنوا أعجامها ، وشكلها حتى لا يلتبس اسم بآخر ، وبخاصة أنها ليست مما يعرف بالقياس ، وليس للعقل مجال للاجتهاد فيها ، فمن لا يضبط قد يخلط بعضها في بعض^(٢) .

فمعرفة المصحف مما تمس حاجة المحدثين بل سائر العلماء إليه فإنه من مزلق أقدام الفحول ، وكم نقل العلماء عن السادة الأعلام من التصحيفات الغربية ، ولا سيما الأعلام التي ليس للذهن فيها مجال^(٣) .

* تعريف المصحف :

لغة : اسم مفعول : من التصحيف وهو الخطأ في قراءة الصحيفة .
اصطلاحاً : ما عُرِّف فيه لفظ الكلمة المتعارف عليها إلى غير ما رواها الثقة .

(١) انظر تدريب الراوي (٢/٣٤٢) وتيسير مصطلح الحديث (٢١٥) .

(٢) المختصر الوجيز (١٨١) .

(٣) توضيح الأفكار (٢/٤١٩) هامش .

* توضيح التعريف :

أي أن تأتي الكلمة على معنى معروف ثم يرويه الراوي بنفس الرسم إلا أنه غيّر نقط الكلمة أو حرفاً كأن يبدل الراء زاي ، أو النون باء ، أو الجيم خاء ، ونحو ذلك ، أو يغير رسم الكلمة مما يتغير معه المعنى : مثل : «ستاً» يصحّفها «شيئاً» «واحتجر» يصحّفها «احتجم»^(١) .

* أين يقع التصحيف من الحديث ؟

قد يقع التصحيف في سند الحديث ، وقد يقع في متنه وهو الأكثر من أمثله ما يلي :

١ - مثال التصحيف في السند :

ما وقع للإمام المحدث يحيى بن معين في حديث شعبة عن العوام بن مَرَجَم - (بالراء) المهملة و(الجيم) الموحدة - عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لَتُؤَدَّنَ الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يُقاد للشاة الجِلحاء من الشاة القرناء»^(٢) .

فإن يحيى رحمه الله قد صحّفه إلى (العوام بن مزاحم) بالزاي الموحدة والحاء المهملة .

ومنه عتبة بن النُّدُر - بالنون المضمومة والذال المهملة المشددة المفتوحة -

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) رواه مسلم من طريق أبي هريرة رضي الله عنه .

صفحه ابن جرير الطبري : بالوحدة - أي الباء - والمعجمة - أي الذال - فقال : (ابن البذر) .

٢- مثال التصحيف في المتن :

ما وقع للإمام وكيع بن الجراح في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال : «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر»^(١) .
فقد صفه وكيع فقال : «يشققون الخطب» بالحاء المهملة المفتوحة . بدل الحاء المعجمة المضمومة .

ومنه أيضاً : حديث «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» صفه الصولي فقال : «شيئاً» بالشين المعجمة والياء بدل «ستاً» بالسين المهملة .
ومنه أيضاً : ما رواه الحاكم بسنده أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحديث شيخ لهم يعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال : «يا أبا عُمير ، ما فعل البعير» بدل : «يا أبا عمير ، ما فعل النُّغَيْر»^(٢) فصحف النُّغَيْر - بالنون والغين والياء - وهو تصغير النُّغَيْر أي البلبل . إلى «البعير» بالباء والعين والياء^(٣) .

(١) عزاه الألباني في ضعيف الجامع (٤٦٨٧) إلى مسند الإمام أحمد ، وقال ضعيف جداً .
(٢) انظر معرفة علوم الحديث (١٩١) حديث (النُّغَيْر) رواه البخاري في كتاب الأدب / باب الدُّعابة مع الأهل (٦١٢٩) ، ورواه مسلم في كتاب الأدب / حديث رقم (٣٠) .
(٣) للاستزادة من الأمثلة انظر : توضيح الأفكار (٤١٩/٢-٤٢٢) وتدريب الراوي (١٩٣/٢-١٩٤) والتبصرة والتذكرة (٢٩٦/٢) ومعرفة علوم الحديث (١٩١-١٩٨) .

* أسباب التصحيف :

من الأسباب المؤدية إلى ذلك :

أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف ، والكتب ولم يأخذوه من أفواه الشيوخ والمدرسين ، وكانت الكتابة العربية تكتب عهداً طويلاً من غير نقط للحروف ، ولا عناية بالترقية بين المشتبه منها .

لهذا وقع الخطأ عند القراءة ، فكانوا يسمونهم «الصحفيين» أي الذين يقرؤون في الصحف ، ثم تطور هذا اللفظ حتى أصبح يقال لمن أخطأ «قد صحف» أي فعل مثل ما يفعل قراء الصحف^(١) .

وقد قيل : «من كان شيخه كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه» .

* اعتذار عمن وقع في التصحيف من جهابذة العلماء :

قال ابن الصلاح رحمه الله : «وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعدار لم ينقلها ناقلوه» .

وقال أحمد رحمه الله : «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»^(٢) .

* أثر التصحيف على الراوي :

١ - إذا كان التصحيف لا يحصل من الراوي إلا نادراً فإنه لا يقدح في ضبطه ؛ لأنه لا يسلم أحد من الخطأ والتصحيف القليل .

(١) توضيح الأفكار (٢/ ٤٢٠) وانظر الباعث الحثيث (١٥٥) .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٤٠، ١٤٣) وتدريب الراوي (٢/ ١٩٥) .

٢- إذا كان التصحيف يقع منه بكثرة فحكمه بعكس الأول^(١) .

* حكم المصحف :

ذهب البعض إلى أن المصحف من قسم الحديث المردود^(٢) .

والبعض الآخر ذهب إلى أنه مشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .
فيقال له حديث صحيح صحفه فلان ، وهذا حديث حسن وقع فيه
تصحيف^(٣) .

* كتب في الحديث المصحف :

حكى العلماء كثيراً من الأخطاء التي وقعت للرواة في الأحاديث وغيرها
ومما اشتهر منها :

١- كتاب التصحيف للدارقطني : أورد فيه كل تصحيف وقع للعلماء
حتى في القرآن .

٢- كتاب التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه . للإمام أبي أحمد
العسكري الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢هـ)^(٤) .

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث (١١٦) .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (١١٤) جعل المصحف في مبحث الحديث المردود .

(٣) علوم الحديث (٢٦١) .

(٤) انظر تدريب الراوي (١٩٥/٢) والباعث الحثيث (١٥٦) .

ثامناً : المحرّف

تعريفه :

هو ما كان التغيير فيه في الشكل - أي ضبط حركاته - كسَلِيم ، وسَلِيم .

مثاله :

حديث جابر: «رُمي أبيّ يوم الأحزاب على أكتفَيْهِ ، فكواه الرسول ﷺ» .
صَحَّفَهُ بعضهم فقال : «أبي» بالإضافة ، وإنما هو أبي بن كعب ، أما
أبو جابر فقد استشهد قبل ذلك في يوم أُحُد^(١) .

* الفرق بين المصحّف والمحرّف :

كان المتقدمون رحمهم الله من نقاد الحديث لا يفرقون بين المصحف
والمحرّف . لكن المتأخرين من الحفاظ مالوا إلى التفرقة بينهما ، وإن كانت
تفرقتهم لفظية شكلية .

فابن حجر رحمه الله يرى : أن ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير
النقط مع بقاء صورة الحظ سمي مصحفاً ، وما كان التغيير في التشكيل
بالحركات مع سلامة الحروف سمي محرّفاً^(٢) .

قال السيوطي رحمه الله :

فَمَا يُغَيَّرُ نُقْطُهُ مَصْحَفٌ أَوْ شَكْلُهُ لَا أَحْرَفٌ مُحَرَّفٌ^(٣) .

(١) المختصر الوجيز (١٨٣) .

(٢) انظر علوم الحديث (٢٥٤-٢٥٥) وتدريب الراوي (١٩٥/٢) ونزهة النظر (١٠٢) .

(٣) انظر شرح الفية السيوطي (١٦١/٢) وراجع المصحف والمحرّف في هذا المرجع (١٦٥-١٦٥) .

تاسعاً : المرفوع

تعريفه :

لغة : اسم مفعول من فعل بمعنى «رَفَعَ» ضد «وَضَعَ» .
اصطلاحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة أو هماً^(١) .
سبب التسمية : سمي بذلك لعلو مرتبته برفعها إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي ﷺ .

توضيح التعريف :

أي ما نسب أو ما أسند إلى النبي ﷺ سواء كان هذا المضاف قولاً للنبي ﷺ أو فعلاً أو تقريراً ، أو صفة ، وسواء كان المضيف هو الصحابي أو مَنْ دونه ، متصلاً كان أو منقطعاً . فيدخل فيه المرفوع ، والموصول ، والمرسل ، والمتصل والمنقطع^(٢) .

مثاله : بالنظر إلى التعريف نجد أنه اشتمل على أحوال النبي ﷺ فإليك مثلاً لكل نوع :

١ - المرفوع من القول :

مثل أن يقول الصحابي: سمعت النبي ﷺ يقول كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا . أو أمرنا بكذا...

(١) توضيح الأفكار (١/ ٢٥٤) .

(٢) انظر المرجع السابق ، والغاية (١/ ٢٦٣) والتبصرة والتذكرة (١/ ١١٧) .

أو يقول غير الصحابي : قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو نحو ذلك .

٢- المرفوع من الفعل :

مثل قول الصحابي : رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل كذا ، أو كان رسول الله ﷺ يفعل كذا .

٣- المرفوع من التقرير :

مثل قول الصحابي : فعلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا ، أو فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ولم يُنكر عليه ، كأكل الضبّ عند النبي ﷺ مع عدم الإنكار على الآكل^(١) .

٤- المرفوع من الصفة :

قول الصحابي وغيره «كان النبي ﷺ أحسن الناس خُلُقاً»^{(٢)(٣)} .

* * *

(١) علوم الحديث ومصطلحه (٢١٧) .

(٢) رواه مسلم في كتاب المساجد/ باب جواز الجماعة في النافلة رقم الحديث (٦٧) عن أنس بن مالك ﷺ

(٣) انظر السنة وحجيتها في أول هذا الكتاب .

فصل

في المرفوع حكماً

ما تقدم الكلام عنه من المرفوع يعتبر مرفوعاً صريحاً لإضافته إلى النبي ﷺ بعبارات صريحة كقال رسول الله أو سمعته يقول

لكن هناك أحاديث عند التدقيق والتمحيص يدرك الناظر إليها أن لها حكم الرفع مع أنها في اللفظ والشكل من الموقوف؛ لهذا أطلق عليها العلماء «المرفوع حكماً» لأخذها حكم المرفوع إلى الرسول ﷺ فمثلاً قول الصحابي «كنا نؤمر» أو «نُهينا عن كذا» أو «من السنة كذا» ينصرف إلى من إليه الأمر والنهي وهو الرسول ﷺ (١).

* صور المرفوع حكماً :

للمرفوع حكماً صور متعددة تتضح من خلال التمثيل لها كالتالي :

١ - قول الصحابي من السنة كذا : كقول علي ﷺ : «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة» (٢) رواه أبو داود .

فهذا مرفوع حكماً لأنه لا يريد إلا سنة الرسول ﷺ وهو المتبادر إلى الفهم، إلا إذا قيد الصحابي لفظ السنة بقوله مثلاً «سنة العُمَريين» بضم العين وفتح الميم .

(١) انظر التبصرة والتذكرة (١/١٢٦) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة / باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (٧٥٦) .

٢- قول الصحابي أمرنا ، أو نُهينا ، أو حُرِّم علينا ، أو أُبيح لنا . وغيرها مما لم يُسمِّ فاعله ؛ لأن مطلق هذه الألفاظ ينصرف إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول ﷺ .

فعن أم عطية رضي الله عنها قالت^(١) : «أمرنا أن نُخرج في العيدين العواتق ذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين»^(٢) ، وعنها «نُهِينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا»^(٣) فحديثنا أم عطية مرفوعان حكماً .

٣- من المرفوع حكماً قول الصحابي كنا نقول ، أو نفعل كذا ... إذا قيده بزمان الرسول ﷺ كقول جابر رضي الله عنه : «كنا نعزل على عهد رسول ﷺ والقرآن ينزل»^(٤) متفق عليه ، فهذا الحديث يشعر أن الرسول ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه .

أما إذا وردت تلك العبارات ولم يصفها الراوي إلى عهد الرسول ﷺ فهو موقوف^(٥) .

٤- ومنه قول الصحابي : كنا لا نرى بأساً بكذا وكذا في حياة الرسول ﷺ ،

(١) رواه البخاري في كتاب العيدين / باب خروج النساء والحيض إلى المصل (٩٧٤) ورواه مسلم في كتاب العيدين باب إياحة خروج النساء في العيدين (١٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز / باب اتباع النساء الجنائز (١٢٧٨) ، ورواه مسلم في كتاب الجنائز / باب نهي النساء عن اتباع الجنائز (٣٤) .

(٣) انظر : توضيح الأفكار (٢٦٩/١) والتبصرة والتذكرة (١٢٦/١) مع فتح الباقي .

(٤) رواه البخاري في كتاب النكاح / باب العزل (٥٢٠٩) ورواه مسلم في كتاب النكاح / باب حكم العزل (١٣٦) .

(٥) انظر توضيح الأفكار (١٧٣/١) والمختصر الوجيز (١٩٢) .

أو كانوا يقولون ، أو يفعلون ، أو لا يرون بأساً بكذا ، في حياته ﷺ ، فهذا كله مرفوع حكماً سواء قاله الصحابي في حياة الرسول ﷺ أم بعد وفاته .

٥- ومنه قول راوي الحديث عن الصحابي : يرفع الحديث ، أو يبلغ به ، أو ينميه ، أو رواية^(١) .

فمن ذلك ما رواه البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما : «الشفاء في ثلاث : شربة عسل ، وشطرة محجم ، وكية نار . وأنهى أمتي عن الكي»^(٢) رفع الحديث .

أما إن قيل عن التابعي يرفع الحديث فهو مرفوع لكنه مرسل .

وعن أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ قال : «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة»^(٣) قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمي الحديث^(٤) .

٦- ومن المرفوع حكماً أيضاً قول الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه مجال :

كقول ابن مسعود ﷺ : «من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(٥) .

(١) انظر المرجع السابق ، وجواهر الأصول (٢٨) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الطب / باب الشفاء في ثلاث (٥٦٨١) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان / باب وضع اليمنى على اليسرى (٧٤٠) .

(٤) انظر التبصرة والتذكرة (١٣٣-١٣٥) مع فتح الباقي ، والغاية شرح الهداية (١/٢٦٥) .

(٥) رواه الحاكم في المستدرک كتاب الإيمان رقم الحديث (١٥) .

وكقول أبي هريرة رضي الله عنه : «ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله»^(١) .
قال الحافظ العراقي :

قول الصحابي «من السنة» أو نحو «أمرنا» حكمه الرفع ولو
بعد النبي قاله بأعصر على الصحيح وهو قول الأكثر
وقوله «كنا نرى» إن كان مع عصر النبي من قبيل ما رفع^(٢)
وقولهم يرفعه ويبلغ عنه رواية ينميه رفع فانتبه^(٣)

عاشراً : الموقف

تعريفه :

لغة : اسم مفعول من «الوقف» .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير^(٤) .

توضيح التعريف :

أي ما تُنسب إلى الصحابي من قوله أو فعله ، أو إقراره لفعل حدث
بحضرته سواء كان السند من الراوي إلى الصحابي متصلاً ، أو منقطعاً

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح / باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (٥١٧٧) ورواه مسلم في كتاب النكاح / باب الأمر بإجابة الدعوة (١١٠) . للاستزادة من صور المرفوع حكماً وأمثلتها انظر : التبصرة والتذكرة (١/ ١٢٥-١٤٤) مع فتح الباقي ، مقدمة ابن الصلاح (٢٣-٢٥) وشرح الكوكب المنير (٢/ ٤٨٣ وما بعدها) وانظر مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٣)، وفتح المغيث (١/ ١٠٧-١٢٧)، والتقييد والإيضاح (٦٦/ ٦٨) .

(٢) فتح المغيث (١/ ١٠٧) .

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ١٣٣) .

(٤) انظر مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٩) وقواعد في علوم الحديث (٤١) .

فالمعتبر أن يضاف إليه .

سبب التسمية : سُمِّي بذلك لأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يرفعه إلى الرسول ﷺ فسمي موقوفاً^(١) .

أمثله : لتعدد صور الموقوف تتعدد أمثله فمن ذلك :

١- مثال قول الصحابي : ما ورد عن علي بن أبي طالب ؓ قال : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله »^(٢) .

٢- مثال فعله : ما رواه البخاري : « وأُمَّ ابن عباس وهو متيمم »^(٣) .

٣- مثال تقريره : كقول بعض التابعين مثلاً : « فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علي »^(٤) .

قال الحافظ رحمه الله^(٥) :

وسمَّ بالموقوف ما قصرته بصاحب وصلت أو قطعته

الحادي عشر : المقطوع

تعريفه :

لغة : اسم مفعول من « قَطَعَ » ضد « وصل » .

(١) تيسير مصطلح الحديث (١٣٥) .

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم / باب من خص بالعلم قوماً دون قوم ، وانظر ضعيف الجامع الصغير (٢٧٠١) ذكر الألباني وقفه على علي ؓ .

(٣) رواه البخاري في كتاب التيمم باب / الصعيد الطيب وضوء المسلم باب رقم (٦) .

(٤) تيسير مصطلح الحديث (١٣٠-١٣١) .

(٥) فتح المغني (١/١٠٣) .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى التابعي : أو من دونه من قول أو فعل ، أو تقرير^(١) .

توضيح التعريف :

أي ما نُسب أو أُسند إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل ، سواء كان متصلاً بإسناده ، أو منقطعاً^(٢) .

سبب التسمية : سمي بذلك لأن الراوي وقف بروايته عند التابعي ولم يتجاوز بها إلى من بعده من الصحابي أو الرسول ﷺ ، فلبُعد ما بين التابعي والرسول ﷺ سُمي مقطوعاً .

* الفائدة من كتابة المقاطيع :

قال ابن حجر رحمه الله : «ذكر الخطيب أن الفائدة في كتابة المقاطيع ، ليتخير المجتهد من أقوالهم ، ولا يخرج عن جملتهم» والله أعلم^(٣) .

* أمثلة المقطوع :

١ - مثال القول : عن الحسن البصري أنه قال في الصلاة خلف المبتدع : «صَلِّ ، وعليه بدعته»^(٤) رواه البخاري . وعن ابن سيرين : «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» رواه مسلم^(٥) .

(١) انظر جواهر الأصول (٤٣) وعلوم الحديث (٢٠٩) والغاية (١/ ٢٧٩) وفتح المغيث (١/ ١٠٦) .

(٢) انظر شرح مقدمة مسلم للنووي (١/ ٣٠) ونزهة النظر (١٢٠) .

(٣) النكت (٢/ ٥١٤) .

(٤) في كتاب الأذان / باب إمامة المفتون والمبتدع رقم الباب (٥٦) .

(٥) وانظر سنن الدارمي المقدمة / باب في الحديث عن الثقة رقم الأثر (٤١٩) .

٢- مثال الفعل : قول إبراهيم بن محمد بن المتشر : «كان مسروق يُرخي الستريته وبين أهله ، ويقبل على صلاته ، ويخلّيهم وديناهم»^(١) .

حكم المقطوع والاحتجاج به :

الرأي المختار : أن المقطوع يوصف بالصحة ، والحسن ، والضعف تبعاً لحال إسناده ومثله . غير أنه لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية ولو صحت نسبته لأنه كلام أو فعل واحد من المسلمين^(٢) .

* كُتب في الموقوف والمقطوع :

من هذه المصنفات ما يلي :

١- «معرفة الوقوف على الموقوف» لأبي حفص الموصلي . أورد فيه ما صح عن غير النبي ﷺ من آثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

٢- مصنف بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) .

٣- مصنف عبد الرزاق (ت ٢١١ هـ) .

٤- تفسير ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) وتفسير أبي حاتم السجستاني

(ت ٢٥٥ هـ) وابن المنذر (ت ٣٠٩ هـ) وغيرهم^(٣) .

قال ابن الجزري رحمه الله :

والخبر المقطوع وهو ما وقف قولاً وفِعْلاً عند تابع وصف^(٤) .

(١) حلية الأولياء (٩٦/٢) .

(٢) انظر علوم الحديث (٢١٠) وتيسير مصطلح الحديث (١٣٤) .

(٣) تدريب الراوي (١٩٥/١) .

(٤) الغاية في شرح الهداية (٢٧٩/١) .

الثاني عشر : المُسند

تعريفه :

لغة : اسم مفعول من الإسناد ، يقال أسنده : إذا جعله يستند إلى شيء من جدار أو غيره . وأسند الكلام رفعه إلى قائله ^(١) .

اصطلاحاً : هو ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ ^(٢) .

مثاله : ما رواه البخاري عن أبي معمر قال حدثنا عبد الوارث حدثنا يحيى قال : حدثني أبو سلمة قال : حدثني بسر بن سعيد، قال : حدثني زيد ابن خالد ؓ أن رسول الله ﷺ قال : «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير فقد غزا» ^(٣) .

فهذا حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ، وسنده متصل بدءاً ممن سمع منه البخاري إلى النبي ﷺ ^(٤) .

تنبيه :

المسند بالتعريف السابق يخرج به المنقطع والمعضل والمرسل والمدلس

(١) لمحات في أصول الحديث (٢٧٥) .

(٢) قواعد في علوم الحديث (٣٨) ، ومعرفة علوم الحديث (٢٩) ، ونزهة النظر (١٢٠) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد / باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير (٢٨٤٣) ، ورواه مسلم في كتاب الجهاد / باب فضل إعانة الغازي (١٣٥) .

(٤) وللاستزادة من هذه الأمثلة انظر كتاب معرفة علوم الحديث (٣٠) وغيره .

الظاهر، والموقوف .

فإن هذه الأنواع لا تدخل تحت مسمى المسند لعدم اتصال سندها إلى النبي ﷺ .

قال البيهقي رحمه الله :

والمسند المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبين^(١)

الثالث عشر : المتصل

تعريفه :

لغة : اسم فاعل من «اتصل» ضد «انقطع» ، ويقال له «الموصول» و(المؤتصل) .

اصطلاحاً : ما اتصل بإسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصحابة^(٢) .

* هل أقوال التابعين تدخل في مسمى الموصول ؟

المحدثون لا يُسمون قول التابعي موصولاً بل مقطوعاً ، أما عند التقييد فيصح إطلاق ذلك على أقوالهم فتقول «متصل إلى الزهري ، أو متصل إلى سعيد بن المسيب» ، وهذا شائع في كلامهم ، وعدم إطلاق اسم الموصول من غير تقييد على قول التابعي للتنافر بين لفظ القطع والوصل^(٣) .

(١) انظر المنظومة البيهقونية في الحديث . معنى (لم يبين) أي لم ينقطع .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ٢٦٠) .

(٣) انظر فتح المغيث (١/ ١٠٢) وتدريب الراوي (١/ ١٨٣) ولمحات في أصول الحديث (٢٧٨-٢٧٩) .

مثاله :

أولاً : مثال المتصل سنده إلى الرسول ﷺ : عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا ...
ثانياً : مثال المتصل سنده إلى الصحابي : عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال : كذا ...^(١).

* حكم الموصول والمسند :

الموصول والمسند من الأحاديث المشتركة بين الصحة والحسن والضعف فلا يحكم عليهما إلا بعد النظر في رواتهما وهل هم من رجال الصحيح أم لا ؟^(٢)
قال الحافظ العراقي في الموصول :

وإن تصل بسند منقولاً فسمّه متصلاً موصولاً
سواءً الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع^(٣)

الرابع عشر : الحديث العالي والنازل

تعريف العالي :

لغة : اسم فاعل من «العلو» ضد النزول .
اصطلاحاً : ما قلّ رجاله من مخرجه إلى الرسول ﷺ قياساً بسند آخر

(١) انظر الغاية (١/ ٢٧٠) .

(٢) علوم الحديث ومصطلحاته (٢٢١) .

(٣) فتح المغيث (١/ ١٠٢) .

لنفس الحديث^(١) .

مثاله : قال عبد بن حميد حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض : الله الله » . أخرجه مسلم^(٢) عن عبد بن حميد فهو بالنسبة لعبد بن حميد إسناد عالٍ أعلى من مسلم لأن مسلم رواه عنه^(٣) .

* أقسام العلو :

ينقسم العلو إلى قسمين مطلق ونسبي :

١ - العلو المطلق : هو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر ، ورد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير .
فإذا كان السند العالي صحيحاً نظيفاً خالياً من متهم فإنه من أجل الأسانيد .

٢ - العلو النسبي : هو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث المشهورين : كابن جريج ، والزهري ، والأوزاعي ، ومن أشبههم ، ولو كثر العدد بعد ذلك الإمام إلى النبي ﷺ ، فهذا يلي القسم السابق في الفضل بشرط صحة السند ونظافته .

(١) الأماطي المكية (٣١) ، وراجع علوم الحديث (٢٣٦) .

(٢) رواه في كتاب الإيمان / باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (٢٣٤) .

(٣) انظر الأماطي المكية (٣١) .

وسمي نسبياً : لأن العلو فيه إضافي لا حقيقي^(١) .

ولهذا القسم من أقسام العلو صور منها :

١ - الموافقة : وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روي من طريقه عنه .

مثاله : روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً ، فلو روينا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج - أحد شيوخ البخاري - عن قتيبة مثلاً ، لكان بيننا وبين قتيبة سبعة .

بهذا حصل لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد، على الإسناد إليه .

٢ - البدل : وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو روي عن طريقه عنه .

مثاله : أن يقع لنا ذلك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي - شيخ شيخ البخاري - عن مالك فيكون القعنبي فيه بدلاً من قتيبة .

٣ - المساواة : وهي استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين .

مثاله : كأن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد

(١) انظر علوم الحديث (٢٣٦) والباعث الحثيث (١٤٨) .

عشر نفساً فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر بيننا وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد.

٤- المصافحة : وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

وسُميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة السابقة كأننا لقينا النسائي فكأننا صافحناه.

وهذا النوع والذي قبله من غير الممكن الحصول عليها لبعده طول العهد وتعدد الأجيال^(١).

* الإسناد النازل :

تعريفه : لغة : اسم فاعل من النزول .

اصطلاحاً : هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرُدُّ به ذلك الحديث بعدد أقل^(٢).

* أقسام النازل :

كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول .

أيها أفضل العلو في الحديث أم النزول ؟

١- الإسناد العالي أفضل من غيره لبعده عن الخلل ؛ لقلّة رواته ، إلا إذا

(١) انظر مباحث في علوم الحديث (١٧٨-١٧٩) ، وراجع الباعث الخيث (١٤٨) ونزهة النظر (١٢٢) -

(١٢٣) وتوضيح الأفكار (٩٧/٢) مع الهامش .

(٢) تيسير مصطلح الحديث (١٨١) .

كان في الإسناد النازل فائدة تميزه فهو أفضل :

كما إذا كان رجاله أوثق من رجال العالي أو أحفظ أو أفقه^(١) .

* حكم الحديث العالي والنازل :

يتفاوت العالي والنازل صحة وضعفاً تبعاً لحال رواته^(٢) .

هل يفرح بكل عال ؟

الذي يفرح به من العالي ما كان صحيحاً ، أما مع الضعف فلا يلتفت

إليه^(٣) .

قال ابن المفضل :

إنّ الرواية بالنزول عن الثقاة الأعدلينا

خير من العالي عن الجهال والمستضعفين^(٤)

من مصنفات العوالي «الثلاثيات» :

اهتم العلماء بالأسانيد العالية فصنفوا أجزاء سموها «ثلاثيات» ويعنون

بها الأحاديث التي فيها ثلاثة أشخاص فقط بين المصنّف وبين الرسول ﷺ .

ومن ذلك :

١- ثلاثيات البخاري . لابن حجر رحمه الله .

(١) التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٢) وتوضيح الأفكار (٢/٣٩٩-٤٠١) .

(٢) المختصر الوجيز (١٧٨) .

(٣) تدريب الراوي (٢/١٦١) والأمالى المكية (٣٣) .

(٤) الغاية في شرح الهداية (١/١٠٧) .

٢- ثلاثيات أحمد . للسفاريني رحمه الله ^(١) .

أما أبو داود والترمذي فعند كل واحد منهما ثلاثي واحد ، أما ابن ماجه فعنده خمسة أحاديث ثلاثية ^(٢) .

قال البيهقي رحمه الله :

وكل ما قلَّت رجاله علًا وضدُّه ذاك الذي قد نزل^(٣)

قال ابن الجزري رحمه الله :

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| ثم يبادر السماع العالي | مقدّم الأولى من العوالي |
| وهو خمسة فالأعلى الأول | قرب الرسول إذ هو المعول |
| ثمَّت قرب من إمام ذي عمل | ثمَّت قربٌ بوفاق أو بدل |
| أو التساوي أو مصافحة من | ألف كالشيخين أو ذوي السنن |

ثم قال :

والخبر العالي ذكرنا أولاً أقسامه وضده ما نزل^(٤)

الخامس عشر : المتابع والشاهد

أولاً المتابع :

تعريفه : لغة : اسم فاعل من (تابع) بمعنى وافق ، ومنه قولهم : فلان

(١) مباحث في علوم الحديث (١٨٠) .

(٢) فتح المغيب (١١/٣) .

(٣) المنظومة البيهقونية .

(٤) الغاية في شرح الهداية (١/٩٧ و ٣٠٣) .

تابع فلان ، ويسمى التابع أيضاً .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواية حديث آخر موافق له في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط ، مع الاتحاد في الصحابي في كل منهما .

توضيح التعريف :

إذا روى الثقة حديثاً ما ، بإسناد إلى النبي ﷺ فإن انفرد هذا الثقة بالحديث ولم يشاركه فيه أحد أصلاً ، فهذا حديث فرد ، وقد يُسمى غريباً .

وإن شارك هذا الثقة راو آخر في روايته فرواه بهذا الإسناد عن شيخ الثقة ، أو عن شيخ شيخه ، فهذه الرواية التي شارك بها الثقة الآخر تسمى متابعة - ويسمى الثقة الآخر متابعاً - بكسر الباء^(١) .

* أقسام المتابعة :

للمتابعة قسمان متابعة تامة ومتابعة ناقصة :

١ - المتابعة التامة : هي مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه

المباشر :

مثاله : ما رواه الشافعي في كتاب (الأم) عن الإمام مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «الشهر تسع وعشرون ، ولا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا

(١) انظر توضيح الأفكار (٢/ ١١) والباعث الحثيث (٥٧) ، وانظر نزعة النظر (٧٧-٧٨) .

العدة ثلاثين»^(١) فهذا الحديث في جميع الموطآت عن مالك بهذا الإسناد ، فأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ ، ولكن بعد التتبع وجدنا البخاري روى الحديث في صحيحه فقال: حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي ، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي .

٢- المتابعة الناقصة : هي مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية حديث عن شيخ شيخه، أو فيمن فوق شيخ شيخه من رجال السند إلى الصحابي .
مثاله : الحديث السابق الذي رواه الشافعي قال فيه الحافظ وقد توبع عليه عبدالله بن دينار من وجهين عن ابن عمر رضي الله عنهما : أحدهما : ما أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفي آخره «فإن غُمَّ عليكم فاقدروا ثلاثين»^(٢) .
والثاني : أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ «فإن غُمَّ عليكم فأكملوا ثلاثين»^(٣) فهذه متابعة أيضاً ناقصة^(٤) .

(١) رواه الشافعي في كتاب الأم (٢/ ١٢٤) .

رواه البخاري في كتاب الصوم / باب قول النبي ﷺ : ((إذا رأيتم الهلال فصوموا...)) (١٩٠٧) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الصيام / باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (٥) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٩٠٩) كتاب الصوم .

(٤) توضيح الأفكار (٢/ ١٤-١٥) وراجع الباعث الخبيث (٥٧) .

ثانياً : الشاهد :

لغة : اسم فاعل من الشهادة .

اصطلاحاً : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط مع الاختلاف في الصحابي^(١) .

سبب التسمية : سمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ، ويقويه كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه^(٢) .

مثاله : روى الترمذي بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول : «من أتى الجمعة فليغتسل»^(٣) .

فهذا الحديث له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في الصحيحين عن الرسول ﷺ أنه قال : «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(٤) .

فأنت تلاحظ اختلاف الصحابي، ولكن الحديثان يدوران على حكم واحد، وهو الغسل لصلاة الجمعة فرواية الترمذي تقوّت بحديث أبي سعيد ﷺ .

* مواضع الشواهد والمتابعات :

من أراد تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات فعليه بالجوامع التي

(١) انظر معجم المصطلحات (حرف الشين) وقواعد في علوم الحديث (٤٥) .

(٢) تفسير مصطلح الحديث (١٤١) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب الجمعة / باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة (٤٩٢) .

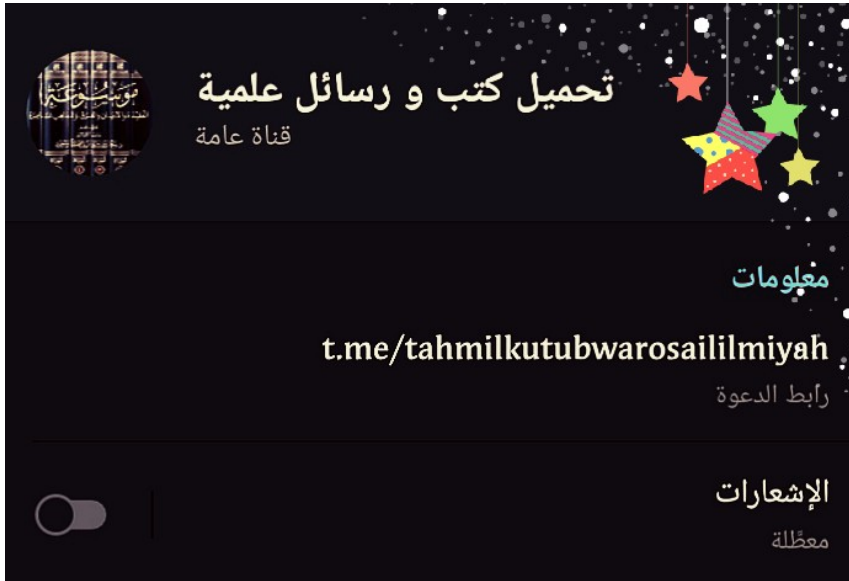
(٤) رواه البخاري في كتاب الجمعة / باب فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٩) ورواه مسلم في كتاب الجمعة / باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال .

جمعت الأحاديث على ترتيب أبواب كتب الفقه كالأمهات الست والمسانيد :
وهي الكتب التي جُمع فيها مسند كل صحابي على حدة .

والأجزاء : وهي ما دُوِّن فيها حديث شخص واحد ، أو أحاديث جماعة
من مادة واحدة^(١) .

* فائدة معرفة المتابع والشاهد :

الهدف من معرفتهما هو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى
للحديث^(٢) .



(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه (٢٤٤) وتوضيح الأفكار (١٥ / ٢) ونزهة النظر (٧٩) .

(٢) انظر : الغاية (١ / ٣٢٠) ، ونزهة النظر (٧٧) ، وتيسير مصطلح الحديث (١٤٢) .

تتمة في مسائل شتى

- أولاً : درجات الحديث الصحيح .
- ثانياً : الأمهات الست .
- ثالثاً معنى : « ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا » .
- رابعاً : من ألقاب الحديث المقبول .
- خامساً : إذا تعارض في الحديث الرفع والوقف أو الاتصال والإرسال فلايهما الحكم ؟
- سادساً : التساهل في تصحيح الأحاديث .
- سابعاً : معنى : « رواه الجماعة أو السبعة أو متفق عليه » .
- ثامناً : إذا وجد راوٍ كذاب في السند هل يحكم على الحديث بالوضع .
- تاسعاً : من كذب على رسول الله ﷺ لم تقبل له رواية قط .
- عاشرأ : مجرد رواية الثقة للحديث هل هو تصحيح له ؟
- حادي عشر : أسماء أئمة لا يروون إلا عن ثقة وبيان حكم التدليس والإرسال منهم .
- ثاني عشر : أهم علوم الحديث .
- ثالث عشر : أصحاب المذاهب المتبوعة وبيان زمن وفاتهم .
- رابع عشر : كتب الحديث المعتمدة وبيان مصنفاتها .

فوائد في مسائل متفرقة من أبواب علم الحديث

إليك أيها القارئ الفوائد التي أشرت إليها في مقدمة هذا الكتاب والتي تعذر إدخالها تحت تلك المباحث :

أولاً : درجات الحديث الصحيح :

تفاوت درجاته بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة وعدمها :

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم وهو أعلاها صحة .

٢- ثم ما انفرد به البخاري .

٣- ثم ما انفرد به مسلم .

٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه . انظر في ذلك كتاب المستدرک للحاكم حيث اشتمل على هذا النوع .

٥- ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

٦- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة ، وابن حبان ، مما لم يكن على شرطهما^(١) .

ثانياً : الأمهات الست :

يطلق هذا الوصف ويراد به الأصول التالية^(٢) :

(١) انظر التبصرة والتذكرة (١/٦٤) ومقدمة ابن الصلاح (١٤) والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٢٠٤) .

(٢) الغاية في شرح الهداية (١/١٠٨) .

١- صحيح مسلم . ٢- صحيح البخاري . ٣- سنن النسائي .
 ٤- سنن أبي داود . ٥- سنن الترمذي . ٦- سنن ابن ماجه .
 وأول^(١) من ألحق سنن ابن ماجه بالأمهات : أبو الفضل محمد بن طاهر
 المقدسي^(٢) .

ثم تتابع الناس على إلحاقه بها ، وقال البعض : لو جعل بدله مسند
 الدارمي لكان أولى^(٣) .

ثالثاً : معنى قولهم : « ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا » :
 المراد أنه أصح شيء في هذا الباب ، ومنه قول الترمذي في جامعه
 « حديث فلان أصح شيء في هذا الباب » .
 وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين
 وهو كثير في كلام المتقدمين ، فأنت تقول لأحد المريضين هذا أصح من هذا ،
 ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً^(٤) .

رابعاً : من ألقاب الحديث المقبول :

عندما يصف النقاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحُسن » يرونه صالحاً

(١) انظر المرجع السابق (١/١٠٩) والرسالة المستطرفة (١٠) .

(٢) هو الحافظ ، قال عنه ابن عساكر : جمع أطراف الكتب الستة . وقال عنه الذهبي : له حفظ ورحلة واسعة
 (ميزان الاعتدال ٦/١٩٣) .

(٣) أقول رغم هذا القول إلا أن الأمة منذ عصور كثيرة متفقة على أن سادس السنن الست هي سنن ابن
 ماجه وعلى هذا سار المتأخرون . وهذا القول يدل على مكانة مسند الدارمي وعظيم قدره .

(٤) انظر قواعد في علوم الحديث (٩١-٩٢ مع الهامش) وعلوم الحديث (١٥٥) .

للإتصاف باللقاب أخرى توحى جميعاً بقبوله . وإمكان الاحتجاج به .
ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول: جيد ، ومجود ، وقوي ،
وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن . كقول الترمذي : هذا
حديث جيد حسن^(١) .

خامساً : إذا تعارض في الحديث الرفع والوقف ، أو الاتصال والإرسال
فلأيهما الحكم ؟

إذا روى الحديث بعض الثقة الضابطين متصلاً ، وبعضهم مرسلأ ، أو
بعضهم روى الحديث موقوفاً وبعضهم رواه مرفوعاً ، أو وصله هو ، أو
رفعه في وقت وأرسله ، أو وقفه في وقت ، فالصحيح أن الحكم لمن وصله
أو رفعه ، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ ؛ لأنه زيادة ثقة وهي
مقبولة^(٢) .

سادساً : التساهل في تصحيح الأحاديث :

ذكر أهل العلم أن بعض المحدثين قد تساهل في الحكم على الحديث
بالصحة ، كما جاء عند الحاكم فقد ذكر في مستدركه على الصحيحين عدة
أحاديث ضعاف وموضوعات وهذا يدل على تساهله في التصحيح .
ولكن التمس البعض للحاكم عذراً في ذلك فقليل : إنه لم يتيسر له تحريره ،

(١) انظر المرجع السابق (١٦١) وتدريب الراوي (١٧٧/١) وقواعد في علوم الحديث (١١٦) .

(٢) انظر المرجع السابق (١١٨) وصحيح مسلم بشرح النووي (٣٢/١) وتوضيح الأفكار (٣٣٩/١) .

أو لأنه صنفه في آخر عمره ، وقد تغير حاله ، أو لغير ذلك . وبالجملية فهو معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح .

ومما ذكره العلماء بالتساهل ابن حبان فهو يقارب الحاكم في ذلك لأنه غير متقيد بالمعدلين بل ربما يُخَرِّج للمجهولين لا سيما وأن مذهبه إدراج الحسن في الصحيح .

أما الترمذي فيعد متساهلاً في التصحيح حيث حكم بالصحة مع وجود الانقطاع في الحديث^(١) .

سابعاً : معنى قول المحدثين رواه الجماعة أو السبعة أو متفق عليه ونحوها :

إذا قال الراوي :

١- «متفق عليه» : فالمراد اتفاق البخاري ومسلم إذا أخرجاه من طريق صحابي واحد ، وكذلك رواه الشيخان . فالمراد أيضاً البخاري ومسلم .
لكن جرى مجد الدين ابن تيمية في كتابه «متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» على أن يقول فيما أخرج به البخاري ومسلم وأحمد «متفق عليه» ، وفيما أخرج به البخاري ومسلم «أخرجاه»^(٢) .

٢- «رواه السبعة» : أي أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(١) انظر الرسالة المستطرفة (١٨) والتبصرة والتذكرة (٥٥-٥٦) وتدريب الراوي (١٠٥/١ ، ١٠٦ ،

١٠٨) وتوضيح الأفكار (١١٥/١) .

(٢) المرجع السابق (٨٦/١) ومباحث في علوم الحديث (١٠٧) .

٣- «رواه الستة» : وإذا لم يكن أحمد مع السبعة السابقين يقال «رواه الستة» .

٤- «رواه الخمسة» : وكذلك رواه الخمسة إذا لم يكن من بين أولئك السبعة البخاري ومسلم .

٥- «رواه الأربعة» : وهم أصحاب السنن : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٦- «رواه الثلاثة» : أي أبو داود والنسائي وابن ماجه^(١) .

ثامناً : إذا وجد راو كذاب في السند هل يحكم على الحديث بالوضع ؟
لا يلزم من وجود كذاب في السند أن يكون الحديث موضوعاً ؛ إذ مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع إلا أن يعترف بوضع هذا الحديث بعينه أو ما يقوم مقام اعترافه^(٢) .

تاسعاً : هل تقبل رواية من كذب على رسول الله ﷺ ؟

إذا كذب الراوي على الرسول ﷺ ولو مرة واحدة وكان متعمداً ، ثم تاب وحسنت توبته فإنه لا يقبل له رواية أبداً ، سواء كان المكذوب فيه أو غيره ولا يكتب عنه شيء ويتحتم جرحه أبداً^(٣) .

(١) سبل السلام (١/ ٣١) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦١) .

(٣) توضيح الأفكار (٢/ ٢٣٧) .

قال الإمام أحمد فيمن كذب في حديث ثم تاب : «توبته بينه وبين الله تعالى ، ولا يُكتب حديثه أبداً»^(١) .

عاشراً : مجرد رواية الثقة للحديث هل هو تصحيح له ؟

من روى حديثاً من أئمة الحديث أو غيرهم من الفقهاء وسائر أهل العلم فإنه لا يجوز القول بصحة الحديث بمجرد رواية من رواه ، وإن كان الراوي في أرفع مراتب الثقة إلا بنص منه ، أو من غيره على صحة ذلك الخبر^(٢) .

حادي عشر : أسماء أئمة لا يروون إلا عن ثقة ، وبيان حكم ما وقع منهم من تدليس وإرسال في الحديث :

منهم :

١- يحيى بن سعيد القطان .

٢- عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)^(٣) .

٣- مالك بن أنس .

٤- شعبة بن الحجاج .

٥- سعيد بن المسيب .

٦- محمد بن سيرين .

(١) الكفاية (١١٧) .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ٢٢٥) .

(٣) قد سبق بيان سنة وفاة الآخرين .

٧- إبراهيم النخعي .

أما الإرسال والتدليس من هؤلاء ومثلهم فإنه مقبول ؛ لأنهم لا يأخذون إلا عن ثقة .

فمراسيل سعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي صحاح^(١) .

ثاني عشر : أهم علوم الحديث :

المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة وكل نوع مستقل في موضوعه ، وغايته ، ومنهجه ، وكل مبحث علم وحده مجتمعة تنطوي تحت اسم واحد هو (علوم الحديث) .

فإليك عبارة موجزة عن أهم تلك العلوم :

١- علم الجرح والتعديل :

هو علم يبحث في حال الراوي من حيث قبول روايته أو ردها .

فالجرح : هو ظهور وصف في الراوي يقدح في عدالته ، أو حفظه وضبطه ،

مما يترتب عليه سقوط روايته ، أو ضعفها ، أو ردها .

التعديل : وصف الراوي بصفات تُزكّيه فتظهر عدالته ويقبل خبره .

٢- علم رجال الحديث :

هو علم يعرف به رواية الحديث من حيث إنهم رواة للحديث فيتناول

(١) قواعد في علوم الحديث (٢١٦-٢١٨) .

بالبیان أحوال الرواة بذكر تاریخ ولادة الراوي ، ووفاته وشيوخه ، وتاریخ سماعه منهم ورحلاته . . .

وأول من عرف عنه الاشتغال بهذا ، البخاري (ت ٢٥٦هـ) على أنه ورد في طبقات ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) الكثير من ذلك .

ومن ذلك كتاب تاریخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي من أجل الكتب وأعودها فائدة .

ذكر فيه رجال بغداد ومن ورد إليها في أربعة عشر مجلداً ومن ذلك تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨هـ) ^(١) .

٣- علم مختلف الحديث :

هو العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض وفي الأحاديث المشكل فهمها وتصورها فيزيل إشكالاتها ، أو يوفق بين المتعارض منها ، ويطلق عليه تلفيق الحديث ^(٢) ، وعلم مشكل الحديث ^(٣) .

وهذا العلم من أهم علوم الحديث يضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ^(٤) .

وأول من صنف فيه الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ) في كتابه (اختلاف

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه (١١٠) ، والمختصر الوجيز (١٠١) والرسالة المستطرفة (٩٦ وما بعدها) .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه (١١١) .

(٣) الرسالة المستطرفة (١١٨) .

(٤) فتح المغيث (٧٥ / ٣) وانظر المختصر الوجيز (١١٧) وتدريب الراوي (١٩٦ / ٢) .

الحديث) لكنه لم يقصد رحمه الله استيعابه ، وقد ذكر جملة منه في كتاب الأم .
ثم تابعت التصانيف فألف : ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) كتاب (تأويل
مختلف الحديث) ومحمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) كتاب (مشكل الحديث)
كما ألف فيه النووي وغيرهم^(١) .

٤- علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث أنها تقدر في
صحة الحديث كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث
ونحو ذلك^(٢) .

وهذا من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل
الحفظ والخبرة والفهم الثاقب^(٣) ، وبه يعرف الحديث الصحيح من غيره^(٤) .

أشهر المصنفات فيه :

كتاب العلل للبخاري . ومثله أيضاً لمسلم ، وللترمذي .
وأجمع كتاب في العلل هو للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وهو (١٢) مجلداً ،
ولأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) كتاب «علل الحديث»^(٥) .

(١) وانظر المراجع السابقة ، والرسالة المستطرفة (١١٨) .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه (١١٢) .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (٤٢) .

(٤) المختصر الوجيز (١٢١) .

(٥) الرسالة المستطرفة (١١١) .

٥- علم غريب الحديث :

هو علم يبحث في ألفاظ الحديث كلفظة غامضة أو بعيدة عن الفهم لقلّة استعمالها .

وهذا الفن من أهم فنون الحديث واللغة ، ويجب على طالب الحديث إتقانه ، والخوض فيه صعب والاحتياط في تفسير الألفاظ النبوية واجب ، سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب فقال : «سلوا أصحاب الغريب ، فإنني أكره أن أتكلّم في حديث رسول الله ﷺ بالظن» .
أول من صنّف فيه :

أبو الحسن النضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ) .

قال ابن كثير رحمه الله : «أجلّ كتاب يوجد فيه مجامع ذلك : كتاب «الصحيح» للجوهري (ت ٣٩٣هـ) وكتاب «النهاية» لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) رحمهما الله^(١) .

٦- علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

النسخ : هو رفع حكم دليل شرعي أو لفظة بدليل من الكتاب والسنة .
والمراد به هنا البحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه

(١) انظر تدريب الراوي (١٨٤/٢) والباحث الحثيث (١٥٢) ، والرسالة المستطرفة (١١٥) .

منسوخ ، فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ ، وما ثبت تأخره يقال له ناسخ^(١) .
ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث فن من أهم فنونه وأدقها وأصعبها .
قال الزهري : « أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث
ومنسوخه »^(٢) .

* أشهر مصنفات هذا العلم :

* كتاب « الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار » للحافظ أبي بكر
محمد الحازمي (ت ٥٨٤ هـ) وهو من أجمع ما كتب فيه .

* وكتاب « الناسخ والمنسوخ » لأحمد بن حنبل .

* وكتاب « الناسخ والمنسوخ » لقتادة بن دعامة السدوسي (ت ١٨١ هـ)^(٣) .

ثالث عشر : أصحاب المذاهب المتبوعة وبيان زمن وفاتهم :

تعددت المذاهب بتعدد أصحابها ، وكان لكل صاحب مذهب أتباع
يتبعونه ، ولكن مع مضي الزمن انقرضت المذاهب ، ولم يبقَ منها إلا أربعة
مذاهب بعد القرن الخامس / وإليك تلك المذاهب :

١ - مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت : مات ببغداد سنة
(١٥٠ هـ) وله سبعون سنة .

(١) علوم الحديث (١١٣) .

(٢) الباعث الحثيث (١٥٤) .

(٣) الباعث الحثيث (١٥٤) ، والرسالة المستطرفة (٦٠) .

- ٢- مذهب الإمام الأوزاعي : كان له مقلدون بالشام نحواً من مائتي سنة مات سنة (١٥٧هـ) ببيروت عن سبعين سنة .
- ٣- مذهب الإمام سفيان الثوري توفي سنة (١٦١هـ) وله أربع وستون سنة .
- ٤- مذهب الإمام الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) .
- ٥- مذهب الإمام مالك بن أنس : مات بالمدينة سنة (١٧٧هـ) وقد جاوز الثمانين .
- ٦- مذهب الإمام سفيان بن عُيينة (ت ١٩٨هـ) .
- ٧- مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي مات بمصر سنة (٢٠٤هـ) وله أربع وخمسون سنة .
- ٨- مذهب الإمام داود الظاهري توفي سنة (٢٠٩هـ) .
- ٩- مذهب الإمام إسحاق بن راهوية : كان إماماً متبعاً له طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه يقال لهم : الإسحاقية ، توفي سنة (٢٣٨هـ) عن سبع وسبعين سنة .
- ١٠- مذهب الإمام أحمد بن حنبل : مات ببغداد سنة (٢٤١هـ) عن سبع وسبعين سنة .
- ١١- مذهب الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري ، مات سنة (٣١٠هـ) ^(١) .

(١) انظر تدريب الراوي (٢/ ٣٦٠-٣٦١) الباعث الحثيث (٢١٦-٢١٧) فتح المغيث (٣/ ٣٠٥) .

رابع عشر : كتب الحديث المعتمدة وبيان مصنفاتها :

يعتبر أصحاب كتب الحديث المعتمدة من أحسن في التصنيف، وعظم النفع بتناجه، فإليك إشارة إلى كل واحد منهم، وشيء من مصنفاته :

١- أبو عبد الله محمد البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ) صاحب «صحيح البخاري» المشهور .

٢- مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة (٢٦١هـ) صاحب «صحيح مسلم» المشهور .

٣- أبو داود سليمان السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥هـ) . صاحب «السنن» .

٤- أبو عبد الرحمن النسائي المتوفى سنة (٢٠٣هـ) صاحب «السنن الكبرى والصغرى» .

٥- أبو عيسى محمد الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ) صاحب السنن .

٦- أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة المتوفى سنة (٢٧٣هـ) صاحب السنن .

هؤلاء أصحاب الأمهات الست أو الأصول الستة ، وقد سبقت ترجمتهم .

٧- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) من كتبه : السنن ، والعلل ، والتصحيح وغيرها .

٨- الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) من كتبه : المستدرک ، وعلوم الحديث ، والمدخل وغيرها .

٩- أبو محمد عبد الغني بن سعيد. حافظ مصر المتوفى سنة (٤٠٩هـ) له كتاب المؤتلف والمختلف وغيره .

١٠- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠هـ) له: حلية الأولياء ، ومعرفة الصحابة ، وتاريخ أصبهان وغيرها .

١١- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر حافظ المغرب المتوفى سنة (٤٦٣هـ) . له : كتاب التمهيد شرح الموطأ ، والاستذكار ، والاستيعاب وغيرها .

١٢- أبو بكر البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) . له : كتاب السنن الكبرى والصغرى ، وشعب الإيمان ، والمدخل وغيرها كثير .

١٣- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت - الخطيب البغدادي - المتوفى سنة (٤٠٣هـ) . من كتبه : تاريخ بغداد ، والجامع في أدب الراوي والسامع ، والكفاية في علم الرواية وغيرها كثير^(١) .

قال ابن كثير رحمه الله تعالى : «ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس ولا سيما عند أهل الحديث» ، من هؤلاء :

١- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ، المتوفى سنة (٢٩٢هـ) صاحب المسندان الكبير والصغير .

٢- الحافظ أبي يعلي أحمد بن علي المثنى الموصلی ، المتوفى سنة

(١) انظر تدريب الراوي (٢/ ٣٦١-٣٦٧) والباعث الخيث (٢١٧-٢١٩).

(٣٠٧هـ) صاحب المسند .

٣- إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة ، المتوفى سنة (٣١١هـ) صاحب الصحيح .

٤- أبو حاتم محمد بن حَبَّان البُسْتِي ، المتوفى سنة (٣٥٤هـ) ، صاحب الصحيح .

٥- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠هـ) صاحب المعاجم الثلاثة الكبير والصغير والأوسط .

٦- الحافظ أبي أحمد بن عدي، المتوفى سنة (٣٦٧هـ) صاحب الكامل^(١) .

* * *

(١) انظر : تدريب الراوي (٢١٩) ، وشرح ألفية السيوطي (٢/ ٣٩٥-٤٠٣) ، وراجع الرسالة المستطرفة ، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد ، وكشف الظنون في مواضع مختلفة .

الفهارس

١- فهرس المراجع

٢- فهرس الموضوعات

* * *



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

فهرس المصادر والمراجع

- * الأحكام في أصول الأحكام - للإمام ابن حزم - مطبعة العاصمة - القاهرة - إشراف : أحمد شاكر .
- * إحياء علوم الدين - للإمام الغزالي - دار الكتاب العربي .
- * اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث - للحافظ ابن كثير - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
- * أدب الإملاء والاستملاء - عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني - مراجعة : سعيد اللحام - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - دار ومكتبة الهلال - بيروت .
- * أدب الدنيا والدين - للإمام المرداوي - تحقيق : ياسين السواس - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - دار ابن كثير - دمشق .
- * الأذكار - للنووي - دار الفكر .
- * إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول - للإمام الشوكاني - تحقيق : البديري - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت .
- * أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير - دار الفكر - بيروت .
- * أصول التخريج ودراسة الأسانيد - د/ محمود الطحان - مكتبة المعارف - الرياض .
- * أصول الفقه - محمد أبو زهرة - طبعة دار الفكر العربي - القاهرة .
- * أعلام الموقعين - للإمام ابن قيم - علق عليه : طه عبد الرؤوف - دار الجيل - بيروت .
- * الأمالي المكية على المنظومة البيقونية - سليمان العلوان - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - دار الجلالين .
- * الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل - للمرداوي - تحقيق : محمد الفقي - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث - بيروت .
- * الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - أحمد شاكر - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
- * بلغة الحثيث - للإمام ابن المبرد - تحقيق : صلاح السلاحي - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - دار ابن حزم - بيروت .
- * التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي - للحافظ العراقي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .

- * تدريب الراوي - للسيوطي - تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * تذكرة الحفاظ - للإمام الذهبي - طبع تحت رعاية وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - لابن جماعة الكتاني - تحقيق : الندوي - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - رمادي للنشر - الدمام .
- * تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) - للقرطبي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .
- * تقريب الوصول إلى علم الأصول - للإمام ابن جزى - تحقيق : د/ محمد الشنيطي - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - مكتبة ابن تيمية القاهرة .
- * التقيب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير - للإمام النووي - شرح : صلاح عويضة - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * تقييد العلم - للحافظ الخطيب البغدادي - تحقيق : يوسف العش - الطبعة الثانية ١٩٧٤ م - دار إحياء السنة .
- * التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - للحافظ العراقي - تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان - دار الفكر ١٤٠١ هـ .
- * تنوير الحوالك شرح موطأ مالك - للسيوطي - طبعة دار الفكر .
- * تهذيب التهذيب - للحافظ ابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار الفكر - بيروت .
- * توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - للصنعاني - تحقيق : محمد محيي الدين - دار الفكر بيروت .
- * توضيح المقاصد وتصحيح القواعد - لابن عيسى - الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- * تيسير مصطلح الحديث - الدكتور : محمود الطحان - الطبعة السابعة ١٤٠٥ هـ - مكتبة المعارف - الرياض .
- * جامع بيان العلم وفضله - للإمام ابن عبد البر - دار الفكر .
- * الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي - تحقيق : د/ محمد عجاج - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * جواهر الأصول في علم حديث الرسول - محمد بن محمد الفارسي - الدار السلفية - الهند .

- * الحديث والمحدثون - محمد أبو زهو - الطبعة ١٤٠٤ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- * حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - للحافظ أبي نعيم الأصبهاني - الطبعة الخامسة ١٤٠٧ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت .
- * الرسالة - للإمام الشافعي - تحقيق : أحمد شاكر - دار الفكر .
- * الرسالة المستطرفة - محمد الكتاني - طبعة ١٣٢٨ هـ - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- * سنن أبي داود - للإمام أبي داود السجستاني - مراجعه : محمد محيي الدين - دار الفكر .
- * سير أعلام النبلاء - للحافظ الذهبي - الطبعة التاسعة ١٤١٠ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * سنن ابن ماجة - للحافظ أبي عبد الله محمد القزويني - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر .
- * سنن الترمذي - لأبي عيسى الترمذي - تحقيق : أحمد شاكر - المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- * سنن الدارمي - للإمام أبو محمد الدارمي - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * سبل السلام - للشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني - صححه : زمري والجمل - الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - دار الريان - مصر .
- * سنن النسائي - الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - مكتبة البابي الحلبي .
- * شرح ألفية السيوطي في الحديث - للشيخ محمد بن علي الأثيوبي - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - مكتبة الغريباء - المدينة المنورة .
- * شرح الكوكب المنير - للعلامة محمد الفتوح - تحقيق : الزحيلي ونزيه حماد - طبعة دار الفكر - دمشق .
- * الشماثل المحمدية - للإمام الترمذي - تحقيق : سيد الجليمي - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت .
- * شرح النووي على صحيح مسلم - للحافظ النووي - مكتبة الرياض الحديثة .
- * صحيح البخاري - للإمام أبي عبد الله البخاري - تحقيق : محمد القطب - طبعة ١٤١٥ هـ - المكتبة العصرية - بيروت .
- * صحيح ابن خزيمة - تحقيق : د/ محمد الأعظمي - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .

- * صحيح الجامع الصغير - محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- * صحيح مسلم - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار الحديث - القاهرة .
- * الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتزلة - تحقيق : د/ الدخيل الله - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - دار العاصمة - الرياض .
- * ضعيف الجامع الصغير - للألباني - الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- * طبقات المفسرين - للداودي - إشراف : لجنة من العلماء - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها - للشيخ محمد بن بهاء الدين عبدالله - تحقيق : عبد الله مرشد - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار العباس .
- * علوم الحديث ومصطلحه - د/ صبحي الصالح - الطبعة الرابعة ١٩٨٢م - دار العلم للملايين - بيروت .
- * الغاية في شرح الهداية - للسخاوي - تحقيق : محمد سيدي محمد - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - دار القلم دمشق .
- * فتح المغيب - للسخاوي - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - المكتبة السلفية - المدينة المنورة .
- * قواعد في علوم الحديث : ظفر أحمد العثماني . تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة - الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ - شركة العيكان . الرياض .
- * القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية - للزيدي - تحقيق : علي ابن حسن الأثري - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - دار ابن عفان - الخبر .
- * كتاب الأم - للإمام الشافعي - علق عليه : محمود مطرجي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * كتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - للحافظ ابن حجر - تحقيق : د/ أحمد المبارك - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- * كتاب التعريفات - للجرجاني - طبعة ١٤٠٨هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * كتاب قرة العين في شرح ورقات إمام الحرمين - محمد الرعيني الخطاب - طبعة ١٣٧٥هـ - مطابع الرياض .

- * كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون - للحاجي خليفة - طبعة ١٤١٤هـ - دار الفكر - بيروت .
- * الكفاية في علم الرواية - للحافظ الخطيب البغدادي - طبعة المكتبة العلمية .
- * لمحات في أصول الحديث - الدكتور / محمد أديب صالح - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي - بيروت .
- * لمحات في المكتبة والبحث والمصادر - الدكتور / محمد عجاج الخطيب - الطبعة الرابعة عشرة ١٤١٢هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * اللمع في أصول الفقه - لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي الفيروزبادي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * لوامع الأنوار البهية - للسفاريني - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - مؤسسة الخافقين - دمشق .
- * مباحث في علوم الحديث - مناع القطان - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - مكتبة وهبة القاهرة .
- * المجموع شرح المذهب - للإمام النووي - تحقيق: د/ محمود مطرجي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - دار الفكر - بيروت .
- * مجموع الفتاوى - لشيخ الإسلام ابن تيمية - جمع ابن قاسم - طبعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز .
- * المحدث الفاصل بين الراوي والواعي - للقاضي الحسن الرامهرمزي تحقيق: د/ محمد عجاج - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - دار الفكر - بيروت .
- * المختصر الوجيز في علوم الحديث - د/ محمد عجاج - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * المدخل - للشيخ عبد القادر بن بدران - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * المستدرك على الصحيحين - للحافظ أبي عبد الله الحاكم - تحقيق: مصطفى عبد القادر - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .
- * المستقصى من علم الأصول - للإمام الغزالي - وبهامشه كتاب فوائح الرحموت - طبعة دار الفكر .
- * المسودة في أصول الفقه - لآل تيمية - تحقيق: محمد محيي الدين - مطبعة المدني - القاهرة - ١٣٨٤هـ .
- * معجم مصطلحات الحديث - جمع وترتيب: الجمل والجروش - تقديم الأرنؤوط - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - الدار العالمية - الرياض .

- * معرفة علوم الحديث — للحافظ أبي عبد الله الحاكم — الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ — دار مكتبة الهلال — بيروت .
- * مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث — للحافظ أبي عمرو بن عثمان — طبعة ١٣٩٨ هـ — دار الكتب العلمية — بيروت .
- * المنار المنيف في الصحيح والضعيف — للإمام ابن القيم — تحقيق عبد الفتاح أبو غدة — مكتب المطبوعات الإسلامية — حلب .
- * منهاج السنة النبوية — لشيخ الإسلام ابن تيمية — تحقيق : د/ محمد رشاد — الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ — جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- * الموضوعات — لأبي الفرج ابن الجوزي — تحقيق : عبد الرحمن محمد — الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ — المكتبة السلفية — المدينة المنورة .
- * الموقظة في علم مصطلح الحديث — للإمام الذهبي — اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة — الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ — دار البشائر الإسلامية — بيروت .
- * ميزان الاعتدال في نقد الرجال — للإمام الذهبي — تحقيق : مجموعة محققين — الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ — دار الكتب العلمية — بيروت .
- * الميسر في أصول الفقه الإسلامي — د/ إبراهيم سلقيني — الطبعة الأولى ١٤١١ هـ — دار الفكر المعاصر — بيروت .
- * نزهة النظر شرح نخبة الفكر — أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق : عمرو عبد المنعم الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ — مكتبة ابن تيمية — القاهرة .
- * النكت على كتاب ابن الصلاح — للحافظ ابن حجر — تحقيق : د/ ربيع بن هادي — الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ — دار الراجية — الرياض .
- * الواضح في أصول الفقه — د/ الأشقر — الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ — دار النفائس — الأردن .

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة . |
| ٧ | الباب الأول : تمهيد في بيان أهمية علم أصول الحديث وشرفه |
| ٩ | تعريف أصول الحديث |
| ٩ | الحاجة إلى علم أصول الحديث وموضوعه |
| ١٠ | شرف علم الحديث وإسناده |
| ١٢ | المبحث الأول في : السنة ومكانتها من التشريع : |
| ١٢ | تعريف السنة لغة واصطلاحاً . |
| ١٤ | حجية السنة والتحذير من مخالفتها . |
| ١٤ | أدلة حجيتها من الكتاب . |
| ١٥ | أدلة حجية السنة من الحديث . |
| ١٦ | أقوال العلماء في حجية السنة . |
| ١٧ | من أقوال العلماء فيمن رد السنة واقتصر على القرآن . |
| ١٧ | خبر الواحد الثقة حجة يلزم العمل به . |
| ١٨ | عدد الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ . |
| ٢٠ | زكاة الحديث . وبيان أقوال العلماء في ذلك . |
| ٢٢ | حكم رواية الحديث بالمعنى |
| | المبحث الثاني : بيان أهمية كتابة الحديث وتدوين السنة وبيان أصح ما صنف فيها : |
| ٢٤ | أهمية الخط عند العرب . |
| | كتابة الحديث في صدر الإسلام : أجازها البعض ومنعها آخرون مع بيان أدلة كل قول . |
| ٢٥ | آداب كتابة الحديث . |
| ٢٩ | المقابلة وكيفيتها . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٢٩ | رموز أهل الحديث لبعض الكلمات . |
| ٣٠ | تدوين عمر بن عبد العزيز للسنة . |
| ٣٢ | المصنفون الأوائل |
| ٣٤ | أصح كتب الحديث . |
| ٣٥ | صحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم . |
| ٣٦ | هل موطأ مالك أول مصنف في الصحيح ؟ . |
| ٣٧ | المبحث الثالث : في تعريف الصحابي والتابعي والمخضرم وبيان فضلهم وعددهم وعدالتهم وطبقاتهم وغير ذلك . |
| ٣٧ | أولاً : الصحابي . |
| ٣٧ | تعريفه |
| ٣٨ | أحكام في الصحبة . |
| ٣٩ | بم تثبت الصحبة ؟ . |
| ٣٩ | عدالة الصحابة . |
| ٤٠ | بم تعرف الصحبة ؟ . |
| ٤١ | عدد الصحابة . |
| ٤٢ | أكثر الصحابة رواية للحديث . |
| ٤٣ | علم الصحابة وفتواهم . |
| ٤٤ | أفضل الصحابة . |
| ٤٤ | أولهم إسلاماً . |
| ٤٥ | العبادة من الصحابة . |
| ٤٦ | آخر الصحابة موتاً وفائدة العلم به . |
| ٤٦ | طبقات الصحابة رضوان الله عليهم . |
| ٤٨ | ثانياً : التابعي . |
| ٤٨ | تعريف التابعي . |
| ٤٨ | هل مجرد الرؤية كافية أم لابد من ملازمة التابعي للصحابي ؟ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٤٩ | عدد التابعين ، وبيان نهاية عصرهم . |
| ٤٩ | أهمية معرفة التابعين . |
| ٤٩ | أفضل التابعين . |
| ٥٠ | أكثرهم فتوى . |
| ٥٠ | الفقهاء السبعة . |
| ٥١ | أول التابعين موتاً وبيان آخرهم أيضاً . |
| ٥١ | طبقات التابعين . |
| ٥٢ | ثالثاً : المخضرمون . |
| ٥٢ | التعريف . |
| ٥٣ | هل يعدّون من الصحابة أم لا ؟ |
| ٥٣ | سبب التسمية . |
| ٥٣ | عدد المخضرمين . |
| ٥٥ | المبحث الرابع : في أتباع التابعين : |
| ٥٥ | تعريف تابع التابعي . |
| ٥٥ | مكانتهم ، وفضلهم في الإسلام . |
| ٥٦ | خيرية القرون الثلاثة وفضلهم . |
| ٥٨ | المبحث الخامس : في بيان آداب رواية الحديث : |
| ٥٨ | أولاً : آداب المحدث . |
| ٦٠ | هل للتحديث سن معين ؟ |
| ٦١ | ثانياً : آداب طالب الحديث . |
| ٦٥ | المبحث السادس : في تحمل الحديث وأداؤه : |
| ٦٥ | متى يصح تحمل الصبي ؟ |
| ٦٦ | طرق تحمل الحديث . |
| ٦٧ | أنواع الإجازة . |
| ٧٠ | شروط الأداء . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٧٠ | ألفاظ رواية الصحابة للحديث . |
| ٧٢ | المبحث السابع : الرحلة في طلب الحديث ، وتحصيل الأسانيد العالية : |
| ٧٢ | مما ورد من الآثار في الحث على الرحلة . |
| ٧٤ | شرطا الرحلة . |
| ٧٤ | فوائد الرحلة . |
| ٧٧ | الباب الثاني : ويشتمل على : |
| ٧٩ | المبحث الأول : في بيان مصطلحات أهل الحديث : |
| ٧٩ | المتن ، السند ، المسند |
| ٨٠ | المُسْنَد ، الإسناد |
| ٨١ | ألقاب أهل الحديث : |
| ٨١ | طالب الحديث ، المحدث ، الحافظ |
| ٨٢ | شروط التسمية بالحافظ ، أمير المؤمنين . |
| ٨٣ | الحجة ، الحاكم |
| ٨٤ | المبحث الثاني في أقسام الحديث : |
| ٨٤ | أولاً : الخبر المتواتر : تعريفه . |
| ٨٥ | توضيح التعريف ، زمن اشتراط كثرة رواية الحديث في كل طبقة ليحكم بتواتره . |
| ٨٦ | شروط الحديث المتواتر . |
| ٨٧ | المتواتر يفيد العلم الضروري ، أنواع المتواتر . |
| ٨٩ | مصنفات في المتواتر . |
| ٩٢ | القسم الثاني : خبر الآحاد ، ويشتمل على : |
| ٩٢ | أولاً : تمهيد في تعريف خبر الآحاد وبيان حكمه ، توضيح التعريف ، مثاله . |
| ٩٣ | حكمه . |
| ٩٤ | أقسام خبر الآحاد : باعتبار نقله إلينا أي باعتبار عدد الرواة : |
| ٩٤ | النوع الأول : المشهور . |
| ٩٤ | تعريفه ، مثاله . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٩٥ | المصنفات في المشهور . |
| ٩٦ | الفرق بين المشهور والمتواتر . |
| ٩٧ | النوع الثاني : العزيز . |
| ٩٧ | تعريفه - توضيح التعريف . مثاله . |
| ٩٩ | النوع الثالث : الغريب : |
| ٩٩ | تعريفه - توضيح التعريف - مثاله . |
| ١٠٠ | ترادف الفرد والغريب |
| ١٠١ | أقسام الحديث الغريب : الغريب المطلق ، الغريب النسبي . |
| ١٠٢ | المصنفات في الغريب . |
| ١٠٢ | حكم الحديث المشهور والعزيز والغريب . |
| ١٠٤ | ثالثاً : بيان خبر الأحاد من حيث القوة والضعف : |
| ١٠٤ | أولاً : الخبر المقبول يشتمل على قسمين : الحديث الصحيح - والحديث الحسن . |
| ١٠٥ | المبحث الأول : الحديث الصحيح : |
| ١٠٥ | النوع الأول : الصحيح لذاته : تعريفه . شرح شروط الصحيح لذاته . |
| ١٠٦ | الداعي لا اشتراط العدالة في الراوي . |
| ١٠٩ | مثال الحديث الصحيح لذاته . |
| ١٠٩ | حكم الحديث الصحيح - صحة السند لا يلزم منه صحة المتن . |
| ١١١ | أصح الأسانيد . |
| ١١٢ | أول من صنف في الحديث الصحيح المجرد . |
| ١١٢ | هل استوعب صاحبها الصحيحين جميع الأحاديث الصحيحة في كتابيهما ؟ |
| ١١٣ | عدد أحاديث الصحيحين . |
| ١١٣ | مواضع الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين . |
| ١١٤ | نبذة عن بعض المصنفات المشتملة على أحاديث صحيحة زائدة على ما في صحيح البخاري ومسلم : |
| ١١٤ | موطأ مالك . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١١٥ | مسند الإمام أحمد بن حنبل . |
| ١١٦ | سنن أبي داود . |
| ١١٧ | سنن الترمذي أو الجامع الصحيح . |
| ١١٨ | سنن النسائي . |
| ١١٩ | سنن ابن ماجه . |
| ١١٩ | مستدرک الحاكم . |
| ١٢١ | الحکم علی المستدرک - عذر الحاكم في تساهله . |
| ١٢٢ | صحيح ابن حبان . |
| ١٢٢ | صحيح ابن خزيمة . |
| ١٢٣ | معنى التخریج علی شرط الشيخین أو شرط أحدهما . |
| ١٢٣ | أقسام الحديث الأحادي الصحيح . |
| ١٢٤ | النوع الثاني: الصحيح لغيره : |
| ١٢٤ | تعريفه - سبب التسمية . |
| ١٢٥ | مثاله . |
| ١٢٦ | المبحث الثاني : الحديث الحسن وهو نوعان : |
| ١٢٦ | النوع الأول : الحسن لذاته : تعريفه - حكمه . |
| ١٢٧ | مثاله . |
| ١٢٨ | من عرف بأن حديثه حسن - مراتب الحديث الحسن . |
| ١٢٨ | أول من عرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف |
| ١٢٩ | الحكم على الحديث : إذ دار بين الصحة والحسن والضعيف . |
| ١٢٩ | مواضع وجود الحديث الحسن . |
| ١٣٠ | مسائل في الحديث الحسن : |
| ١٣٠ | معنى قول الترمذي (حديث حسن صحيح) - معنى قولهم (حسن الإسناد) . |
| ١٣١ | معنى قولهم (حسن غريب) - متى يرتقي الحديث الحسن إلى درجة الصحة ؟ . |
| ١٣٢ | مثاله . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٣٢ | النوع الثاني : الحسن لغيره : |
| ١٣٢ | تعريفه . |
| ١٣٣ | حكمه - مثاله . |
| ١٣٤ | رابعاً : الخبر المردود : |
| ١٣٤ | مبحث في الحديث الضعيف : تعريفه ، ومثاله . |
| ١٣٥ | مراتب الحديث الضعيف . |
| ١٣٦ | حكم العمل بالحديث الضعيف |
| ١٣٦ | مسائل تتعلق بالحديث الضعيف : |
| ١٣٦ | أولاً : صيغ رواية الحديث الضعيف . |
| ١٣٧ | ثانياً : لا يلزم من ضعف الإسناد ضعف المتن . |
| ١٣٧ | ثالثاً : متى يرتقى الضعيف إلى درجة الحسن لغيره . |
| ١٣٨ | رابعاً : هل تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول يعني العمل به مطلقاً ؟ . |
| ١٣٨ | خامساً : الحديث المضعف . |
| ١٣٩ | مصنفات اشتهرت بوجود الحديث الضعيف . |
| ١٤٠ | المبحث الثاني : أنواع الحديث الضعيف : |
| ١٤١ | أولاً : الحديث المرسل - تعريفه - صورة المرسل |
| ١٤٢ | صورة مرسل التابعي - سبب ضعف المرسل - مثال المرسل |
| ١٤٣ | مثال مرسل التابعي - المرسل عند الفقهاء والأصوليين - حكم مرسل التابعي . |
| ١٤٤ | شروط المحتجين بالمرسل . |
| ١٤٥ | حكم مرسل الصحابي - مصنفات في المراسيل - أنواع المرسل |
| ١٤٦ | المشتهرون برواية المرسل . |
| ١٤٧ | ثانياً : المنقطع : |
| ١٤٧ | تعريفه - توضيح التعريف |
| ١٤٨ | حكم المنقطع - سبب ضعفه - مثاله - أقسام المنقطع . |
| ١٤٩ | ثالثاً : المعضل . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٤٩ | تعريفه - سبب تسميته وبيان سبب ضعفه . |
| ١٥٠ | حكم المعضل - مصنفات اشتملت على المعضل . |
| ١٥١ | رابعاً : المعلق . |
| ١٥١ | تعريفه - سبب التسمية - صورة المعلق |
| ١٥٢ | حكمه - حكم الأحاديث المعلقة في الصحيحين |
| ١٥٤ | خامساً : المدلس . |
| ١٥٤ | تعريفه - سبب التسمية - أقسام التدليس |
| ١٥٧ | شروط الحكم على الحديث بالتدليس |
| ١٥٨ | حكم التدليس - دواعي التدليس |
| ١٥٩ | بماذا يعرف التدليس ؟ - الذين عُرِفُوا بالتدليس |
| ١٦٠ | الفرق بين المدلس والمرسل الخفي - مصنفات التدليس والمدلسين |
| ١٦١ | سادساً : الشاذ . |
| ١٦١ | تعريفه - توضيح التعريف - مثاله |
| ١٦٣ | تعدد طريق معرفة الشاذ |
| ١٦٣ | سابعاً : المحفوظ . |
| ١٦٣ | تعريفه - مثاله - حكمه |
| ١٦٤ | ثامناً : المنكر . |
| ١٦٤ | تعريفه - مثاله |
| ١٦٥ | حكمه - الفرق بين الحديث الشاذ والمنكر |
| ١٦٦ | تاسعاً : المعروف . |
| ١٦٦ | تعريفه - مثاله |
| ١٦٦ | عاشراً : المتروك . |
| ١٦٦ | تعريفه |
| ١٦٧ | سبب اتهام الراوي بالكذب - مثاله - حكمه |
| ١٦٨ | سبب ضعفه - موطن وجود الحديث المتروك |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٦٨ | الحادي عشر : المعلل . |
| ١٦٨ | تعريفه |
| ١٦٩ | أين تكثر علة الحديث - شروط العلة - طريق معرفة المعلل |
| ١٧١ | معنى قولهم « الحديث معلول بفلان » |
| ١٧٢ | من مصنفات المعلل |
| ١٧٢ | الثاني عشر : المضطرب . |
| ١٧٣ | تعريفه - توضيح التعريف - أين يقع الاضطراب |
| ١٧٥ | حكم الحديث المضطرب - مصنفات في المضطرب . |
| ١٧٥ | الثالث عشر : المقلوب . |
| ١٧٥ | تعريفه - أقسامه |
| ١٧٧ | طريقة معرفة الحديث المقلوب |
| ١٧٨ | دواعي قلب الحديث وحكمه - مصنفات في المقلوب |
| ١٧٩ | الرابع عشر : الموضوع : تمهيد |
| ١٨٠ | تعريف الحديث الموضوع - سبب تسميته - درجة الحديث الموضوع وحكمه |
| ١٨٢ | أسباب الوضع |
| ١٨٢ | ضوابط معرفة الحديث الموضوع |
| ١٨٤ | حكم الوضع على الرسول ﷺ - عدد الأحاديث المكذوبة |
| ١٨٥ | معنى قولهم : هذا الحديث لا يصح أولاً يثب - من أمثلة الحديث الموضوع والذي لا أصل له . |
| ١٨٧ | الأحاديث الموضوعية وكتب التفسير - مصنفات في الحديث الموضوع . |
| ١٩١ | خامساً : أنواع الأحاديث الدائرة بين الصحيح والحسن والضعيف : |
| ١٩٢ | أولاً : المعنعن . |
| ١٩٣ | ثانياً : المؤنن . |
| ١٩٤ | ثالثاً : المدرج - تعريفه وأقسامه . |
| ١٩٨ | أسباب الإدراج - حكم الإدراج . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٩٩ | مصنفات في المدرج . |
| ١٩٩ | رابعاً : التسلسل - تعريفه - أمثله . |
| ٢٠٢ | ميزاته |
| ٢٠٣ | أين يقع التسلسل - الحكم عليه - أصح المسلسلات - عدد المسلسلات . |
| ٢٠٤ | كتب في التسلسل |
| ٢٠٤ | خامساً : المهمل . |
| ٢٠٥ | سادساً : المبهم . |
| ٢٠٨ | سابعاً : المصحف . |
| ٢١١ | أسباب التصحيف - الاعتذار عن وقوع في التصحيف من العلماء - أثر التصحيف على الراوي |
| ٢١٢ | حكم المصحف - كتب في الحديث المصحف . |
| ٢١٣ | ثامناً : المحرف - الفرق بين المصحف والمحرّف . |
| ٢١٤ | تاسعاً : المرفوع . |
| ٢١٦ | فصل : المرفوع حكماً - صور المرفوع حكماً . |
| ٢١٩ | عاشراً : الموقوف . |
| ٢٢٠ | الحادي عشر : المقطوع . |
| ٢٢٢ | حكم المقطوع والاحتجاج به - كتب في الموقوف والمقطوع . |
| ٢٢٣ | الثاني عشر : المسند . |
| ٢٢٤ | الثالث عشر : المتصل . |
| ٢٢٥ | الرابع عشر : الحديث العالي والنازل - أقسام العلو . |
| ٢٢٨ | الإسناد النازل وأقسامه |
| ٢٢٩ | هل يفرح بكل عال ؟ - حكم الحديث العالي والنازل - من مصنفات العوالي (الثلاثيات) . |
| ٢٣٠ | الخامس عشر : المتابع والشاهد |
| ٢٣٠ | أولاً : المتابع |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٢٣١ | أقسام المتابع |
| ٢٣٣ | ثانياً : الشاهد - مواضع الشواهد والمتابعات . |
| ٢٣٤ | فائدة معرفة المتابع والشاهد . |
| ٢٣٥ | تتمة في مسائل شتى : |
| ٢٣٦ | أولاً : درجات الحديث الصحيح . |
| ٢٣٦ | ثانياً : الأمهات الست . |
| ٢٣٧ | ثالثاً : معنى قولهم : (ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا) . |
| ٢٣٧ | رابعاً : من ألقاب الحديث المقبول . |
| ٢٣٨ | خامساً : إذا تعارض في الحديث الرفع والوقف أو الاتصال والإرسال فلا يهما الحكم ؟ |
| ٢٣٨ | سادساً : التساهل في تصحيح الأحاديث . |
| ٢٣٩ | سابعاً : معنى قول المحدثين رواه الجماعة أو السبعة أو متفق عليه ونحوها . |
| ٢٤٠ | ثامناً : إذا وجد راو كذاب في السند هل يحكم على الحديث بالوضع ؟ |
| ٢٤٠ | تاسعاً : هل تقبل رواية من كذب على رسول الله ﷺ ؟ |
| ٢٤١ | عاشراً : مجرد رواية الثقة للحديث هل هو تصحيح له ؟ |
| ٢٤١ | حادي عشر : أساء أئمة لا يروون إلا عن ثقة ، وبيان حكم ما وقع منهم من تدليس وإرسال في الحديث . |
| ٢٤٢ | ثاني عشر : أهم علوم الحديث - علم الجرح والتعديل - علم رجال الحديث - علم مختلف الحديث - علم علل الحديث - علم غريب الحديث - علم ناسخ الحديث ومنسوخه . |
| ٢٤٦ | ثالث عشر : أصحاب المذاهب المتبوعة وبيان زمن وفاتهم . |
| ٢٤٨ | رابع عشر : كتب الحديث المعتمدة وبيان مصنفاتها . |
| ٢٥٣ | فهرس المصادر والمراجع . |
| ٢٥٩ | فهارس الموضوعات . |